جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان–
الملحقة الجامعية – مغنية –
قسم العلوم القانونية والإدارية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الدولي العام

المنظمة العالمية للتجارة
وسعي الجزائر للانضمام إليها

إعداد الطالب
بوعلي محمد

إشراف الأستاذ
د.محمد هاملي

أعضاء لجنة المناقشة:

د.محمد هاملي	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	مشرفاً ومقرّراً
أ.مسيردي سيد أحمد	أستاذ مساعد " أ "	جامعة تلمسان	رئيساً
أ.باعزيز أحمد	أستاذ مساعد " أ "	جامعة تلمسان	مناقشاً

السنة الجامعية 2014- 2015

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ

وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا

خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ

السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

آية الكرسي، رقم 255 من سورة البقرة

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أقْرب الناس إليّ، **أمّي الكَريمة**، أطَال الله في عُمْرها

وإلى زَوْجتي، وأبْنَائي محمّد عَبْد الجبار ومحمّد أيوب وأريج

وإلى كل من قابلته في مَسيرتي المتواضِعَة في طَريق العِلْم، مِنَ الابتدائي إلى الجَامِعي؛

من مُعلّمين وأسَاتِذة وزُمَلاء . . . وإلى كلّ طَالِب عِلْم •

بوعلي محمد

شكر وعرفان

اللّهم لك الحَمْد حتى تَرضى ولكَ الحَمْد إذا رضَيْت ولكَ الحَمد بَعْد الرِّضا

. . . عملاً بقول رَسُول الله صَلى الله عَليه وسلّم مَن لم يَشْكر الناس لَم يَشْكر الله وقوله عليه أفضل الصلاة والسلاّم وَمَنْ صَنَعَ إِليكم مَعروفاً فَكافِئوه فإن لَم تجدُوا ما تُكافِئوه فَادْعُوا لَهُ حتى تَرَوْا أنكُم قَد كَافَأتموه"

واعترافا بالفضل والجميل، أتقدّم بجزيل الشُكر إلى أسْتاذي المشرِف **الدُكتور محمّد هَاملي** على كل التوجِيهَات والانْتقادات التي قدّمها لي، داعيا الله عزّ جلاله أن يحفَظه ويُبلّغه آمَاله ويَرفَع دَرَجاته ويجازِيه عنّي خَيْر جَزاء.

كما أتقدّم بخالص شُكري وعَظِيم امْتِناني إلى الأسَاتذة الأفَاضِل أعضاء لجنة المنَاقشَة الذين شرفونا بحضُورِهم لمنَاقشة هذه المذكرة.

مقدمة:

إنّ الكساد الكبير الذي عرفه العالم أو ما عُرف بالأزمة الاقتصادية التي وقعت عام 1929 تُعتبر من أكبر وأشهر الأزمات الاقتصادية التي عَرَفها القرن العشرين، والتي دفعت دول العالم إلى التفكير مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في وضع نظام اقتصادي دولي جديد احتلّ الجانب التجاري منه مكانة هامة، من خلال التفكير في إنشاء منظمة تَعنى بالشؤون التجارية الدولية، وهذا لتجنّب الأوضاع التي كانت سائِدة في تلك الفترة والتي تميّزت بتراجع كبيرٍ في حجم التجارة الدولية نتيجة التزايد الشديد للحواجزِ والقُيود، وهو ما أدّى بكثير من الدول على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية إلى التفكير في إيجاد صياغة لنظام تجاري جديد يتم فيه إرْسَاء قواعد الحرية التجارية وبَلْورتها على أرض الواقع بقيام منظمة عالمية للتجارة[1].

و لعلّ الاهتمام الدولي المتزايد بالتجارة الدولية دليل على الدور الهام والرئيسي الذي تقوم به في تنمية اقتصاديات الدول، حيث أنها تعمل على توسيع القدرة التسويقية للدول من خلال ما تُتيحه من فتح أسواق جديدة والرفع من مستوى الدخل الوطني. كما تؤثّر التجارة الخارجية تأثيراً مباشراً على مُستوى الدخل الوطني من خلال تصدير كل دولة لجزء من إنتاجها إلى دول العالم وتستورد جزءاً ممّا تُنتجه هذه الدول، حيث أن نسبة معيّنة من الدخل الوطني في كل دولة يتوقف على ما يُنفقه المستهلكون في الدول الأخرى.

إن ما خلفته الحرب العالمية الثانية من تدمير وتخريب لاقتصاديات معظم الدول جعل هذه الأخيرة تُسرع إلى سن تشريعات وطنية تفرض الحواجز والقيود الجمركية على وارداتها وصادراتها بصورة انتقامية تُنفّذها وتُشرف عليها السلطات الجمركية، وذلك بُغية الحفاظ على اقتصادها وضمان تمويل الخزينة العامّة. فبدأت الدول الرأسمالية المنتصرة – في الحرب العالمية الثانية – تبذل كل الجهود من أجل القضاء على الرّكود والبطالة بتشكيل عالم جديد على أنقاض العالم القديم، يتميّز باقتصاد عالمي نشط ومُنضبِط الأداء بعيداً عن التسلّط الجمركي. وكان من الواضح أن ذلك لا يمكن أن يتحقّق إلاّ من خلال إنشاء بعض المؤسسات الدولية تكون تابِعة للأمم المتحدة يُسند لها الإشراف على الاقتصاد العالمي في مختلف المجالات.

[1] خزندار وردة، تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص 1.

لذلك فما أن أُنشِئت منظمة الأمم المتحدة عام 1945، حتى أعقبها إنشاء صندوق النقد الدولي ليكون مسؤولاً عن تسوية المبادلات التجارية لاختلاف العملات بين الدول والإشراف على النظام النقدي المالي الدولي والعمل على تحريره، من خلال مجموعة من أدوات السياسة النقدية وأهمّها أسعار الصرف. كما أنشئ في ذات الوقت البنك الدولي للإنشاء والتعمير ليكون مسؤولاً عن التمويل والاستثمار الدولي والعمل على تحريره وذلك من خلال تقديم قروض طويلة الأجل لعمليات التنمية والعمل على التخصّص والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الخاص، مع وجود ضمانات دولية بشأنه دون الاعتماد على التشريعات الوطنية. وفي نفس الاتجاه دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر للتجارة بهافانا بكوبا عام 1947[1] حاولت من خلاله الدول المجتمعة وضع أسس وقواعد تَسير وِفقها التجارة الدولية. فكانت بداية ظهور مَعالِم منظمة عالمية تعنى بتنظيم التجارة الدولية، حيث فرضت الضرورة حينها أن يبدأ المجتمع الدولي باتفاقية بين مجموعة من الدول حول التبادل التجاري ريثما يحين الوقت لبناء هيكل منظمة عالمية تكون بمثابة الجهاز الذي يُسيّر التجارة الدولية.

إن الدول النامية تَتفاوت من حيث المزايا الطبيعية والمكتسبة لديها، حيث تتخصّص في إنتاج أنواع معينة من السلع وتعمل على تصدير الفائض منه، الأمر الذي يسمح لها بتغطية استيراد أنواع من السلع التي لا تتوفر لديها. في المقابل فإن الدول الصناعية وإن توفرت على الموارد الأولية فهذه الأخيرة غير كافية لتلبية حاجيات مصانعها ومحركات آلاتها، فتبقى بذلك حاجتها الملحّة لاستيراد الفائض مما تستخرجه الدول الأقل نمو من ثرواتها الخام. كما تكون الدول المصنّعة بأمس الحاجة لفتح أسواقها في الدول التي تعرف صناعاتها تأخّراً في هياكِلها الاقتصادية. وفي كل حال من الأحوال لا يمكن لأي دولة أن تعيش بمعزل عن العالم بانتهاج سياسة الاكتفاء الذاتي الشامل ولمدة طويلة، حيث أن الاتجاهات الحديثة في التجارة الخارجية تشمل ثلاثة مظاهر؛ هي انتقال السلع والخدمات، وانتقال رؤوس الأموال، وكذا انتقال الأشخاص بقصد السياحة أو الهجرة[2].

و الجزائر لم تكن بمنأى عمّا خلّفته التطورات السريعة التي عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، حيث وبعد استقلالها سارعت لبناء مؤسساتها الاقتصادية التي تُكمّل بناء الدولة القوية التي تهدف لتحقيقها، حيث تقدمت بِطلب للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة يتضمّن إبداء نيتها

[1] أ.د.مروك نصر الدين، تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية، دار هومة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2005،ص 3، 4.
[2] د. يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دارهومة للطباعة والنشر والتوزيع، بدون طبعة، الجزائر، 2010، ص 1، 3.

للالتحاق بالكثير من الدول التي سبقتها في ذلك، ثم واصلت رغبتها في ذلك اتجاه المنظمة التي كانت نتيجة لجهود الدول الموقعة لاتفاقية التجارة.

وككل الدول النامية فإن الجزائر تبحث من خلال انضمامها لمنظمة التجارة العالمية عن تطوير اقتصادها والخروج ولو جزئياً عن تبعيتها المفرطة للنفظ والمواد الخام. فقد اتجهت نحو اقتصاد السوق نهاية الثمانينات، لتتبنى فيما بعد عدّة قوانين وتشريعات لعلّها تُساير النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي تَفرضُه الدول الصناعية في المنظمة العالمية للتجارة. غير أن انضمامها لا يزال لم يتحقّق إلى يومنا هذا.

فيا ترى ما هو النظام القانوني الذي يحكم المنظمة العالمية للتجارة لاسيما منه الذي يحكم مسألة الانضمام؟ وما هي الإجراءات التي قطعتها الجزائر في مسار الانضمام إلى المنظمة؟ وما هي العراقيل التي واجهتها وتواجهها؟

هذا ما سنحاول الإجابة عليه في هذه الدراسة، وذلك بالتعرّض في شقّها الأول إلى النظام القانوني للمنظمة العالمية للتجارة، قبل أن نتعرّض في القسم الثاني إلى مساعي الجزائر في الانضمام إلى المنظمة.

الفصل الأول:

النظام القانوني للمنظمة العالمية للتجارة

لعلّ قيام الحرب العالمية الثانية كان سبباً كافيا لتحوّل المجتمع الدولي من عصبة الأمم إلى هيئة الأمم المتحدة التي سَعت بدرجة أولى إلى تجنيب العالم حرباً عالمية ثالثة. كما ساهمت في تطوير المجال الاقتصادي والاجتماعي للدول الأعضاء فيها، ولعلّ أولى الخطوات في ذلك كانت إصدار المجلس الاجتماعي والاقتصادي توصية بِعقد مُؤتمر دولي للتجارة والتوظيف، بناءاً على مقترح أمريكي قُدّم في لندن سنة 1946. وبالفعل انعقد هذا المؤتمر في جنيف عام 1947 واختتم أشغاله في هافانا عام 1948 بإصدار وثيقة عُرِفَت باسم ميثاق هَافانا أو ميثاق التجارة الدولية حاولت وضع أسس التوصّل إلى اتفاقية للتجارة الدولية والعمل على إنشاء منظمة دولية للتجارة. غير أن هذا التصوّر لم يُكتب له النجاح بعد رفض الكُونغرس الأمريكي التّصديق على ميثاق هافانا، وخاصة الجانب الخاص بإنشاء منظمة التجارة العالمية، ومن ثم سقطت فكرة تكوين المنظمة لاستحالة تحققها من دون الموافقة الأمريكية، ورأت في مقابل ذلك بعض الدول الصناعية ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية وعدداً محدوداً من الدول النامية أن يأخذ من ميثاق هافانا على الأقل الجزء الخاص بتحرير التجارة الدولية.[1] فكانت تلك البداية التي مهّدت لتحول المجتمع الدولي نحو اقتصاد دولي جديد، يُعتمد عليه من أجل تجاوز الأزمات التي عرفتها التجارة الدولية فيما سبق. كما كان للظهور الكثيف للمنظمات الدولية في القرن العشرين حافزاً إضافياً لتشكيل منظمة تجارية عالمية تَرعى مصالح الدول في الشأن التجاري. إلا أن إنشاء منظمة عالمية للتجارة يتطلّب عدة مراحل وتطورات عبر عقود من الزمن.

وفيما يلي نتعرّض للنظام القانوني للمنظمة العالمية للتجارة، ومبادئ ومَهام المنظمة، وكذا أهم الأهداف التي أنشئت لأجلها.

[1] بن عيسى شافية، آثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2010-2011، ص 20، 21.

المبحث الأول :

نشأة المنظمة العالمية للتجارة OMC

بالموازاة ومؤتمر هافانا، قرّرت 23 دولة عضو باللّجنة التحضيرية المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة التفاوض فيما بينها على امتيازات تتعلّق بتنازلات تعريفية، وهذا من الفترة الممتدة من أفريل إلى غاية أكتوبر من سنة 1947، حيث توّجت هذه المفاوضات باتفاق سُمي بالاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة الذي جاء تمهيداً لإنشاء منظمة عالمية للتجارة.

المطلب الأول :

الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT

لقد أدّت المشاكل والصعوبات التي عرفها الاقتصاد العالمي، والتي زادت حدّتها عقِب الحرب العالمية الثانية إلى ضُعف نسبة نمو التجارة العالمية وبالتالي الاقتصاد العالمي ككل. وتمثلت أهم هذه المشاكل في الحواجِز والعَراقيل التي كانت تقِف في وجه المبادلات التجارية. لذا بات من الضروري البحث عن أساليب وطرق للخروج من هذه الوضعية الصعبة.

وكنتيجة للجهود المبذولة في مجال التجارة، فقد تمكّنت مجموعة من الدول من إبرام معاهدة، تهدف إلى تنظيم التجارة العالمية ورفع القيود عنها، وهي ما يُعرف بالاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT [1]، التي سنتطرّق إليها فيما يلي من خلال تعريفها، واستعراض أهم المبادئ التي تقوم عليها.

[1] د.ناصر دادي عدون، أ. متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، بدون طبعة، الجزائر، 2003، ص9.

الفرع الأول :

تعريف الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT ونشأتها

إن تعريف الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT، يحتاج إلى تعريف دقيق، فضلا عن توضيح لكيفية وظروف نشأتها.

البند الأول:

تعريف الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT

إن عِبارة GATT هي اِختصار بالإنجليزية لجُملة general agreement on tariffs and trade وبالفرنسية accord général sur les tarifs douaniers et les commerces وهي تعني الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة، وقد أبرم في 30 أكتوبر 1947 ودخل حيّز التنفيذ في جانفي عام 1948. وكانت الهيئة الساهِرة على تنفيذ هذا الاتفاق هي أمانة دائمة مقرّها بجنيف[1].

و تُعتبر الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT النظام الوحيد المتعدّد الأطراف والملزم قانونا حيث يُنشئ حقوقا و التزامات على الأطراف. كما يضع هذا النظام مجموعة من المبادئ والقواعد والإجراءات التي تحكم التجارة الدولية و يضع الإطار القانوني لهيئة دولية لإنهاء المنازعات التجارية بين الأطراف المتعاقدة.

ويتكوّن نظام الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة من الاتفاقية العامة التي تـــُكمّلها بعض الأدوات القانونية المستقلة مثل اتفاقية الحواجز الجمركية، بالإضافة إلى بعض الترتيبات الخاصة بقطاعات معينة، والتي يتمّ التفاوض بشأنها في إطار الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة وتتولى الأطراف المتعاقدة الإشراف على تنفيذ هذه الترتيبات[2].

بعبارة أدقّ يمكن القول أن الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة معاهدة دولية متعدّدة الأطراف تتضمن حقوقا، والتزامات متبادلة عُقدت بين حُكومات الدوّل الموقّعة عليها، والتي تُعرف اصطلاحا بالأطراف المتعاقدة، وتهدِف لتحرير العلاقات التجارية الدولية السلعية مُنطلِقة في ذلك من

[1] أ.د.مروك نصر الدين، المرجع السابق، ص 11.
[2] د. عاطف السيد، الجات والعالم الثالث، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2002، ص18.

المبادئ التي سنّتها النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية، وفي إطار القواعد المنبثِقَة عن فلسفة حرية التجارة الخارجية[1].

البند الثاني :

نشأة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية التي سبقتها ظاهرة الكساد العالمي في الثلاثينيات، زاد تأزّم الأوضاع الاقتصادية على مستوى العالم، ونتج عنه إتباع سياسات حِمَائِية شديدة التقييد من قِبل العديد من دول العالم، ممّا أدّى بدوره إلى انكماش حركة التجارة الخارجية وتضاؤل حجمها.

وباستمرار هذه الأوضاع أدركت مجموعة كبيرة من الدول أن تلك القُيود لها تأثيرات سلبية على اقتصادياتها ممّا دفع البعض منها إلى تركيز الجهود الدولية نحو إصلاح النظام الاقتصادي الدولي بجوانبه الثلاث، النقدي والمالي والتجاري و تم التوقيع على اتفاقية بريتون وودز في عام 1944، التي بمقتضاها أنشِأت مؤسّسات اقتصادية دولية هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير[2]. كما بدأ في نفس الفترة التفكير في منظمة خاصة بالتجارة الدولية، حينما سنّ كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية تجديد تشريع اتفاقيات التبادل التجارية لسنة 1945 لمدّة تقديرها ثلاث سنوات وفي ديسمبر من نفس السنة دَعَت الولايات المتحدة الأمريكية 14 دولة للمشاركة في مفاوضات الأولى من نوعها تهدِف إلى تخفيض الحقوق الجمركية والحواجز غير الجمركية المتعلقة بالتجارة، وفي 18 فيفري 1946 تبني المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة طلب الولايات المتحدة الأمريكية المتمثّل في عقد مؤتمر حول التجارة والتشغيل، فعُقِد اللّقاء في نوفمبر سنة 1947 في هافانا عاصمة كوبا، وحَضَره ممثّلون عن 53 دولة لمناقشة الشؤون الاقتصادية والتجارة الدولية، وبعد مناقشات دامَت 4 أشهر اختتمت أعمال المؤتمر بإقرار ميثاق هافانا المؤسس للمنظمة الدولية التجارية في 24 مارس 1948 بكوبا. الذي كان يهدف لتحقيق هدفين بارزين، وهما تحقيق التشغيل الكامِل وتطوير التجارة الدولية، وإنشاء منظمة متخصّصة تابعة لهيئة الأمم المتحدة

[1] سامية فلياشي، الإنتقال من GATT إلى OMC وأثرها في اقتصاديات الدول النامية، بدون طبعة، الجزائر، 2013، ص 61 .

[2] د. سامي أحمد مراد، دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية في رفع كفاءة أداء الخدمات المصرفية، المكتب العربي للمعارف، ط 1، القاهرة، 2005، ص 23،24.

تَسهر على تنظيم التجارة الدولية [1]. إلا أن المؤتمر لم ير النور ولا المنظمة الدولية للتجارة التي كانت من بين أهدافه.

ورغم أن هذا المؤتمر انعقِد بمبادرة أمريكية إلا أن الإدارة الأمريكية سحبت موافقتها واستمر هذا الموقف الأمريكي اتجاه الميثاق الجديد حتى عام 1950 إلى أن رفضت الإدارة الأمريكية رسميا التصديق على الوثيقة وخاصة على الجزء الخاص بإنشاء منظمة للتجارة الدولية خوفاً من أن تنتقص هذه المنظمة من السيادة الأمريكية على تجارتها الخارجية.

وجاء الرفض الأمريكي مُصاحبا لموافقة الولايات المتحدة على توقيع اتفاقية شاملة لتحرير التجارة الدولية السلعية من القيود التي تعوق تدفقها حيث كانت قد دَعَت إلى عَقد مؤتمر دولي عام 1948 في جنيف(أي قبل التوصل في الأساس لوثيقة ميثاق هافانا) وقد انضمت 18 دولة إلى هذا المؤتمر وارتفع العدد إلى 23 دولة بعد ذلك بهدف التفاوض حول اتفاقية دولية لتحرير التجارة، تكون بمثابة ترتيب مؤقت لحين إيضاح موقف الدول من التصديق على ميثاق هافانا الذي لم يكن قد تبلور بعد، وبالفعل بدأت المفاوضات على أساس ثنائي لتبادل التنازلات الجمركية على السلع المختلفة، وبعد ذلك تم تجميع كافة الاتفاقيات الثنائية التي تمّ التوصّل إليها لتشكّل معاً اتفاقية شاملة متعدّدة الأطراف لتحرير التجارة في السّلع والتي أطلق عليها الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة[2].

الفرع الثاني :

مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT وأهدافها

كغيرها من الاتفاقيات الدولية، تقوم الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة على مجموعة من المبادئ و الأهداف نتطرّق فيما يلي لأهمها.

[1] سامية فلياشي، المرجع السابق، ص 55.
[2] د. سامي أحمد مراد، المرجع السابق، ص 25.

البند الأول :

مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT

تقوم الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة على العديد من المبادئ نذكر فيما يلي أهمها:

أولاً : مبدأ الدولة الأكثر رعاية

نصّت عليه المادة الأولى من الاتفاقية، ويُقصد به أن أي ميزة أو أي حصانة أو معاملة تفضيلية أخرى يمنحها طرف متعاقد يجب أن يمنحها لكل الأعضاء المتعاقدين ويتعلّق هذا خاصة بالتعريفات والرسوم الجمركية سواء كان للاستيراد أو للتصدير أو تحويل المدفوعات الدولية لتمويل الصادرات أو الواردات أو بالنسبة للقواعد، والإجراءات المتصلة بالتجارة الدولية.

ولهذا المبدأ استثناءات يمكن ذكرها كالأتي:

1. الحالة التي يكون فيها للبلد اتفاقيات إقليمية أو حالة دخول الدولة إلى منطقة التبادل الحر مع مجموعة من الدول، وهنا شرط العضوية يكون بإزالة الحواجز الجمركية، وفي هذه الحالة تستثني الدولة العضو في مثل هذه الاتفاقيات من تطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية أي أن تطبيق إزالة الحواجز الجمركية لا يُطبّق على بقية الأعضاء في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT.
2. إن منح أفضلية ومزايا لبعض الدول من طرف واحد في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يهدف إلى تشجيع الدول النامية إلى الانضمام للاتفاقية من جهة، وتقدير الظروف السيئة التي تمر بها اقتصادياتها أو على الأقل يتم منحها فُرصة لتنظيم اقتصادها بشكل عام وهذا ما لا يمكن تطبيقه على الدول المتقدمة.

ثانياً: مبدأ عدم التمييز

فحسب المادة الثانية من الاتفاقية فإن الـــمُنتِج المستورِد من أي دولة متعاقدة يُعامل بالطريقة نفسها التي يعامل بها ذات المنتِج المستورِد من أي دولة متعاقدة أخرى، أي أن التعامل بين الأعضاء

المتعاقدين في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة يكون بنفس المعامل بدون تمييز فيما يخص استيراد السلع[1].

ثالثا: الالتزام بعدم استخدام الإغراق

يقصد بالإغراق تصدير منتجات بأسعار أقل من السعر الطبيعي لها في بلادها من أجل إحداث ضرر بمصالح المنتجين للبلد المستورد، لهذا ألزمت المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT الأطراف المتعاقدة بعدم اللّجوء إلى هذه السياسة.

رابعاً: الالتزام بعدم دعم الصادرات

تلتزم الدول المتعاقدة في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة بعدم منح إعانات للصادرات، لأن ذلك قد يتسبّب في إلحاق الضرر بطرف متعاقد آخر وهو ما نصّت عليه المادة 16 من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة.

خامساً: الالتزام بالمعاملة التجارية التفضيلية للدول النامية

تسمح المادة 18 من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT للدول النامية بحماية صناعاتها الناشئة، من خلال منحها امتيازات إضافية تسمح لها بتعديل هيكل التعريفة الجمركية، بما يُوفّر الحماية اللازمة لقيام صناعة معينة. كما تسمح لها باستخدام قيود كمية لاحتواء الخلل في ميزان مدفوعاتها. ويتم اتخاذ هذه الإجراءات بطرق محدّدة، أهمها إشعار سكرتارية الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT بنية البلد المتعاقد في اللّجوء إلى هذه الإجراءات، والدخول في مفاوضات مع الأطراف المتعاقدة التي تؤثر سلباً في تلك الإجراءات[2].

و بالإضافة إلى بعض الاستثناءات التي ذكرناها سابقا، نصت الوثيقة الصادرة في 1994 عن اتفاق مراكش أن هناك استثناءات أخرى محدّدة بمدّة معينة للنفاذ، يمكن للأطراف المتعاقدة أن تطلب تمديدها بعد تقديم السياسة التي تريد انتهاجها، ومن هذه الاستثناءات نذكر:

[1] سامية فلياشي، المرجع السابق، ص 64، 65.
[2] د.ناصر دادي عدون، أ. متناوي محمد، المرجع السابق، ص 16،17.

1. بإمكان الدولة حماية صناعتها المحلية من الواردات المنافسة ليس فقط اعتماداً على التعريفة الجمركية، بل أيضا على بعض الإجراءات الوقائية فالمادة 19 من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة تمكّن الأطراف المتعاقدة من اتخاذ بعض الإجراءات الحِمَائِية في حالة ما تمّ استيراد سلع بكميات كبيرة من شأنها الإضرار بالمنتجين المحلين، حيث تمكنّها المادة من إيقاف الالتزام المتعلّق بهذه السّلع كلياً أو جزئياً قصد حماية مُنتِجيها.
2. حسب المادة 20 من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة فإنه بإمكان الطرف المتعاقد اتخاذ أي إجراءات ضرورية لحماية الأخلاق العامة، والصحة أو حياة الإنسان والحيوان والنبات، أو حماية التراث الوطني أو الآثار التاريخية، أو للحفاظ على المواد الطبيعية غير المتجددة.
3. تُجيز المادة 25 من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة إلغاء إعفاء أي طرف من التزام معين بشرط حُصوله على موافقة ثلثي الأطراف المتعاقدة[1].

البند الثاني:

أهداف الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT

رغم أن الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT ليست منظمة عالمية، إلاّ أنها كانت تسعى لبُلوغ مجموعة من الأهداف، من خلال الالتزام بتطبيق أحكام ونصوص الاتفاقية من قِبل الدول المتعاقدة ومن هذه الأهداف :

أولاً: تحرير التجارة الدولية وتوطيد دعائم نظام تجاري عالمي يقوم على اقتصاد السوق الحُرّ، بإزالة كافة العراقيل والصعوبات التي من شأنها أن تحُدْ من حرية المبادلات التـــجارية.

ثانياً: البحث عن مصادر الثروة في العالم وتنميتها، وذلك من خلال كفالة حريّة تنقل المشاريع الاستثمارية بين مختلف الدول، وما يُصاحبُه من نقل التكنولوجي وبالتالي تنمية الثروة.

ثالثاً: العمل على رفع مستوى المعيشة لشُعوب الدول المتعاقدة، من خلال تحرير التبادل التجاري بين مختلف هذه الدول، وما يصاحبه من زيادة الثروة وتحسين المستوى المعيشي للدول المتعاقدة.

[1] سامية فلياشي، المرجع السابق، ص 67،68.

رابعاً: العمل على تشجيع التنمية الاقتصادية، والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.

خامساً: تمكين الدول المتعاقدة من النفاذ إلى لأسواق بعضها البعض، من أجل تحقيق توسيع التجارة العالمية واستقرارها[1].

المطلب الثاني :

جولة الأوروغواي وإعلان مراكش المتضمّن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة

لقد عرفت الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT مجموعة من الجولات نذكرها بالترتيب في الجدول الآتي :

رقم الجولة	مكان اِنعقادها	مُدّتها	عدد المشاركين من الدول الأعضاء
الجولة الأولى	(جنيف) سويسرا	1947/1947	(23)
الجولة الثانية	(آنسي) فرنسا	1949/1949	(13)
الجولة الثالثة	(توركاي) إنجلترا	1951/1951	(38)
الجولة الرابعة	(جنيف) سويسرا	1956/1956	(26)
الجولة الخامسة	(ديلون) سويسرا	1960/1960	(26)
الجولة السادسة	(كينيدي) سويسرا	1967/1964	(62)
الجولة السابعة	(طوكيو) اليابان	1979/1973	(102)
الجولة الثامنة	(بونتادل سته) الأوروغواي	1994/1986	(108)

ورغم أهمية الجولات كلها إلا أن جولة الأوروغواي تُعتبر الأطول والأهم، فقد دامت سبع سنوات ونصف ومن خلالها تم تحديد مستقبل التجارة الدولية. وتم التفاوض في هذه الجولة على عدة مواضيع جديدة، وحسّاسة كالخدمات، والمنتج الفكري، ونظراً لأهمية هذه المواضيع ظهرت خلافات

[1] د.ناصر دادي عدون، متناوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، العدد 03، جامعة ورقلة، سنة 2004، ص 67.

حادّة بين الأطراف المتعاقدة كادت أن تؤدّي إلى حرب اقتصادية ساخنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية[1].

وتُعدّ جولة مفاوضات الأوروغواي وما أصدرته من وثائق قانونية إسهاما كبير في بناء مستقبل المنظمة العالمية للتجارة، حيث عُقدت في هذه الجولة العديد من الاتفاقيات الدولية لتنظيم التجارة الدولية وحلّت العديد من المسائل المهمّة.

و لم يبدأ التفاوض حول الانتقال من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة إلى منظمة عالمية للتجارة إلا في مرحلة متأخرة من المفاوضات وتحديدا في شهر مارس 1990، عندما صرّح وزير الخارجية البريطاني في الخامس من مارس من السنة المذكورة، أن المجموعة الأوروبية تدرس مع الشركاء التجاريين الكبار إعادة إحياء فكرة إنشاء منظمة عالمية للتجارة، تتولى الإشراف على الاتفاقيات التي ستُسفر عنها جولة الأوروغواي.

وجاء الإعلان عن نية تأسيس منظمة عالمية للتجارة بشكل رسمي عقِب الانتهاء من جولة الأوروغواي عام 1994[2]، ليُؤذن ببداية مرحلة جديدة للاقتصاد العالمي تتميز برفع أي حاجز أمام التبادل التجاري العالمي.

وفي مراكش عام 1994 تم اعتماد الوثيقة الختامية المتضمّنة لنتائج جولة الأوروغواي للمفاوضات التجارية متعدّدة الأطراف، التي اشتركت فيها 122 دولة وتضمّنت الوثيقة التي قدّمها(آرثر دنكل) سكرتير عام للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT في ذلك الوقت مشروعا متكاملا لوثيقة ختامية للجولة، وتضمنت 28 نصاً قانونياً ما بين اتفاقية وقرار ومذكرة تفاهم لتفسير بعض مواد الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT الأصلية لتغطي كافة مجالات التفاوض التي تمّ التوصّل إليها في أوروغواي عام 1986[3].

ولعلّ أهم وثيقة تمخّضت عن جولة الأوروغواي كانت مشـــروع اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

[1] سامية فلياشي، المرجع السابق، ص 69، 86.

[2] رغم أن جولة الأوروغواي انتهت في 15 ديسمبر 1993 إلا أن نتائجها لم تُعتمد من جانب الدول المشاركة إلا في 15 أفريل 1994، لذلك يعتبر الكثير من الباحثين أن نهاية جولة الأوروغواي كانت في سنة 1994، انظر في ذلك د. نهاد عبد الكريم أحمد العبيدي، جولة أوروغواي وانعكاساتها على الاقتصادات العربية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 6، العدد18، سنة 2010، ص 150.

[3] د. سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2006، ص 31،33.

الفرع الأول:

تعريف المنظمة العالمية للتجارة OMC وهيكلها

فيما يلي نتطرّق إلى تعريف للمنظمة العالمية للتجارة والهيكل الذي اتخذته للقيام بمهماتها

البند الأول:

تعريف المنظمة العالمية للتجارة OMC

المنظمة العالمية للتجارة (WTO) بالإنجليزية (WORLD TRADE ORGANIZATION) وبالفرنسية (ORAGANISATION MONDIALE DU COMMERCE)، هي منظمة عالمية مقرّها مدينة جنيف في سويسرا، مهمّتها الأساسية هي ضمان اِنسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية، وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الدول حيث تضم 161 دولة عضو، إضافة إلى 23 دولة مراقبة[1].

وتُعدّ المنظمة العالمية للتجارة الجهاز المسؤول عن الإشراف على تنفيذ جميع الاتفاقيات التي أسْفَرت عنها مفاوضات جولة الأوروغواي، فضلا عن مسؤوليتها عن إتمام المفاوضات المستقبلية كما و يمكن تعريف هذه المنظمة بأنها منظمة ذات صفة قانونية مستقلة، تمثل الإطار التنظيمي الذي يحتوي على كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الأوروغواي التجارية متعددة الأطراف، وتختـــص بالإشراف على تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاتفاقيات التي أبرمت في الجولات التي سبقت جولة الأوروغواي.

والمنظمة العالمية للتجارة هي منظمة دولية كغيرها من المنظمات الدولية الأخرى، لكنها تختلف عن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بتساوي أصوات كل عضو من أعضائها سواء كانت دولاً نامية أو متقدمة، وليس حسب حصة مشاركتها مثل المؤسستين السابقتين(صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)[2]. كما تضمّنت المنظمة العالمية للتجارة OMC ما كان قد تمّ التوصل إليه في إطار الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT مع التعديلات، بالإضافة إلى اتفاق جديد حول

[1] الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للتجارة: https://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/who_we_are_f.htm، تاريخ الاطلاع 02 ماي 2015، ساعة الاطلاع 23.15.

[2] د. يوسف مسعداوي، المرجع السابق، ص 107،108.

تجارة الخدمات واتفاق آخر حول الملكية الفكرية، والأبرز هو إنشاء آلية لحل المنازعات تسمح بفرض عقوبات تجارية على الدولة العضو المخالفة لأحكام الالتزامات[1].

وتتميز المنظمة العالمية للتجارة عن الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة في العديد من الجوانب نذكر منها:

أولاً: الجانب القانوني

تعتبر الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة كمجموعة من القواعد مخصّصة لغرض محدّد ومؤقتة، بينما تُعدّ المنظمة العالمية للتجارة واتفاقياتها دائمة. وباعتبارها منظمة دولية فإنها تتمتّع بأساس قانوني، من جهة أخرى فإن المنظمة تضمّ أعضاء، بينما الاتفاقية تضم أطراف متعاقدة، وهو ما يؤكّد أن هذه الاتفاقية كانت من الناحية الرسمية مُعاهدة دولية وليست مُنظمة دولية.

ثانياً: من جانب المنهج

كانت الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة عِبارة عن أداة متعدّدة الأطراف، حيث تمت الموافقة على سلسلة من الاتفاقيات على أساس انتقائي، بينما المنظمة العالمية للتجارة حظيت بموافقة وقبول أعضائها ككيان مُوَحّد، لذلك فإن جميع الاتفاقيات التي تُشكّل هذه المنظمة هي اتفاقيات متعدّدة الأطراف وتشمل التزامات لعضوية المنظمة، بمعنى لا يمكن قبول اتفاقيات معينة ورفض اتفاقيات أخرى من طرف البلد العضو، بل عليه أن يقبل جميع الاتفاقيات كحزمة واحدة.

ثالثاً: من جانب الشمول

لقد كانت قواعد الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة تشمل التجارة في السلع فقط بينما اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة تشمل بالإضافة إلى التجارة في البضائع التجارة في الخدمات والأبعاد التجارية للملكية الفكرية والمنسوجات والملابس والاستثمار.

[1] د.رامز محمد عمار، الوجيز في المنظمات الدولية، مطبعة البريستول، ط1، لبنان، 2003، ص272.

رابعاً: في مجال تسوية المنازعات

لقد تميزت أحكام تسوية المنازعات في عهد الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة بالقصور وعدم الفاعلية، بينما يسهر جهاز تسوية المنازعات في المنظمة العالمية للتجارة على حماية حقوق الأعضاء، حيث تسهر هيئة دائمة للاستئناف لمراجعة أي نتائج تتوصل إليها فرق التسوية[1].

خامساً: في مجال المشاركة الفعالة للدول النامية

يمتاز النظام التجاري الجديد بمشاركة الدول النامية بصورة كبيرة ومُتزايدة وفعّالة، في حين نجد غياب هذه الدول عن الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT، حيث كانت معظم تلك الدول تحت الاستعمار، وقد شكّلت ما يُعرف بمجموعة الـ 77 لتحمي مصالحها التي كانت مَهضُومة في ظل نظام الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة، وهذا يتضّح من خلال اِزدياد عدد الدول النامية التي شاركت في جولة الأوروغواي، أو عند التوقيع على اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة OMC في مدينة مراكش[2].

كما تضمّن الاتفاق الخاص بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة من الناحية الموضوعية أحكاما تكفُل معاملة خاصّة وتمييزية للدول النامية وأحكاما تكفل مُعاملة تفضيلية للدول الأقلّ نمو مثل مَنح الدول النامية فترة زمنية تقدر بـ 10 سنوات للبدء في تنفيذ هذا الاتفاق، بينما لا تزيد هذه المدة عن 6 سنوات بالنسبة للدول المتقدمة، كما يسمح الاتفاق بتقديم دعم داخلي بهدف تشجيع الاستثمار في الزراعة، ودعم الإنتاج الزراعي لذوي الدخل المنخفض، في حين أن تقديم مثل هذا الدعم غير مسموح به للدول المتقدمة[3].

[1] د.ناصر دادي عدون، متناوي محمد، المرجع السابق، ص 69.
[2] عبد الملك عبد الرحمن مطهر، الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية، دار شتات للنشر والبرمجيات، بدون طبعة، القاهرة، 2009، ص 94.
[3] د.أسماء مولاي، النظام الجمركي في ظل قانون التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بدون طبعة، الجزائر، 2013، ص 38.

البند الثاني:

هيكل المنظمة العالمية للتجارة OMC

إن الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة يَعكِس المهام والأهداف التي أنشِئت من أجلها ويُشرف على نشاط هذه المنظمة جهاز يتكوّن من مؤتمر وزاري ومجلس عام ومجالس متخصصة ولجان وسكرتارية.[1] ولقد جاء النص على هيكل المنظمة العالمية للتجارة في المادة الرابعة من اتفاقية مراكش[2] حيث يتكون من :

أولاً: المؤتمر الوزاري

يعتبر المؤتمر الوزاري الذي يتألّف من ممثلي جميع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة OMC رأس السلطة في المنظمة، يجتمع مرّة كل عامين على الأقل. وقد انعقد المؤتمر الوزاري الأول في ديسمبر 1996 في سنغافورة، وانعقد المؤتمر الوزاري الثاني في جنيف شهر ماي 1998، وانعقد المؤتمر الوزاري الثالث في سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية، في ديسمبر 1999، وانعقد المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة في نوفمبر 2001[3]، وتوالى انعقاد المؤتمرات الوزارية إلى غاية المؤتمر التاسع في بالي باندونيسيا في ديسمبر 2013[4]، ويُرتقب أن يَـــنعقِد المؤتمر العاشر في كينيا في أواخر سنة 2015[5].

ثانياً: الأمانة العامة

تتكوّن من المدير العام للمنظمة وموظفين يتمتّعون بالاستقلال عن الدول التي ينتمون إليها، ولا توجد للأمانة سلطة اِتخاذ القرار حيث تتمثل واجباتها الرئيسية في الإسناد الفنّي والمهني للمجالس واللّجان المختلفة، وتوفير المساعدة الفنية للبلدان النامية ومراقبة وتحليل التطورات في التجارة العالمية وتوفير المعلومات للجمهور ووسائل الإعلام وتنظيم المؤتمرات. كما تُوفّر الأمانة بعض أشكال

---

[1] د. يوسف مسعداوي،المرجع السابق، ص117.

[2] بخصوص اتفاقية مراكش لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة أنظر الملحق رقم 01.

[3] د.محمد المجذوب، التنظيم الدولي، المجلد الأول، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، 2010،ص 486.

[4] انظر موقع وكالة الأنباء اليمنية : http://www.sabanews.net/ar/news333313.htm، تاريخ الاطلاع 20 مارس 2015 الساعة : 18.50.

[5] انظر موقع الإذاعة الجزائرية : http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150104/24997.html، تاريخ الاطلاع 20 مارس 2015، الساعة 19.03.

المساعدة القانونية في عملية تسوية النزاعات، وتقدم المشورة للحُكومات الراغبة في أن تصبح أعضاء في المنظمة العالمية للتجارة[1].

ثالثاً: المجلس العام

يضمّ ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة ، يجتمع مرة واحدة على الأقل في الشهر، وله عدّة وظائف منها التي يُسندها للمؤتمر الوزاري كما أنه جهاز لفض المنازعات التجارية وفحص السياسات التجارية وتخضع له جميع المجالس الرئيسية واللّجان الفرعية ومجموعات العمل[2].

وقد اجتمع المجلس لأول مرة يوم 31 جانفي 1995، حيث تم استدعاء ممثلو كل من منظمة الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي وأقامت بعدها عدّة اجتماعات تم من خلالها وبحضور كل أعضاء المنظمة العالمية للتجارة طرح مشاكل عديدة كاختتام المفاوضات فيما يخص قوائم الحقوق الجمركية المتعلقة بالسلع والخدمات، المصادقة على اتفاقية مراكش، طلبات الانضمام[3].

رابعاً: المجالس الرئيسية

وتتكون من:

1 -مجلس تجارة السلع ويحتوي على عدّة لجان، منها اللجنة الزراعية ولجنة الإجراءات الوقائية ولجنة مراقبة المنسوجات ولجنة الممارسات ضد الإغراق.

2 -مجلس تجارة الخدمات، ويشرف على عدة مجموعات منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات ولجنة تجارة الخدمات المصرفية.

3 -مجلس حقوق الملكية الفكرية، ويهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة.

[1] د.محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 2008، ص 76،77.
[2] د.محمد المجذوب،المرجع السابق، ص 486.
[3] فريد بن يحي، الاقتصاد الجزائري الرهانات وشروط انضمامه للمنظمة العالمية للتجارة، دار الهدى، بدون طبعة، 2009، ص 13.

خامساً: اللجان الفرعية

وتتكوّن من:

1 -لجنة التجارة والبيئة، وتُعنى بدراسة تأثير التجارة على البيئة؛
2 -لجنة التجارة والتنمية، و تهتم بالعالم الثالث وبالأخص الدول الأقل نمواً؛
3 -لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات؛
4 -لجنة الميزانية والمالية والإدارة، وتشرف على المسائل الداخلية للمنظمة، وتختلف حصص الدول الأعضاء في ميزانية المنظمة، وذلك لأن الدول الغنية يمكنها أن تتحمل نصيباً أعلى في الميزانية. وقد بلغت مساهمات الأعضاء في عام 2000 حوالي 74 مليون دولار أمريكي ويتناسب حجم إسهام كل عضو مع أهمية تجارته الخارجية، فتبلغ حصيلة الولايات المتحدة الأمريكية 15% من ميزانية المنظمة، بينما تبلغ مساهمة الدول الإسلامية 5.5% من ميزانية المنظمة، دفعت ماليزيا وتركيا والإمارات العربية المتحدة أكثر من ثلثي هذه النسبة.

سادساً: مجموعات العمل

وتختص بدراسة الترشيحات لعضوية المنظمة، إضافة إلى مجموعة العلاقة بين التجارة والاستثمار والمجموعة المختصّة بسياسة المنافسة، وتخضع مجموعات العمل في عملها إلى المجلس العام[1].

الفرع الثاني:
شروط وآليات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة OMC

في موضوع العضوية، يجب التفريق بين العضوية الأصلية، والعضوية الجديدة، حيث نصّت المادة 11 من اتفاقية مراكش لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، بأن الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT سنة 1947، هي أعضاء أصلية في المنظمة العالمية للتجارة OMC، والتي تكون جداول التنازلات والتعهدات الخاصة بكل طرف قد ألحقت باتفاقيات جولة الأوروغواي.

[1] د.محمد صفوت قابل،المرجع السابق، ص 78،77

وقد بلغ عدد الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، 123 دولة عند تاريخ نفاذها في 1995/01/01، أمّا فيما يخص العضوية الجديدة، فهناك مجموعة من الشروط تفرضها المنظمة العالمية للتجارة على الدول الراغبة في الانضمام إليها، وذلك ما نصت عليه المادة 12 من اتفاقية مراكش لإنشاء المنظمة[1] التي تنص على أنه :((لأي دولة أو إقليم جمركي منفصل، يملك استقلالا ذاتيا كاملا في إدارة علاقاته التجارية الخارجية، والمسائل الأخرى، المنصوص عليها في هذا الاتفاق، وفي الاتفاقات متعدّدة الأطراف، أن ينضم إلى هذا الاتفاق، بالشروط التي يتفق عليها بينه وبين المنظمة ويسري هذا الانضمام على هذا الاتفاق، وعلى الاتفاقات التجارية متعدّدة الأطراف الملحقة به يتخذ المؤتمر الوزاري قرارات الانضمام، ويوافق على شروط اتفاق الانضمام، بأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة

يخضع الانضمام إلى اتفاق تجاري عديد الأطراف لأحكام هذا الاتفاق المذكور)).

وبتالي فإن الانضمام للمنظمة، ليس متاحا لجميع الدول، بل يتوجّب على الدولة الراغبة في ذلك أن تتوفر على شروط، وتتّبع آليات متسلسلة نـــذكرها كالآتي:

البند الأول:

شروط العضوية في المنظمة العالمية للتجارة OMC

أولا: تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية

تشترط المنظمة العالمية للتجارة على الدولة الراغبة في الانضمام إليها تقديم جدول للتنازلات يحتوي على تعريفات جمركية تشكّل التزامات لا يمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة.

ثانيا: تقديم التزامات في الخدمات

تقدّم الدول جدولاً بالالتزامات التي ستّتبعها في قطاع الخدمات يشمل على قائمة بالحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية الخدماتية، ووضع جدول زمني لإزالتها.

[1] د.بن زغيوة محمد، النظام التجاري الدولي وحقوق الدول النامية، دار النعمان للطباعة والنشر، بدون طبعة، الجزائر، 2013،ص 42،43

ثالثا: الالتزام باتفاقيات التجارة العالمية

تتعهّد الدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بالتوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على التطبيق والالتزام بجميع الاتفاقيات التي تشترطها المنظمة (ماعدا اتفاقية المناقصات الحكومية واتفاقية الطائرات المدنية فإنها من الاتفاقيات الاختيارية)، أي أن عليها أن توافق على اتفاقيات جولة الأوروغواي وذلك يعني أنه لا سبيل أمام الدولة للاختيار بين الاتفاقيات[1].

البند الثاني:

آليات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة OMC

لا تكفي الشروط المذكورة سابقا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، بل يتطلّب الأمر من الدول الراغبة في الانضمام أن تتّبع آليات نذكرها كالآتي:

أولاً: تُقدّم الحكومة مُذكّرة للمنظمة تغطي جميع السياسات والنظم التجارية التي لها صلة باتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، لتصبح أساساً لفحص مدى انطباق معايير المنظمة عليها.

ثانياً: الدخول في مفاوضات ثنائية مع حكومات الدول الأعضاء لتأسيس الالتزامات والتنازلات الخاصة بالسلع والخدمات لتحديد المنافع التي سيحصل عليها أعضاء المنظمة، والتي على أساسها سيحدّد فريق العمل الشروط الأساسية للانضمام.

ثالثا: تقديم تقرير ومسودة بروتوكول الانضمام مع الجدول الزمني المتفق عليه نتيجة المفاوضات الثنائية إلى المجلس الوزاري للحصول على أغلبية الثلثين لصالح الانضمام[2].

وبالنسبة للانسحاب فلقد أجازت المنظمة العالمية للتجارة لأعضائها حق الانسحاب من المنظمة ومن الاتفاقيات المتعدّدة الأطراف بشرط إخطار المنظمة كتابيا بعزم الدولة على الانسحاب فيسري الانسحاب بعد مرور ستة أشهر من تاريخ تقديم الإشعار، لتنتهي عضوية الدولة لكن تبقى مُجبرة على تنفيذ الالتزامات المترتّبة عليها أثناء تمتّعها بالعضوية[3].

---

[1] سمير لقماني، منظمة التجارة العالمية آثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، الرياض، 2003، ص 55.

[2] د. يوسف مسعداوي، المرجع السابق، ص 117.

[3] أ.د.سهيل حسين الفتلاوي، مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2010، ص 238.

المبحث الثاني:

مَبادئ، مَهام وأهداف المنظمة العالمية للتجارة OMC

إن المنظمة العالمية للتجارة ومن أجل القيام بالمهام المُوكلة إليها، تتبنى مجموعة من المبادئ وتتولى جملة من المهام من أجل تحقيق الأهداف التي وُجدت لأجلها، وسنتطرّق بالتفصيل لهذه العناصر، بداية بالمبادئ التي تعتمدها المنظمة، مرورا بالمهام والوظائف المنوطة بها، وكذا الأهداف التي تعمل على تحقيقها:

المطلب الأول:

مَبادئ ومَهام المنظمة العالمية للتجارة

كما سبق الذكر، فإن المنظمة العالمية للتجارة تقوم على مجموعة من المبادئ، وتتولى القيام بالعديد من المهام نذكرها فيما يلي:

الفرع الأول:

مَبادئ المنظمة العالمية للتجارة

عند النظر في منظمة التجارة العالمية، نجد أنها تقوم على مجموعة من المبادئ تؤسّس عليها نشاطها، وهي مبادئ مُقترنة بتطبيق معايير قانون التجارة الدولية الجديد، وبناء قاعدة لتطوير التعامل به على المستوى العالمي، في سوق الاستثمارات والسلع والخدمات والملكية الفكرية، وتشمل هذه المبادئ ما يلي:

البند الأول:

تنفيذ الاتفاقيات الدولية

تقوم المنظمة العالمية للتجارة طبقا للفقرة الأولى من المادة الثالثة [1] من اتفاقية إنشائها على تنفيذ وإدارة اتفاقية إنشاء المنظمة والاتفاقيات التجارية المتعدّدة الأطراف المعقودة بين الدول، وعلى تحقيق أهدافها وأن توفّر الإطار اللازم لتنفيذ الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف وإدارة أعمالها.

ومنذ الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT عام 1947 عُقدت العديد من الاتفاقيات التجارية بين الدول، و لم تكن الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة منظمة دولية متكاملة على الرغم من أنها كانت مؤسّسة دولية تتولى إجراء المفاوضات وعقد الاتفاقيات الدولية عن طريق مكتب يُطلق عليه اِسم السكرتارية[2].

البند الثاني:

مبدأ التبادلية

يُقصد به قيام الدول الأعضاء بالاتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود أو تخفيضها ولكن في إطار مفاوضات متعدّدة الأطراف تقوم على أساس التبادلية، بمعنى أن كل تخفيف في الحواجز الجمركية أو غير الجمركية لدولة ما، لابد وأن يقابله تخفيف معادل في القيمة من الجانب الآخر حتى تتعادل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة. وما تصل إليه المفاوضات في هذا الصدد ويُصبح مُلزما لكل دولة، ولا يجوز بعده إجراء أي تعديل جديد إلا بمفاوضات جديدة[3].

البند الثالث:

مبدأ الدولة الأكثر رعاية

وهو مبدأ أساسي ومشترك تمّ النص عليه في كل اتفاقيات التجارة، بما فيها اتفاقية السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية و بمقتضى هذا الشرط تتفق الدول الأطراف في المعاهدة على أن تتمتّع بأية شروط أفضل يمكن أن تمنحها إحدى الدول الأطراف لدولة ثالثة بمقتضى معاهدة تُبرم

[1] تنص المادة 3 من اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة العالمية للتجارة في فقرتها الأولى على أنه (تسهل المنظمة تنفيذ وإدارة وتشغيل هذه الاتفاقية والاتفاقيات التجارية المتعدّدة الأطراف، وتعمل على دفع أهدافها، كما توفر الإطار اللازم لتنفيذ وإدارة وتشغيل الاتفاقات التجارية متعدّدة الأطراف).

[2] أ.د.سهيل حسين الفتلاوي، مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، المرجع السابق، ص 206.

[3] د.عمر سعد الله، قانون التجارة الدولية، دار هومة للطباعة النشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2007، ص 236.

بينهما، وهذا المبدأ يسري على كل الدول، فينقل من الثنائية إلى التعدّدية ما يتم إقراره من تخفيض أو إلغاء للرسوم الجمركية وفي إطار الاتفاقات الثنائية. ومن ناحية أخرى، فإن مؤدّى شرط الدولة الأكثر رعاية لا يشمل فقط الرسوم الجمركية، بل يشمل كل ما يماثله من قيود كالضرائب والمزايا الأخرى فالشرط على هذا النحو يُعمّم المزايا التجارية من أجل اِقتناص أي فرصة لمزيد من تحرير التجارة الدولية و في مقابل ذلك فإنه يَرِدُ على هذا المبدأ استثناءات تشمل ما يتم إقراره من إلغاء للرسوم والقيود في نطاق التكتلات الإقليمية التجارية، والمزايا الممنوحة للدول النامية، ولدى طلب الإعفاء من دول أو دولة معينة.

البند الرابع:
مَبدأ المعاملة الوطنية

يأتي هذا المبدأ من أجل تحقيق المساواة في المعاملة بين المنتجات المستوردة وتلك الوطنية المماثلة لها. فالتمييز مرفوض في المعاملات الدولية التجارية، والتنافس بين المنتجات لابد أن يستند إلى مدى ما تتمتع به من مزايا نسبية أو تنافسية حقيقية. فالمنتجات المُستَورَدة من الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة ينبغي أن تلقى ذات المعاملة السارية والمطبقة على المنتجات الوطنية المماثلة، فلا يتم فرض رسوم أو ضرائب على المنتجات المستوردة أعلى من تلك المفروضة على المنتجات الوطنية. وكذلك تتمتع المنتجات المستوردة بذات المعاملة المقرّرة للمنتجات المحلية في نطاق القوانين واللّوائح المؤثرة على البيع والشراء والنقل والتوزيع والاستخدام[1].

البند الخامس:
مبدأ الشفافية

والمقصود منه أنه على الدولة العضو في المنظمة العالمية للتجارة، أن تقدم توضيحاً لسياستها الخارجية بشأن تجارتها ونشر كل المتغيرات التي تلحق بها، بحيث تصبح ظاهرة للأجانب. فالحقوق والرسوم الجمركية يجب نشرها، وعلى الدولة الإقلاع نهائيا عن فرض حصص الاستيراد. فالدول في ظل السياسة الحِمَائِية التي قد تنتهجها يمكن لها أن تمنع تدفّق منتوج أجنبي إلى أسواقها بتحديد كمية معينة عند الاستيراد لغرض عدم منافستها لمنتوجها، وكثيرا ما تُفْرض هذه الحصص بمقررات عارضة

[1] د.مصطفى سلامة، منظمة التجارة العالمية، النظام الدولي للتجارة الدولية، دار الجامعة الجديدة، ط 1، الإسكندرية، 2006، ص 10،11.

لذلك تدعو المنظمة العالمية للتجارة الدول المنضمّة إليها بتطبيق مبدأ الشفافية، والإقلاع عن فرض هذه الحصص لأنها تُعيق حرية المنافسة. ومبدأ الكف عن فرض حصص للاستيراد يؤدّي إلى التدفّق الكبير للمنتوج الأجنبي وبكثرة فتُنمّى المنافسة في إطاره. وتطبيقا لهذا المبدأ إذا عاودت الدولة تطبيق سياستها الحِمَائِية عن طريق فرض حصص للاستيراد عليها أن تُعلن وتخبر المنظمة العالمية للتجارة بالأسباب الداعية إلى أخذ مثل هذه الإجراءات[1].

البند السادس:

تسوية المنازعات الدولية

بالنظر لتعدّد الاتفاقيات الدولية التي تُنظّم التجارة بين الدول، وبأن تطبيق القواعد المتعلّقة بالتجارة العالمية قد يؤدّي إلى حُدوث مشاكل بين الدول بسبب تضارب مصالحها ممّا يُسبّب حدوث منازعات بين الدول، فإن تسوية المنازعات الدولية بين الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة OMC، يُعدّ مبدأ مُهماً من مبادئ المنظمة. ولقد نصت اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة على إنشاء جهاز خاص لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء ووضعت القواعد الخاصة بهذه التسوية.[2]حيث نصّت المادة الرابعة في فقرتها الثالثة من اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة العالمية للتجارة على أنه ((ينعقد المجلس العام، حسبما يكون ذلك مناسبا للاضطلاع بمسؤوليات جهاز تسوية المنازعات المشار إليها في وثيقة التفاهم الخاصة بتسوية المنازعات ، ولجهاز تسوية المنازعات أن يعين لنفسه رئيسا ، وأن يضع قواعد إجراءاته حسبما تقتضي الضرورة للنهوض بالمسؤ وليات)) كما تنص مذكرة تفاهم على القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات [3] التي تحمل عنوان المرفق 02 في المادة الثانية منه على أنه ((ينشأ جهاز لتسوية المنازعات بموجب هذا التفاهم، ليُدير القواعد والإجراءات ، وكذلك المشاورات وأحكام تسوية المنازعات الواردة في الاتفاقات المشمولة ...)).

وما يجب أن نقف عنده هنا، هو مدى تطور آلية تسوية المنازعات في المنظمة العالمية للتجارة مقارنة بما كانت عليه في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة، حيث يمكن ذكر أهم مميزات

[1] زنداقي سهيلة، آثار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في قانون النقل، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2003-2004، ص74،75.

[2] أ.د.سهيل حسين الفتلاوي، مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، المرجع السابق، ص 208.

[3] بخصوص مذكرة التفاهم أنظر الملحق رقم 02.

آلية تسوية المنازعات على مستوى المنظمة العالمية للتجارة، وهي خصائص لم تكن موجودة في سابقتها، ومن أهمها:

أولاً: تغليب الصفة القضائية على الصفة الدبلوماسية

إن الحلول القضائية عادة ما تكون واضحة ومعلومة مسبقاً، و لا تختلف كثيراً من حالة لأخرى في المنازعات المتشابهة، وهذا ما يؤدّي إلى تواتر أحكام وحلول قضائية بما يُساهم في إرساء قواعد راسخة. كما أن الأسلوب القضائي في تسوية المنازعات من شأنه أن يُعزّز مبدأ المعاملة بالمثل والتجارة الحرّة.

ثانياً: توسيع نطاق تسوية المنازعات

وهذه السِمة تعني أن قواعد وإجراءات تسوية المنازعات يمكن إعمالها بين الأعضاء بالنسبة لحقوق والتزامات الأطراف بموجب اتفاق المنظمة العالمية للتجارة، وكذلك بموجب الاتفاقات الأخرى الملحقة بها بما فيها الملكية الفكرية وتجارة الخدمات وتجارة البضائع واتفاقيات التجارة المتعدّدة الأطراف وغيرها.

ثالثاً: تِلقائية تبني قرارات التحكيم

لقد نصت المادة 16 الفقرة 4 من مذكرة التفاهم على القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات (المرفق 2 لاتفاقية مراكش لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة) على أن يعتمد جهاز تسوية المنازعات تقرير فريق التحكيم في اِجتماع يعقده في خلال 60 يوم بعد تعميم التقرير على الأعضاء ويكون تبني هذا القرار تلقائياً، إلا إذا قام أحد أطراف النزاع بإخطار الجهاز رسميا بقراره تقديم اِستئناف، أو قرر الجهاز نفسه بالإجماع السلبي.

رابعا: إنشاء هيئة اِستئناف

طبقا لأحكام المادة 17 من مذكرة التفاهم، فإن جهاز تسوية المنازعات يقوم بإنشاء هيئة دائمة للنظر في القضايا المستأنفة التي سبق أن بت فيها فريق التحكيم بقراره [1]، ويمكن التنبيه هنا أن الاستئناف يقتصر فقط على المسائل القانونية الواردة في التقرير[1].

[1] تنص المادة 17 من مذكرة التفاهم المشار إليها مسبقا بالمرفق 02 أنه (يعمل الاستئناف في القضايا المستأنفة من الأفرقة ويتكون الجهاز من سبعة أشخاص يخصص ثلاثة منهم لكل قضية من القضايا. ويعمل أعضاؤه بالتناوب. وتحدد إجراءات عمل الجهاز هذا التناوب...).

البند السابع:

مبدأ المفاوضات التجارية

ومعنى ذلك التشاور على أساس المساواة وفقا للمفاوضات، بحيث يمكن للأطراف المتعاقدة اللّجوء إلى المنظمة لإجراء تسوية عادلة سواء أكانت دولا كبيرة. أم دولا صغيرة، إذا شعرت بأي اعتداء على حقوقها طبقا للاتفاقية العامة، فتصبح بذلك المنظمة العالمية للتجارة الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ أحكام الاتفاقية وتسوية النزاع[2].

الفرع الثاني:

مهام المنظمة العالمية للتجارة OMC

لقد نصّت اتفاقية مراكش في مادتها الثالثة على مهام المنظمة العالمية للتجارة ، والتي جاء فيها ما يلي:

أولاً: تُسهّل المنظمة تنفيذ وإدارة وتشغيل اتفاقية إنشائها والاتفاقات التجارية متعدّدة الأطراف وتعمل على دفع أهدافها. كما تُوفّر الإطار اللاّزم لتنفيذ وإدارة وتشغيل الاتفاقات التجارية متعدّدة الأطراف.

ثانياً: تُوفّر المنظمة منبراً للتفاوض فيما بين أعضائها بشأن علاقاتهم التجارية متعدّدة الأطراف في المسائل التي تتناولها الاتفاقات الواردة في مُلحقات هذه الاتفاقية. وللمنظمة كذلك أن تُوفّر منبراً لمزيد من المفاوضات فيما بين أعضائها بشأن علاقاتهم التجارية متعدّدة الأطراف، وإطاراً لتنفيذ نتائج مثل هذه المفاوضات على النّحو الذي يُقرّره المؤتمر الوزاري.

ثالثاً: تُدير المنظمة آلية مُراجعة السياسة التجارية (المشار إليها فيما بعد باسم مذكرة تفاهم على القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات) الواردة في المرفق 2 من هذه الاتفاقية.

رابعا: تُدير المنظمة آلية مراجعة السياسة التجارية (المشار إليها فيما بعد باسم آلية المراجعة) الواردة في المرفق 3 من هذه الاتفاقية.

---

[1] أ.د.مروك نصر الدين، المرجع السابق، ص 30...34.

[2] أ.رعد الصرف، أساليب التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الثاني، ط1، دار الرضا للنشر، دمشق، 2001،ص 64.

خامساً: بُغْيَة تحقيق قدر أكبر من التناسق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية، تتعاون المنظمة على النّحو المُناسب مع صندوق النقد الدولي ومع البنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة لهُ.

المطلب الثاني:
أهداف المنظمة العالمية للتجارة

لقد أشارت ديباجة اتفاقية مراكش لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة لمجموعة من الأهداف التي تسعى الدول الأطراف إلى تحقيقها، فتنوّعت في مُجملها بين ما يهمّ الدول النامية، وما يخدم مصالح الدول العظمى. حيث عبّرت على ذلك بأن المنظمة العالمية للتجارة تعمل بأسلوب النَفَس الطويل الذي يستهدِف ضمان العمالة الكاملة والنمو والتوازن في حجم الدخل الحقيقي والطلب الفعّال والاستخدام الأمثل للموارد الأولية وِفْقا لأهداف التنمية المستدامة [1]. فهي بدرجة أولى تهدف إلى تحقيق حرية التجارة الدولية ما أمكن، ولذلك هي تعمل على تخفيض الرسوم الجمركية وتوحيد طُرق التعامل بخصوص القيود الجمركية بين مختلف الدول، كما تشجّع الدول النامية على زيادة صادراتها[2].

هذا ويمكن تقسيم الأهداف التي أُسّست لأجلها المنظمة العالمية للتجارة إلى أهداف رئيسية وأخرى ثانوية.

الفرع الأول:
الأهداف الرئيسية للمنظمة العالمية للتجارة

إن الأهداف الرئيسية للمنظمة العالمية للتجارة، مرتبطة تماما بالأسباب التي أدّت إلى ظهورها حيث كانت نتيجة لتفاقم التوتّر بين التكتلات الاقتصادية الكُبرى وبحث الدول العظمى عن أسواق في الدول النامية، فكانت بذلك أهم الأهداف الرئيسية كالآتي:

[1] د.عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 239.
[2] د.جعفر عبد السلام، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، ط6، القاهرة، 1996، ص 537.

البند الأول :
السيطرة على الاقتصاد العالمي

تقوم فكرة السيطرة على التجارة العالمية كبديل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، إذ يضمّ هذا المجلس العديد من الدول التي لا ترغب بسيطرة دول معينة على التجارة العالمية ويقصد هنا بالسيطرة على الاقتصاد الدولي أن تكون المنظمة العالمية للتجارة الإطار المؤسّس المشترك لسير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء وتطبيق الاتفاقات المنعقِدة في نِطاق المنظمة والقواعد القانونية الخاصة بها. وإذا كان عمل الأخيرة يقتصر على تنظيم التجارة بين الدول الأعضاء، فإن آثار هذا التنظيم يؤثر بالتأكيد على الدول الأخرى غير الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة[1].

البند الثاني:
إزالة الحواجز وحرية التجارة العالمية

تعمل المنظمة العالمية للتجارة على تقليل الحواجز ما بين الدول، ذلك أن محور النظام المعروف بالنظام التجاري المتعدّد الجوانب هو اتفاقيات المنظمة والتي وقّعتها أغلبية دول العالم وأقرّتها برلماناتها وتُعدّ تلك الاتفاقيات الأسس والقواعد القانونية للتجارة الدولية، وهي في أساسها عقود تَكْفل للدول الأعضاء حقوقا تجارية مهمّة، كما تُلزم الحكومات بأن تحافظ على اِستمرارية سياساتها التجارية في إطار حدود مقبولة بشكل يحقّق مصلحة الجميع. وقد تفاوضت الدول حول الاتفاقيات كما وقعتها الحكومات، غير أن الغرض من تلك الاتفاقيات في الأساس هو مساعدة مُنتجي السلع والبضائع ومُقدمي الخدمات والمُصدّرين والمستوردين على إدارة أعمالهم بنجاح، ممّا يؤدّي إلى تحقيق مصلحة ورفاهية شعوب الدول الأعضاء.

ومبدأ حرية التجارة العالمية الذي حدّدته نتائج جولة الأوروغواي هو أن العالم سيشهد درجة أعلى من التحرير في المعاملات التجارية بين الدول بالقياس إلى الوضع السابق لاعتبارات عديدة أهمها:

أولاً: تخفيضات في التعريفات الجمركية بالنسبة لكثير من المنتجات، وهذا يعني أن الدول الأعضاء مُلزمة بتخفيض التعريفات الجمركية التي كانت تفرضها على اِستيراد السلع المُصدّرة إليها.

[1] د. سهيل حسين الفتلاوي، مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، مرجع سابق، ص 197.

ثانياً: ما تضمّنته الاتفاقيات الدولية من التزامات بإزالة الكثير من القيود غير التعريفية أو تخفيضها وعدم العودة إلى العمل بمثل هذه القيود مستقبلاً.

ثالثاً: اِمتناع الدول الأعضاء عن دعم منتجاتها الصناعية والزراعية التي تصدر إلى الخارج لأن مثل هذا الدعم يؤثر في مصالح المؤسسات التجارية والصناعية التي لا تلقى دعما من دولها[1].

الفرع الثاني:
الأهداف الثانوية للمنظمة العالمية للتجارة

المقصود هنا بالأهداف الثانوية، كل ما يتحقّق من نتائج عن قيام المنظمة العالمية للتجارة بمهامها فيعود بالنفع على جميع الدول الأعضاء، ونذكر أهمّها كالآتي:

البند الأول:
تحقيق التنمية

من بين الأهداف التي تُجهر بها المنظمة العالمية للتجارة في الكثير من المناسبات، هو تحقيق التنمية لجميع الدول الأعضاء وخاصة الدول النامية التي يُشكّل عددها في المنظمة حوالي 75 % من مجموع الأعضاء. ويمكن تحقيق التنمية لهذه الدول من خلال مراعاة ظروفها الاقتصادية أثناء اِتخاذ وإصدار القرارات، بالإضافة إلى تمكينها من الاستفادة من المعاملة التفضيلية [2]. كما تُقدّم المنظمة كامتياز للدول النامية فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها للدول المتقدمة، وتمنحها مساعدات تقنية والتزامات أقل تشددا من غيرها، و تُعفي الدول الأقل نمو من بعض أحكام اتفاقيات المنظمة[3].

البند الثاني:
تحقيق فائدة المستهلك والمنتج

تعمل المنظمة العالمية للتجارة جَاهِدة على ضمان اِنسياب السلع التجارية بأكبر قدر من السلاسة واليُسْر والحرية، والنتيجة من ذلك ضمان طمأنينة المستهلك والمنتج. فكلاهما يضمن الإمداد

[1] د. سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 150، 151.
[2] د.ناصر دادي عدون، أ. متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق، ص 58.
[3] د.محمد صفوت قابل، المرجع السابق، ص 71.

المستمر بالسلع مع ضمان اختيار أوْسَع من المنتجات تامة الصنع ومكوناتها وموادها الخام وكذلك خدماتها، وبذلك يضمن كل من المنتجين والمصدرين أن الأسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائما لهم والنتيجة المحقّقة هي إقامة عالم اقتصادي يَسودُه الرّخاء والسلام من جهة، ومن جهة أخرى تكون الثقة التي على أساسها يعرف المستهلكون والمنتجون أنه بإمكانهم أن ينعموا بإمدادات مضمونة واختيارات أوسع من المنتجات النهائية. وطبقاً لذلك فإن المنتج يستفيد من فتح الأسواق العالمية أمام تصريف بضاعته بعد إزالة القيود عن انتقالها، كما يستفيد المستهلك من وصول السلع والخدمات إليه بسهولة ويُسْر وبأسعار تنافسية تتناسب وقدرته المالية وتنسجِم وذوقه.

البند الثالث:

ضمان الرعاية الاجتماعية

يُعدّ السوق مؤسسة من مؤسسات عديدة، يعمل على توفير الضمان الاجتماعي. فتعميم حرية التجارة العالمية تحمي الفقراء من جهات متعدّدة، منها ما يتصل بالتعليم الأساسي والرعاية الصحية الأساسية، وخلق فرص العمل، وتحسين استخدامات الأراضي وتسهيلات الائتمان والحماية القانونية. فالدولة مثلا تَنْسحِب من مسألة الضمان الاجتماعي وتُلقي بها على عاتق الشركات الخاصة العاملة فيها، فهذه الشركات هي التي تقوم بدفع اشتراكات الضمان الاجتماعي وليست الدولة، لأن الدولة ممنوع عليها أن تساعد العاملين في تلك الشركات وفقا لمبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

البند الرابع:

تنمية التبادلات المالية والاستثمارات في الخارج

تميّزت حرية التجارة العالمية بتسريع التبادلات المالية وتطوّر الاستثمارات المباشرة في الخارج. إن مصدر هذه الحركة يعود جزئيا إلى تعميم التحويلات المالية وعدم التحكّم فيها خلال الثمانينات، وممّا سهّل من هذه المهمّة، وجود الابتكارات التكنولوجية التي أدّت إلى التحويل الفوري، وسهل تطور نشاطات البورصة والبنوك الداخلية[1].

[1] د. سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 158،159،161.

البند الخامس:

الحد من الاحتكار

إن حرية التجارة تمنع قيام الاحتكار أو على الأقل تجعل قيامه أكثر صُعوبة ممّا لو كنا في حالة الحماية، فعلى الدول النامية أن تحسّن من جودة صِناعتها، حيث لا يوجد أمامها حق الاحْتكار في ظل المنظمة العالمية للتجارة، ولا يمكن لها التدخّل في السلع التي تتدفّق إلى أسواقها إلاّ في جوانب ضيقة جدا كفرض الحماية الجمركية[1].

في مقابل ذلك سيستفيد المستهلك من تنوّع السلع والخدمات التي تخلقها المنافسة بين ما تُنتجه مُختلف الشركات المتعدّدة الجنسيات، وكذا ما تقوم به دولته من تطوير وتحسين لجودة صناعاتها لضمان وجودها في جو المنافسة وحرية السوق.

[1] د.محمد السانوسي شحاتة، التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقيات الجات، دار الفكر الجامعي، ط1، الأسكندرية، 2006، ص 132.

الفصل الثاني:

مساعي الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

حتى تتمكّن الدولة الراغبة في الانضمام مع التمتّع بامتيازات تحرير التجارة المحرزة خلال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، يجب عليها بالإضافة إلى الشروط المذكورة في الفصل الأول والخاصة بشروط الانضمام، أن تمتثل لأحكام اتفاقيات المنظمة ، وقَبول دفع حق الدخول المتمثلة في تنازلات خاصة بشأن التعريفات الجمركية والالتزامات المتعلّقة بالدعم الفلاحي وكذا الالتزامات بشأن تجارة الخدمات. أمّا من الناحية الفنية فعليها أن تجري مفاوضات الانضمام على ثلاثة مراحل مترابطة فيما بينها. وعندما يتمّ الانتهاء من المفاوضات بشأن القوائم ويكون فوج العمل قد أنهى مهمّته، فإنه يعرض تقريره وبروتوكول الانضمام على المجلس العام أو المؤتمر الوزاري فيدخل بروتوكول الانضمام حيّز التنفيذ بعد 30 يوم من تاريخ قبوله من طرف البلد المعني، سواء عن طريق التوقيع عليه أو عن طريق إيداع أدوات التصديق عليه إذا كان مطلوبا موافقة البرلمان.

وبالنسبة لمساعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يجدر التنويه أنه قد تم إيداع طلب الانضمام[1] إلى الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT) بتاريخ 03 جوان 1987 وبتاريخ 17 جوان من نفس السنة أنشأ مجلس الممثلين للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT مجموعة عمل لدراسة طلب الجزائر[2].

فما هي مراحل وإجراءات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ؟ وما هي أهم الآثار المتوقعة عليها من هذا الانضمام ؟

[1] بخصوص طلب الجزائر أنظر الملحق رقم 03.

[2] محاضرة معالي وزير التجارة (سابقا)السيد مصطفى بن بادة أمام الأساتذة والباحثين والطلاب بجامعة العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، بتاريخ 24 فبراير 2014، انظر الموقع الإلكتروني : http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers14/conf240214.pdf من موقع وزارة التجارة الجزائرية http://www.mincommerce.gov.dz/arab/ تاريخ الإطلاع يوم 2014/12/24 على الساعة 22.00.

المبحث الأول:

مراحل وإجراءات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

إن العضوية في المنظمة العالمية للتجارة وكما سبق الذكر، تستلزم التفاوض مع مجموعة من البلدان الأعضاء في المنظمة للحصول على تأشيرة بحيث تتلقى الدولة الراغبة في الانضمام طلبات من البلدان الصناعية الكبرى والدول التي تربطها بها علاقات تجارية تتعلّق بقائمة السلع والخدمات المطروحة للتخفيض الجمركي، أو تقوم الدولة الراغبة في العضوية بتقديم جدولٍ للسلع والخدمات المعروضة للتخفيضات الجمركية.

وتُعدّ الجزائر من بين الدول التي أبدت رغبتها في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و لا تزال تفاوض مع عدد من أعضاء هذه المنظمة، كما تقوم بمسايرة المنظومة القانونية للتجارة الدولية من خلال تعديل قوانينها الداخلية والاستجابة لطلبات الأعضاء التي ترغب في التعامل مع الجزائر في مجال التبادل التجاري.

ولمعرفة مراحل وإجراءات انضمام الجزائر ل لمنظمة العالمية للتجارة OMC، نتفحّص أهم الوضعيات التي عرفتها الجزائر خلال المسار الطويل الذي خاضته من خلال المفاوضات التي هي مستمرة إلى حد الآن.

المطلب الأول:

وضعية الجزائر بين عهد الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة و اتفاقية مراكش لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر الجزائر من الناحية التاريخية بلد مُلاحظ لدى الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة المعتمدة في 30 جانفي 1947 والهادفة إلى التخفيض الكمّي والتدريجي للتعريفات الجمركية ما بين الدول الأعضاء[1]، وذلك بعد أن كانت تابِعة لهذه الاتفاقية عن طريق الالتزامات المتّخذة من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية، وذلك في إطار المفاوضات التجارية متعدّدة الأطراف. وانسحبت الجزائر من هذه الاتفاقية على أساس التوصية العامة (recommandation)[2] الصادرة في 18 نوفمبر 1960، وبعد ذلك بخمس سنوات وبالضبط في مارس 1965 قرّر الأعضاء المتعاقِدون أن تستفيد الجزائر من التطبيق الفعلي لقواعد الاتفاقية مثلها مثل الدول النامية الأخرى وهكذا بدأت الجزائر تستفيد من نظام البلد الملاحظ في الاتفاقية، بتطبيق المادة 26 الفقرة الخامسة "ج"[3]، الخاصة بالقواعد والإجراءات التي تخص الدول التي كانت مستعمرة.

وبقيت الجزائر تستفيد من نظام الملاحظ و لم تتقدم بطلب الانضمام إلى هذه الاتفاقية إلى غاية 1987، أي إلى غاية آخر جولة وهي جولة الأوروغواي[4].

الفرع الأول:

وضعية الجزائر قبل جولة الأوروغواي

الجزائر وقُبيل استقلالها اعتبرت مطبقة بحكم الواقع لقواعد الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة، نظراً لأنها آنذاك كانت لا تزال تابعة عن طريق الالتزامات المتخذة من طرف القوة الاستعمارية الفرنسية وعليه فإن كل الامتيازات التي قبلت بها فرنسا طُبّقت على الجزائر.

---

[1] د.عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية، ط 1، الجزائر، 2007، ص 280.

[2] بخصوص التوصية أنظر الملحق رقم 04، وبخصوص تطبيق التوصية على الجزائر أنظر الملحق رقم 5.

[3] تنص المادة 26 من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT في فقرتها الخامسة "ج" على ما يلي : إذا كان أي من الأقاليم الجمركية والتي كان قبل عنها أحد الأطراف المتعاقدة في هذه الاتفاقية، يتمتع باستقلال كامل بالنسبة لإدارة علاقاته التجارية الخارجية وغيرها من الأمور الأخرى المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، فإن مثل ذلك الأقاليم يعتبر طرفا متعاقدا بناءا على تصديق عن طريق تصريح يقدمه الطرف المتعاقد المسئول يقرر فيه الحقيقة المذكورة أعلاه.

[4] د.ناصر دادي عدون، متناوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الأهداف والعراقيل ، المرجع السابق، ص 72، 73.

وفي 18 ديسمبر 1962 أبلغ الأمين العام التنفيذي الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة الحكومة الجزائرية بأن الأطراف المتعاقدة طلبت مواصلة تطبيق الفاكتو [1] لمدة سنتين على الجزائر. وفي 5 جويلية 1964 مُددّت هذه المدّة إلى سنتين أخريين، ثم إلى ثلاثة سنوات ثم واصلت الدول الأعضاء في سنة 1967 تطبيق الفاكتو لجميع أحكام وقواعد الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة وهذا حتى تمنح الدول المتعاقدة مدّة للدول الحديثة العهد بالاستقلال لاتخاذ تدابير في سياستها التجارية، وملاءمتها مع اتفاقيات الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة ، وبهذا كانت الجزائر في هذه المرحلة تتمتّع بأفضلية بند الدولة الأولى بالرعاية [2]، و بند المعاملة الاستثنائية. [3] فقد أصبحت الجزائر مُلزَمة باحترام القواعد والمبادئ العامة في الاتفاقية، لكنها غير مجبرة على احترام الترتيبات الخاصة بالإجراءات، كالإعلان عن المقاييس، أو الإجراءات التي تعمل بها أو تستعملها.

وسمحت هذه الوضعية للجزائر بالاستفادة من بعض الإيجابيات التي تمنحها الاتفاقية مثل شرط الدولة المفضلة والمعاملة الخاصة الممنُوحة للدول النامية. ولهذا كان على الجزائر أن تطبق مبدأ تعميم معاملة الدول الأكثر رعاية في علاقاتها مع الدول المتعاقدة، لكنها لم تكن مُلزمة بالقيام بتخفيضات جمركية لأنها لم تكن طرفا في الاتفاقية.

ولعلّ أهم الأحداث الاقتصادية التي عرفتها الجزائر قبل جولة الأوروغواي، هو التوقيع على أولى اتفاقيات التعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية في 26 أفريل 1976 في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي تم تبنيها في قمة باريس المنعقدة بين 19 و21 أكتوبر 1972، حيث تمحورت هذه الاتفاقيات حول نقطتين أساسيتين، أولهما التعاون التجاري والذي ينصب على الصادرات من أصل زراعي من جهة والصادرات من المنتجات الصناعية والمواد الأولية من جهة أخرى، حيث يتم بموجب هذه الاتفاقيات تخفيض الحقوق الجمركية بين 20 % و 100 % لبعض المنتجات الزراعية. أما النقطة الثانية فهي التعاون التقني والمالي الذي حُدّدت بخصوصه موارد مالية أو قروض تُمنح من قِبل

[1] مصطلح باللغة الأجنبية يقصد به (بحكم الواقع) انظر الملحق رقم 06.
[2] جاء النص على مبدأ المعاملة على أساس الدول الأولى بالرعاية في المادة الأولى من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والضرائب ... بالتواريخ الموردة ذلك الملحق).
[3] سامية فلياشي، المرجع السابق، ص 186.

البنك الأوروبي للاستثمار. ويقدر حجم الإعانات المالية التي تحصلت عليها الجزائر ما بين 1978 و 1996 بما يُناهز حاليا 949 مليون أورو[1].

الفرع الثاني:

وضعية الجزائر أثناء وبعد جولة الأوروغواي

أثناء جولة الأوروغواي للمفاوضات التجارية متعدّدة الأطراف المنعقدة في سنة 1986 قرّرت الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية أن تسمح للدول النامية التي كانت تشارك في الجولات السابقة كعضو ملاحظ، أن تشارك في مجريات جولة الأوروغواي مع شرط أن تُبلّغ نية الانخراط أو التعاقد في الاتفاقية قبل 30 أفريل 1987. ذلك أنه في الجولات السابقة كانت الدول ومن بينها الجزائر تشارك كعُضو مُلاحظ دون شرط تبليغ نية التعاقد، وفعلا فقد قدمت الجزائر في 03 جوان1987 إلى سكرتارية الاتفاقية طلباً تُبيّن فيه نيّتها في الانخراط والتعاقد في الاتفاقية والقيام بلقاءات مع الأطراف المتعاقدة من أجل الانخراط النهائي. وفي 17 جوان1987، تم تأسيس فوج عمل لدراسة طلب الجزائر وهكذا شاركت الجزائر في جولة الأوروغواي كعضو ملاحظ، وفي نهاية أعمال الجولة قامت بالتوقيع على القرار النهائي للجولة بمراكش في المغرب[2].

من جهة أخرى وفي إطار الإصلاحات التي قامت بها الجزائر، فلقد صدر في سنة 1986 القانون رقم 86-14[3] الذي وضع الإطار القانوني لأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها، وحقوق المؤسسات التي تمارس هذه النشاطات وواجباتها، حيث مَكّن هذا القانون الشركات الأجنبية من الاستثمار في قطاع المحروقات عن طريق الشراكة مع مؤسسة سوناطراك، شريطة أن لا تقل مساهمة هذه الأخيرة عن 51 %[4].

وفي سنة 1987 دخلت الجزائر في محادثات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير من أجل الحصول على تمويلات تسمح لها بتغطية جزء من احتياجاتها المالية الخارجية، ومع مع بداية سنة 1988 تَشَكّل أول فوج للتفاوض مع البنك العالمي حول برنامج التصحيح يتمثّل في

[1] أوشن ليلى، الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في قانون التعاون الدولي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2010-2011، ص 64،65.
[2] د.ناصر دادي عدون، متناوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الأهداف والعراقيل، المرجع السابق، ص 7.
[3] القانون 86-14 المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب مؤرخ في 19 أوت 1986، ج ر عدد 35، سنة 1986.
[4] أوشن ليلى، المرجع السابق، ص 49.

الإصلاح بالتدرّج. وكان ذلك في سرية تامة ، هذا بالإضافة إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي وقد بدأت المفاوضات مع هذا الأخير في فيفري 1989 في سرية تامة وانتهت في أفريل من نفس السنة[1].

إنّ التحوّلات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها الجزائر منذ 1988كانت نتيجة حتمية للرّكود الاقتصادي الناجم عن جملة من العوامل كعجز الدولة عن التكفل بالقطاع الإنتاجي، ندرة الموارد المالية، التوجيه غير العقلاني للاستثمارات، تراجع أسعار البترول وارتفاع خدمة المديونية التي وصلت إلى 80% من مجموع مَداخيل الصادرات، والإختلالات في التوازنات العامّة حيث قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات بدأت في تجسيدها من خلال القانون 88-25[2] المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة، حيث يعتبر القانون بمثابة بادرة لظهور الاستثمار الخاص بأسس جديدة تتلاءم والمتغيرات الداخلية والخارجية، كما تمّ إصدار القانون 90-10[3] المتعلق بالنقد والقرض والذي سمح للمستثمرين المقيمين بحريّة نقل رؤوس الأموال من و إلى الخارج لتمويل مختلف النشاطات. إلا أن هذه الجهود في بداية الأمر أدّت إلى نتائج متواضعة، حيث في بداية التِسعينات بقي الاقتصاد الجزائري يُعاني من رُكود حاد ناتج أساسا عن عدم انطلاق فعلي للبرامج، واستمرار تدنّي المداخيل البترولية وارتفاع معدلات خدمة المديونية والاختلالات في الميزانية وارتفاع مُعدّلات التضخّم والبطالة وتدهور الوضع الأمني. وأمام هذه الوضعية صدر المرسوم التشريعي رقم 93-12[4] المتضمّن ترقية الاستثمار والذي يعتبر نقطة تحوّل حقيقية للانفتاح الاقتصادي[5].

لقد كانت الجزائر تحاول في هذه الفترة التحضير الجيد لمواجهة ما تفرضه تداعيات جلوسها في طاولة المفاوضات مع ممثلي المنظمة العالمية للتجارة، حتى تكون في موضع قوة للظفر بعضوية فيها. إلا أن الوفد الجزائري الذي كان متواجدا في مراكش لم يتمكّن من التوقيع على اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، وما يُعاب عليه أنه لم يستثمر من المادة 11[6] من اتفاقية مراكش التي تمنح العضوية

[1] درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي – حالة الجزائر – 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2006/2005، ص 373.

[2] القانون 88-25 مؤرخ في 12 يوليو 1988 يتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، ج ر العدد 28، السنة 1988.

[3] القانون 90-10 مؤرخ في 14 أفريل 1990 يتعلق بالنقد والقرض، ج ر العدد 16، السنة 1990.

[4] المرسوم التشريعي 93-12 مؤرخ في 5 أكتوبر 1993 يتعلق بترقية الاستثمار، ج ر العدد 64، السنة 1993.

[5] أ.برحومة عبد الحميد، الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 وأثرها على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 06، سنة 2006.

[6] تنص المادة 11 من اتفاقية مراكش لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة على أنه: تكون الأعضاء الأصلية في منظمة التجارة العالمية هم الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الغات 1947 وذلك اعتباراً من تاريخ نفاذ الاتفاقية الحالية، والمجموعة الأوروبية وذلك بقبولها الاتفاق الحالي، والاتفاقات التجارية متعددة الاطراف، والتي أرفقت جداول تنازلاتها وتعهداتها باتفاقية الغات 1994، والتي أرفقت جداول التعهدات المحددة الخاصة بها باتفاقية التجارة في

بصفة تِلقائية في المنظمة مُقابل تقديم جداول تنازلات وتعهدات غير مكلّفة فضلا عن منح الوقت الكافي للدول النامية في مُسايرة قوانين المنظمة وتنفيذ التزاماتها وتعهداتها[1].

فلقد استفاد الأعضاء الذين اشتركوا في مُناقشة مُعاهدة إنشاء المنظمة من القبول المباشر لدى المنظمة بمجرّد إيداع وثائق الانضمام بسبب أن المنظمة كانت في طور الإنشاء حيث لم يكن حينها هيئة تقرّر مثل هذا الانضمام[2].

المطلب الثاني:

وضعية الجزائر بعد اتفاقية مراكش لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة OMC

بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة تم تحويل ملف الانضمام من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة إلى المنظمة العالمية للتجارة. فكان على الجزائر إتّباع ما جاءت به المادة 12[3] من اتفاقية مراكش بعدما فشلت في استغلال المادة 11 من نفس الاتفاقية وفي نفس الصدد قدّمت مذكرة الانضمام في جوان 1996، حيث تم توزيع هذه المذكرة من طرف سكرتارية المنظمة على جميع الدول الأعضاء[4]. لتدخل بعدها مباشرة الجزائر في مرحلة المفاوضات بخوضها أول جولة تلقّت خلالها 170 سؤال من الولايات المتحدة و 124 سؤال من الاتحاد الأوروبي تناولت مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والتجاري وحماية الملكية الفكرية... و استمرت هذه الجولة إلى غاية 1998، ثم دخلت الجزائر في جولة ثانية في سنة 2000، وفي سنة 2002 خاضت جولة ثالثة قدمت فيها الجزائر

الخدمات . لا يُطلب من البلدان الأقل نمو المعترف بها من الامم المتحدة أن تقدم تعهدات أو تنازلات إلا في الحدود التي تتفق مع مرحلة تنمية كل منها واحتياجاتها المالية والتجارية أو إمكاناتها الادارية.

ولقد استفادت عدة دول نامية من الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة بمجرد توقيعها على اتفاق مراكش مثل تونس، انظر موقع وزارة الشؤون الخارجية التونسية، http://www.diplomatie.gov.tn/index.php?id=176&L=1، تاريخ الاطلاع 15 أفريل 2015، الساعة 21.48.

[1] يرى البعض أنه من بين الأسباب التي حالت دون استفادة الجزائر من تلك الفرصة هو استقالة الحكومة التي كان يرأسها السيد رضا مالك بضعة أيام قبل انعقاد مؤتمر مراكش في أفريل 1994رغم أن إمكانية الانضمام كانت مفتوحة لغاية 31 ديسمبر 1994، أنظر في ذلك خزندار وردة، تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص 33.

[2] د. سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 92، 93.

[3] تنص المادة 12 من اتفاقية مراكش لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة على أنه: لأي دولة أو إقليم جمركي منفصل يملك استقلالاً ذاتيا كاملا في إدارة علاقاته التجارية الخارجية والمسائل الأخرى، المنصوص عليها في هذا الاتفاق وفي الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف أن ينضم إلى هذا الاتفاق بالشروط التي يتفق عليها بينه وبين المنظمة، ويسري هذا الانضمام على هذا الاتفاق وعلى الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف الملحقة به، يتخذ المؤتمر الوزاري قرارات الانضمام ويوافق على شروط اتفاق الانضمام بأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة، يخضع الانضمام إلى اتفاق تجاري عديد الأطراف لأحكام الاتفاق المذكور.

[4] خزندار وردة، المرجع السابق، ص 34.

مذكرة تتضمن خوصصة المؤسسة وعقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي [1] وبرنامج واسع من الإصلاحات القانونية والتشريعية والمؤسساتية. وتوالت الجولات [2] بعد ذلك تلقت خلالها الجزائر مجموعة كبيرة من الأسئلة قدمت مُقابلها الكثير من التعهّدات والتنازلات استجابة لرغبة أعضاء المنظمة[3].

إن من أهم الشروط التي تفرضُها المنظمة العالمية للتجارة OMC على الدول الراغبة في الانضمام إليها، انتهاج نظام اقتصاد السوق بهدف تحقيق الانفتاح الاقتصادي وتحرير تجارتها الخارجية بالإضافة إلى تفكيك الرسوم الجمركية وتعديل قوانينها وفق القوانين والتشريعات الدولية.

وعموماً باعتبار الجزائر تتفاوض من أجل الانضمام إلى هذه المنظمة، وبهدف تسهيل وتسريع العملية، قامت باتخاذ عدّة إجراءات نذكر أهمها كالآتي:

الفرع الأول:

تعديل المنظومة القانونية

من أهم التسهيلات التي يمكن تقديمها لتسريع عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة هي تعديل المنظومة القانونية الجزائرية وفق المعايير المعمول بها على مستوى المنظمة. وفي هذا الصدد فقد خطت الجزائر خطوة كبيرة في مجال الإصلاح التشريعي، بحيث تمت مراجعة قانون التعريفة الجمركية الشيء الذي يُسهّل عملية التفاوض نظراً لأهمية التعريفة الجمركية في المفاوضات.

إن هذا التعديل سوف يُساعد في تسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، كما قد يُساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر. ومن هذا المنطلق عَمِلت الجزائر على تعديل منظومتها القانونية مثل إصدار أمر رئاسي في أوت 2001[4] يتضمن قانون الاستثمار. وكانت في كل مرة تسعى

[1] انظر في هذا الموضوع المرسوم الرئاسي 05-159 المؤرخ في 27 أفريل 2005، المتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى. المُوقع في فالنسيا يوم 22 أفريل 2002 وكذا ملاحقه من 1 إلى 6 والبروتوكولات من 1 إلى 7 والوثيقة النهائية المرفقة به، العدد 31، سنة 2001.

[2] الجولة الرابعة بدأت في نوفمبر 2002، الجولة الخامسة بدأت في ماي 2003، الجولة السادسة انعقدت في 2004، الجولة السابعة كانت في نوفمبر 2004، الجولة الثامنة كانت شهر فيفري 2005، الجولة التاسعة والعاشرة في 2006، انظر في ذلك سامية فلياشي، المرجع السابق، ص 191...194 وباقي الجولات سنذكرها في المطلب الثالث.

[3] سامية الفلياشي، المرجع السابق، ص 191...194.

[4] الأمر 03/01 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر العدد 47، سنة 2001.

لتطوير منظومتها القانونية، وصادقت على اتفاقية "برن" [1] المتعلقة بحماية الأعمال الأدبية والفنية في سنة 1997.[2] مما أعطى للقوانين الجزائرية مرجعية دولية، وفتح الفضاء الجزائري في المجال الفكري والفنّي والعملي على التنظيمات العالمية والقوانين الدولية المنصوص عليها في الاتفاقيات.

في سنة 2001 أعدت الحكومة الجزائرية برنامج الإنعاش الاقتصادي بغلاف مالي يُقدّر بـــ: 525 مليار دينار مُوزّعة على جُل القطاعات، وأهم ما يشمل هذا البرنامج إعادة تنشيط الاستثمار ودعم النشاطات الإنتاجية وخلق مناصب عمل جديدة من خلال إعطاء أهمية أكبر للقطاع الفلاحي[3].

ومن جهة أخرى، وقّعت الجزائر على الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية المتعلقة بالتجارة، والتي تنص على ضرورة التزام الدول الأعضاء في المنظمة بعدة محاور منها حقوق المؤلف، حماية العلامات التجارية وبراءات الاختراع، بالإضافة إلى الأعمال الفنّية والتقنية. وتهدف هذه الاتفاقية إلى خلق الانسجام في السوق العالمية وتنظيمها، كما أنها مهمّة بالنسبة للدول التي تتفاوض بشأن الانضمام لذلك كان يجب على الجزائر أن تعمل على تعديل المزيد من القوانين بما يتناسب ومتطلبات السوق العالمية، ويضمن الحقوق الفردية للإبداعات والاختراعات وتَسْويقها في الجزائر.

وفي هذا الصدد فقد قدّمت الجزائر التزاما بأن تقوم بتعديل جميع التشريعات، لكي تُصبح مُتطابقة مع معايير المنظمة العالمية للتجارة وذلك قبل نهاية سنة 2003. كما قامت الجزائر بإصدار نص جديد لتشجيع الاستثمار والمتمثل في الأمر رقم 06-08[4]. والذي نص على تبسيط مسار منح الامتيازات من خلال نظام بسيط وتصريحي يضمن شفافية أكبر. فعُدّل النظام الاستثنائي التعاقدي بصفة تضمن إدراج معايير واضحة لتحديد المشاريع بتوضيح الامتيازات التي تُمنح لهذه المشاريع. كما عزّز مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالسّماح لها بمرافقة أفضل للاستثمارات من خلال التركيز على الإعلام والتبسيط والمساعدة وترقية الاستثمار، وتمكينها من مراقبة احترام المستثمرين

[1] اتفاقية برن أبرمت بسويسرا في 09 سبتمبر 1886 واستكملت سنة 1896 وهي أول وأقدم اتفاقية دولية متعددة الأطراف في مجال الملكية الأدبية والفنية تم تعديلها عدة مرات آخرها بباريس في 28 سبتمبر 1979. أنظر في ذلك : فتحي نسيمة، الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2012-2013، ص 33.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 97-341 مؤرخ في 13 سبتمبر 1997، المتضمن انضمام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مع التحفظ إلى اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية المؤرخة في 09 سبتمبر 1886 والمتممة في باريس في 4 مايو 1896 والمعدلة ببرلين في 13 نوفمبر 1908، والمتممة ببرن في 20 مارس 1914 والمعدلة بروما في 2 يونيو 1928 وبروكسل في 26 يونيو 1948 واستكهولم في 14 يوليو 1967 وباريس في 24 يوليو 1971 والمعدلة في 28 سبتمبر 1979، ج ر العدد61، سنة 1997.

[3] أ.برحومة عبد الحميد، المرجع السابق، ص 126.

[4] الأمر رقم 06-08 مؤرخ في 15 يوليو 2006، المتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر العدد 47، سنة 2006.

للالتزامات المحدّدة مقابل الامتيازات الممنوحة وذلك بمساعدة الإدارات الجبائية والجمركية، حيث أنه مُنِحَ للوكالة أجلاً أقصاه 72 ساعة لإصدار قرار بالامتيازات المقرّرة في إطار مرحلة الإنجاز و 10 أيام فيما يخص القرار المرتبط بالاستغلال، على أن تتحصّل الوكالة على إتاوة محدّدة مقابل تحمّلها لتكاليف دراسة مِلفّات المستثمرين.

كما تمّ بموجب الأمر أعلاه منح مزايا إضافة للاستثمارات التي لها أهمية في الاقتصاد الوطني وتحدّد المزايا عن طريق التفاوض بين الوكالة والمستثمر تحت إشراف وزير ترقية الاستثمارات بعد رأي المجلس الوطني للاستثمار[1].

ولغاية اليوم قامت الجزائر بتعديل أكثر من 40 قانون ومرسوم لضمان مسايرة وتوفير الظروف الموضوعية للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وكذا استجابة لما تُمليه مُتطلبات الانضمام[2].

الفرع الثاني:

تحرير التجارة الخارجية

إن التوجّه والانتقال من الاقتصاد التقليدي المخطط إلى اقتصاد السوق يستلزم على الدولة أن تقوم بمجموعة من الإصلاحات من أجل التحوّل إلى مسار الانفتاح الاقتصادي يتمثل أساساً في إجراءات وقوانين وكذا إنشاء مؤسّسات تتكفّل بتسيير وترقية قطاع التجارة الخارجية.

وبخصوص الإجراءات التشريعية الخاصة بتحرير التجارة الخارجية فلقد عَرفت الجزائر عدّة مراحل بداية من مرحلة التحرير المقيّد تمثلت في إصدار قانون النقد والقرض 90-10[3] الذي يشمل الإصلاحات في مجال تحرير الاستثمار الأجنبي في الجزائر و قانون 90-16[4] المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الذي نصت المادة 41 منه ولأول مرة منذ إقامة وتطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية أن استيراد السلع لإعادة بيعها أمراً مسموح به للمتعاملين التجاريين. وكمرحلة ثانية تميزت

[1] أوشن ليلى، المرجع السابق، ص 60.
[2] أنظر موقع وزارة التجارة الجزائرية، http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers12/aps041112ar.pdf، تاريخ الاطلاع 11 ماي 2015، الساعة 13.45.
[3] القانون 91-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 يتعلق بالنقد والقرض، ج ر العدد 16، سنة 1990.
[4] القانون رقم 90-16 مؤرخ في 7 غشت 1990يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1990، ج ر العدد 34، سنة 1990.

بتحرير شبه تام من خلال المرسوم التنفيذي 91-37[1] الذي يُلغي الاحتكار في مجال التجارة الخارجية حيث أصبح بإمكان كل مؤسسة عمومية أو خاصة وكل شخص طبيعي أو معنوي الحق في ممارسة وظيفة تاجر بالجملة بحيث يقوم بعمليات التجارة الخارجية تحت شرط وحيد وهو تسجيله في السّجل التجاري بصفة بائع جملة. وأصدر بنك الجزائر في نفس السيّاق التعليمة رقم 91-03 في 21 أفريل 1991 تتضمن ضبط شُروط تمويل عمليات الاستيراد والتي نصّت على إلغاء ميزانيات العملة الصعبة للمؤسسات العمومية. لتعود بعدها الجزائر إلى مرحلة التقييد والمراقبة بعدما رأت أن التحرير التام للتجارة الخارجية من شأنه أن يخلق فوضى في السوق الجزائرية ويؤثر سلبياً على الجهاز الإنتاجي فأصدرت لأجل ذلك التعلمية رقم 625 من طرف رئيس الحكومة تُرجع للإدارة امتيازاتها في ميدان التجارة الخارجية التي تضمّنت مَنْع البنوك والمؤسسات امتلاك سلطة الحصول على قروض خارجية. كما تم إنشاء لجنة ad-hoc سنة 1992[2] لمراقبة الواردات التي وُضع لأجلها قائمة للمنتوجات الممنوع استيرادها وتوزيع الاعتمادات المالية من العملة الصعبة على مستوى المستوردين العموميين والخواص بعد دِراسة طلباتهم والاستجابة لهم بحسب الأولوية وذلك من أجل تقليص استعمال العملة الصعبة والتقليل من الواردات الكمالية التي أضرّت بالاقتصاد الوطني. وكمرحلة رابعة انتقلت الجزائر سنة 1994 إلى نهج سياسة التحرير الكامل لقطاع التجارة الخارجية من أجل التحضير للتعاقد مع صندوق النقد الدولي في إطار الإصلاحات للاتفاقية المبرمة بينهما " اتفاقية stand by" التي كانت في شهر أفريل 1994 حيث تم خلالها إعادة جَدْوَلة الديون بشرط تحرير التجارة. فقامت الجزائر بحل لجنة ad-hoc ليُصبح بذلك بنك الجزائر هو المكلّف بالتمويل بالعملة الصعبة من خلال التعليمة 20 الصادرة في 12 أفريل 1994 لبنك الجزائر تتضمن حرية الحصول على العملة الصعبة من أجل استيراد السلع لكل الأعوان الاقتصاديين المقيدين في السّجل التجاري. كما خفضّت الجزائر من سعر الدينار بالنسبة للدولار بين أفريل وسبتمبر من نفس السنة إلى 50% وقامت بإنشاء مكاتب الصرف. كما قامت بإلغاء أشكال منع التصدير للمواد باستثناء المواد التي لها قيمة تاريخية وأثرية وإلغاء قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد التي حدّدتها من قبل.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 يتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية، ج ر العدد 12 لسنة 1991.

[2] تم تشكيل هذه اللجنة في عهد رئيس الحكومة السابق السيد عبد السلام بلعيد من أجل مراقبة أي تجاوز بخصوص عملية الاستيراد انظر في ذلك مذكرة بلعيد عبد السلام، نسخة باللغة الفرنسية في الموقع الرسمي للمعني http://www.belaidabdesselam.com/?page_id=6، ص 292، تاريخ الاطلاع 17 أفريل 2015، الساعة 23.43.

وتماشيا مع سياسة تحرير التجارة الخارجية قامت الجزائر بإنشاء مؤسسات تقوم بتسيير وترقية التجارة الخارجية مثل الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)[1] والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)[2] والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)[3]. كما وسّعت من صلاحيات وزارة التجارة من خلال المرسوم التنفيذي 94-207[4] الذي نص عدّة صلاحيات إضافية منها مساهمة الوزارة في تحضير ومفاوضة الاتفاقيات التجارية والسّهر على تنفيذها ووضع نظام معلومات للعلاقات والمبادلات الخارجية.[5] كما كان للأمر 03-04[6] المتعلق بالقوانين العامة المطبقة في عمليات استيراد وتصدير السلع تكريساً لانفتاح التجارة الخارجية بالنسبة للجزائر[7].

المطلب الثالث:

الوضعية الحالية لمسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

تعرف مفاوضات انضمام الجزائر المنظمة العالمية للتجارة مسارين، مسار مُتعدّد الأطراف ومسار ثنائي الأطراف.

الفرع الأول:

مسار المفاوضات المتعددة الأطراف

إلى غاية 24 فبراير 2014، كان قد عقد فوج العمل المكلّف بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة 11 جولة، حيث تم عقد الجولة الـــ 11 يوم 5 أفريل 2013، قامت الجزائر من خلالها بتحرير وإيداع الوثائق المطلوبة من طرف أمانة المنظمة العالمية للتجارة والتي تمثل أساس المفاوضات المتعددة الأطراف، والتي تشكّل أيضا مرفقات لمذكرة التجارة الخارجية بشكل دوري كلما تم التقدم في المفاوضات، وتتمثل هذه الوثائق أساسا في معلومات حول:

---

[1] أنشئت بموجب الأمر 96-06 المؤرخ في 10 يناير 1996 المتعلق بتامين القرض عند التصدير، ج ر العدد 03، سنة 1996.
[2] أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 96-93 المؤرخ في 3 مارس 1996 المتضمن إنشاء غرفة التجارة والصناعة، ج رالعدد 16، سنة 1996.
[3] أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها، ج ر العدد 39، سنة 2004.
[4] المرسوم التنفيذي 94-207 المؤرخ في 16 جويلية 1994 يحدد صلاحيات وزير التجارة، ج ر العدد 47، سنة 1994.
[5] عبد الغفار غطاس، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009-2010، ص 137...143.
[6] الأمر 03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، ج ر العدد 43، سنة 2003.
[7] موقع وزارة التجارة الجزائرية، http://mcommerce.djaweb.dz/page.aspx?page_id=46، تاريخ الاطلاع 17 أفريل 2015، الساعة 19.06.

1.نظام تراخيص الاستيراد؛

2.المؤسّسات التجارية للدولة؛

3.القطاع الزراعي (الدعم المحلي ودعم الصادرات)؛

4.إجراءات الصّحة وتدابير الصّحة النباتية؛

5.الحواجز الفنّية للتجارة؛

6.حماية حقوق الملكية الفكرية.

وبالإضافة إلى ذلك، تم إيداع برنامج للتغييرات التشريعية والتنظيمية التي تهدف إلى الانسجام مع اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، حيث ركّز هذا البرنامج على وجه الخصوص على جوانب حقوق الملكية الفكرية المتّصلة بالتجارة، والحواجز الفنّية للتجارة(المعايير والقواعد الفنية وإجراءات لتقييم المطابقة للمنتجات) والرسوم الجمركية، تدابير مكافحة التزوير والقرصنة، الأدوات القانونية للحماية التجارية.

وإلى إلى غاية 24 فبراير 2014، أجابت الجزائر على 1933 سؤال، حيث ساهمت الأجوبة في نُضج مرحلة المفاوضات المتعدّدة الأطراف والبدء في تحرير تقرير فوج العمل[1].

أمّا الجولة الـــ: 12 فلقد تمّت في شهر مارس 2014 بجنيف، استلمت الجزائر فيها أسئلة إضافية من طرف كل من الإتحاد الأوروبي وكندا والولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلندا واستراليا [2]. وفي هذا السّياق أوضح وزير التجارة السيد عمارة بن يونس أن الجولة الـــ: 13 من المفاوضات ستكون حاسمة بالنظر لكونها ستسمح للجزائر بتحديد تاريخ لانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة ويُحتمل جدا " حسب الوزير" أن يُعرف متى ستنضم الجزائر للمنظمة، إن كان بنهاية العام 2015 أم لا. حيث سيتم انعقاد المؤتمر العاشر للمنظمة بكينيا ما بين 15 و18 ديسمبر 2015[3].

[1] محاضرة وزير التجارة (سابقا)السيد مصطفى بن بادة، المرجع السابق.
[2] انظر موقع واج http://www.aps.dz/ar/algerie/8722، تاريخ الاطلاع 03 مارس 2015، الساعة 23.00.
[3] انظر موقع وزارة التجارة الجزائرية، http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers15/omc030115fr.pdf، تاريخ الاطلاع يوم يوم 03 مارس 2014، الساعة :23.45.

الفرع الثاني:

مسار المفاوضات الثنائية

ويتعلّق الأمر بمفاوضات للولوج إلى أسواق السلع والخدمات، بالإضافة إلى الدراسات القطاعية المتوفّرة، فقد أجرت الجزائر دراستين في 2002 و 2003 حتى يتسنى لها التعرّف على الفروع الهشّة من الأنشطة والمنتجات الحسّاسة و بالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم عدّة لقاءات مع المتعاملين الاقتصاديين في إطار عمليات التشاور، ولقد قدّمت الجزائر عروضها الأولية في فبراير 2002 وتمّ تنقيحها عدّة مرّات، وقد اعتُمدت آخر مراجعة من قِبل اللّجنة الحكومية المكلّفة بالمراقبة والإشراف على عملية الانضمام في 31 جويلية 2013.

وتجدر الإشارة إلى أنه فيما يخص الولوج إلى أسواق السلع، فإن العرض الجزائري يتعلّق بتَسْقيف مُستوى التعريفات الجمركية، أن الأمر يتعلق بتفكيك جمركي، حيث يتم تحديد نسبة أولية ونسبة نهائية لا يمكن تجاوزها وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بمنتجات حسّاسة، أمّا أسواق الخدمات فإن المفاوضات الخاصة بها ارتبطت بقائِمة من الالتزامات المتعلقة بفتح تجارة الخدمات لعدد من القطاعات. و يتم تحديد درجة الانفتاح لكل قطاع حسب معايير مختلفة تَسمَح بوضع حُدود على مشاركة الموردين الأجانب.

وقبل دخول الجزائر في الجولة 12 من المفاوضات تكون قد أنهت مفاوضاتها الثنائية مع خمس دول هي : كوبا، فترويلا، الأوروغواي، البرازيل، سويسرا [1] من بين العشرين دولة المهتمّة بالسوق الجزائرية، وتكون الجزائر قدمت 12 وثيقة لدراستها من طرف أعضاء فوج العمل، والتي تتعلّق أساسا بالعروض المنقّحة المتعلّقة بالسّلع والخدمات، وبرنامج التعديلات التشريعية ومقترحات تعديلات وإضافات وتحيين محتوى مشروع تقرير فوج العمل. وقد تمّ طرح أسئلة إضافية على الجزائر، والتي تمّت موافاة أمانة المنظمة العالمية للتجارة بالأجوبة حولها يوم 5 أوت 2013، مرفقة بعدة وثائق محيّنة

[1] الموقع الخاص بوزارة التجارة الجزائرية http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=moufawdatema
يضيف إلى الدول الخمس المذكورة أعلاه دولة الأرجنتين،ليصبح عدد الدول 06 دول، تاريخ الإطلاع : 09 مارس 2015 على الساعة 21.52.

بناء على طلب أعضاء فوج العمل والمتعلّقة بالدّعم الزراعي المحلي، والحواجز التقنية للتجارة وتدابير الصّحة، والصّحة النباتية، والمعلومات المتّصلة بتنفيذ وإدارة الاتفاق بشأن التقييم الجمركي والمعلومات المتعلقة بالإجراءات للحصول على تراخيص الاستيراد، وبرنامج التغييرات التشريعية والتنظيمية، وكذا المتعلّقة بالمؤسسات التجارية للدولة، كما قامت الجزائر في نفس السّيَاق بإرسال مُذكّرة حول دَعم الصادرات[1].

[1] محاضرة وزير التجارة (سابقا)السيد مصطفى بن بادة، المرجع السابق.

المبحث الثاني:

الآثار المتوقّعة من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

في إطار الخطة الشاملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، تَعمل السّلطات الجزائرية على تفادي إصدار أي نصوص تشريعية أو تنظيمية تَتَعَارض مع أحكام اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة مع ما يتطلّبه ذلك من احترام مبدأ عدم التمييز بين السلع الأجنبية فيما بينها وكذلك الأمر في شأن الخدمات انسجاماً مع ما التزمت به الجزائر اتجاه الدول في المفاوضات، وهذا ما يترتّب عليه مُراجعة مختلف القوانين والأنظمة المعمُول بها حَالياً لتتماشى مع هذا المبدأ[1].

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني الانضمام لكلّ الاتفاقيات الملحقة بالاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة واتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بما تَضمنُه من آثار سلبية وايجابية مُرتقبة. وتختلف هذه الآثار من دولة إلى أخرى، ويرجع ذلك إلى مَدى قُدرة كل دولة على إعادة هيكلة اقتصادها، وتوفير الظروف الملائمة للاستفادة القُصوى من النصوص الاستثنائية والمزايا التفضيلية التي تمنحها اتفاقيات الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة ، وكذا اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة [2].

وفيما يلي ندرس الآثار الإيجابية والسلبية المتوقّعة من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

[1] د. يوسف مسعداوي، المرجع السابق، ص127، 128
[2] سامية فلياشي، المرجع السابق، ص 195

المطلب الأول:

الآثار الإيجابية المتوقّعة من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

ترى الدكتورة "ريما خلف" الأمينة العامة المساعدة للأمين العام للأمم المتحدة ومديرة المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن مَكاسِب الدول العربية سَتفوق خسائِرها، كما أن مخاوف الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة لا مُبرّر لها، و من جانب آخر أكّد معظم المشاركين في ندوة الدار البيضاء المنعقِدة في نوفمبر 1994 بإشراف الأونكتاد و الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة أن الدول العربية سوف تتحمّل على الأمد القصير أعباء تحرير التجارة ويكون وضع الدول التي شرعت في تنفيذ برامج إصلاح هيكلي وسياسات اقتصادية كلية فعّالة أفضل من غيرها، ولكن يمكن للدول العربية تعويض ما تفقِده على الأمد المتوسط والبعيد، وأضاف المشاركون أن الدول العربية المصدّرة للمعادن والبتروكيماويات سَتكسِب على المدى البعيد فوائد تصل إلى 500 مليار دولار سنويا بعد عام 2005، بناء على تقديرات سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة[1].

الواقع أن جميع الاتفاقيات قد تضمّنت بعد الأحكام التي تمنح الدول النامية والدول الأقل نمواً بعض المزايا التفضيلية والاستثناء من تطبيق بعد الأحكام. كما أعطت هذه الاتفاقيات إلى هذه البلدان حقوقاً تتضمّن إمكانية تعظيم الاستفادة من النظام التجاري الدولي متعدّد الأطراف وتجنّب بعض الآثار السلبية الناجمة عن الانضمام[2].

إن الجزائر كغيرها من الدول تبحث عن امتيازات مقابل انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، تمسّ بشكل مباشر اقتصادها الوطني، وما ينتج عن ذلك من ايجابيات تَعُود بالنفع على جميع جوانب الحياة اليومية لمواطنيها، ولعلّ أهم الجوانب المهمّة التي تبحث الجزائر عن ترقيتها، الجانب الصناعي، والاستثمار، والإنتاج الغذائي، والجهاز المصرفي ...

[1] بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 6، سنة 2008، ص 57.

[2] دليلة طالب، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة لنيل شاهدة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2006-2007، ص 71.

الفرع الأول:
أهم الآثار الايجابية المتوقّعة على المجال الصناعي

من الآثار الايجابية المتوقّعة من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الصناعة الجزائرية نذكر ما يلي:

البند الأول:
تحفيز الصناعة الجزائرية

سيكون الانضمام بمثابة عامل محفّز للصناعة الجزائرية لتحسين مكانتها، حيث أن انضمام الجزائر إلى للمنظمة العالمية للتجارة وما يُصاحبه من تحرير المبادلات التجارية، قد يؤدّي إلى تحسين كفاءة وفعالية المؤسّسات الجزائرية الصناعية تحت ضغط المنافسة الدولية، وذلك من خلال توفير سلع صناعية ذات جودة عالية وتكاليف مُنخفِضة، و يمكن استعمالها كأداة ضغط لتحسين المنتجات الصناعية الجزائرية.

كما يمكن تطوير الجهاز الإنتاجي من خلال نقل التكنولوجيا التي وصلت إليها الدول المتقدمة.

من جهة أخرى فإن المنافسة التي يتعرّض لها المنتوج الصناعي الجزائري تقوم على أساس الجودة والسعر، وهو ما يُجبر المنتجين الجزائريين على تحسين إنتاجهم وفق المعايير الدولية، كما يُساعد ويُساهم تحرير التجارة في زيادة الإنتاج الصناعي لأن التصدير يصبح لا تعترضه عوائق، ويترتّب عنه دخول أطراف جديدة في مجال الصناعة وزيادة الإنتاج، بعدما كانت المؤسسات الوطنية غير قادرة على التوسّع في الإنتاج الصناعي بسبب الحِصص التي كانت مفروضة على التصدير خاصة في المنسوجات والملابس[1].

[1] د.ناصر دادي عدون، أ. متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، المرجع السابق، ص 151، 152.

البند الثاني:

تشجيع وزيادة الاستثمارات

إن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تُساهِم في زيادة تدفّق وحجم الأموال الأجنبية إلى الدول النامية من خلال إقامة مشاريع إنتاجية يُوجّه منتوجها لأغراض التصدير أو تحلّ محلّ الواردات وبالتالي تخفيف الحاجة لاستعمال العُملات الأجنبية لتمويل الواردات، واستغلالها لتمويل واردات جديدة. كما سيُمكّن من سدّ الفجوة الادّخارية أي تغطية النقص الذي يميّز الادّخار المحلي، ممّا يؤدّي إلى تعويض قلّة التمويل الداخلي الذي تَسبّب فيه ضُعف الاستثمار المحلي. ويكون لتدفق التكنولوجيا الحديثة إقامة مشاريع استثمارية ذات مستوى فنّي متقدّم من جهة، ومن جهة أخرى اكتساب واستغلال تقنيات جديدة للإنتاج مما يخلق قيمة مُضافة أكبر وتحقيق التنمية الاقتصادية.

كما أن الرّفع من الطاقات الإنتاجية والتوسّع في الاستثمارات الصافية يمكّن الدول المُضيفة للاستثمار من تحقيق ديناميكية جديدة وحقيقية للنشاطات الإنتاجية وغير الإنتاجية، ومن ثم تحقيق خطوة لبناء هيكل اقتصادي مُتكامل. كما يمكن للاستثمار أن يؤدّي إلى زيادة حجم المشاريع ممّا يؤدّي إلى إشباع حاجة المجتمع المحلي من السّلع والخدمات المختلفة، ويؤدّي إلى تحسين ميزان المدفوعات بتطوير الصادرات وتخفيض حجم الواردات.

إن من نتائج الاستثمار التخفيف من البطالة لما توفّره الشركات من فُرص التوظيف المباشر وغير المباشر، حيث أن هذه الأخيرة تحتاج لعمالة لأداء أعمالها الخاصّة. كما تُوفّر التقنيات الجديدة والأصول غير المادّية؛ كالمهارات التنظيمية الحديثة التي تتميّز بها الشركات الأجنبية من قَبيل جَلْب اليد العاملة الماهِرة؛ ورجال الأعمال المهتمين بالتنظيم العملي. كما يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد غير مُكلّف مُقارنة بالاقتراض من المؤسسات المالية الدولية، وهذا ما يجعل منه وسيلة تمويل بديلة فعالة[1].

[1] بوشمال عبد الرؤوف، التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011-2012، ص 109، 110.

الفرع الثاني:

أهم الآثار الايجابية المتوقّعة من تحرير التجارة الدولية على الإنتاج الغذائي

بالرغم من الآثار السلبية الكثيرة التي قد تتكبّدها الدول النامية فيما يخص إنتاجها الغذائي في مجال تحرير التجارة الدولية، إلا أن هناك من يرى أن الدول النامية ستستفيد من التحوّلات الاقتصادية العالمية وخصوصا تلك المتعلّقة بتحرير التبادل التجاري، ولو أنها تختلف فيما بينها من حيث درجة تأثّرها واستفادتها، وسنركّز على بعض ايجابيات تحرير التجارة على الإنتاج الغذائي.

البند الأول:

تشجيع الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته

إن تخفيض الحواجز الجمركية وإزالة الدعم عن القطاع الزراعي في الدول المتقدمة سيؤدّي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية والغذائية في الأسواق العالمية، وهو ما يشجّع المنتجين الزراعيين في الدول النامية الذين توقفوا عن الإنتاج لعجزِهم عن منافسة المنتجات الرخيصة على العودة إلى الأسواق مرّة أخرى، ويُشجّع المنتجين الأكثر كفاءة على زيادة إنتاجهم، وهو ما يؤدّي إلى تشجيع الصادرات الزراعية للدول النامية وزيادة إمكانية نفاذها إلى الأسواق العالمية. كما سَيُسَاعد على فتح أسواق الدول المتقدمة أمام المنتجات الزراعية و تحسين نوعية الإنتاج وفق المواصَفَات التي تطلبها تلك الأسواق، وهذا ما يؤدي إلى تطوير وتحسين أساليب الإنتاج وكفاءته و يُساعد على تنمية القطاع الزراعي في الدول النامية خاصة ذات الموارد الزراعية مثل الجزائر.

والحقيقة أن هذا الأثر الايجابي لا يتوقف على تحرير التجارة الدولية وحده، بل يتطلّب توافر عوامل أخرى متعدّدة من أهمها الاعتماد على سياسة زراعية تأهيلية مدعمة من قِبل الدولة[1].

ونظراً لكون المجال الفلاحي هو المجال الأكثر تعقيداً، لأنه يحتلّ أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني لكون الجزائر من الدول المستوردة للغذاء، فإن انضمام الجزائر قد يؤدّي إلى تحسين هذا القطاع وتطويره شيئاً فشيئاً. فتخفيض الدّعم المقدّم للمنتجات الفلاحية سَيْسَمح للإنتاج الفلاحي

[1] القيمة الإجمالية لمختلف أنواع الدعم في الجزائر يقدّر بـ : 3815 مليار دينار، أي ما يعادل : 45.6 مليار دولار وهي بالنسبة لوزير المالية الأسبق السيد عبد اللطيف بن اشنهوقيمة كبيرة جدا، أنظر : حفيظ صوليلي، نسبة كبيرة من الدعم لا تذهب إلى أصحابها، جريدة الخبر الجزائرية، العدد 7581، الصادرة في 14 أكتوبر 2014، النسبة المذكورة من الدعم يُخصّص منها حوالي 15 مليار دولار لدعم المواد الأساسية، انظر موقع جزايرس http://www.djazairess.com/alfadjr/263195، تاريخ الاطلاع 14 مارس 2015، الساعة 22.27.

الجزائري بالنفاذ إلى الأسواق الدولية على مدى 10 سنوات، في مقابل الست سنوات الممنوحة للدول المتقدمة. كما أنه سيسمح لها بتقوية الأبحاث والاستثمارات في قطاع الفلاحة وزيادة الصادرات الفلاحية، وقدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية غير المدعّمة، ويؤهّلها لاحتلال مَكَانة لا بأس بها في الأسواق الدولية[1].

البند الثاني:

انخفاض أسعار مُستلزمات الإنتاج الزراعي

يؤدّي تحرير التجارة الدولية إلى انخفاض أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي بعد تخفيض الرسوم الجمركية عليها في إطار اتفاقية تحرير تجارة السلع المصنّعة، وبالتالي ستستفيد الدول النامية وخاصة ذات الموارد الزراعية كالجزائر من أحدث التقنيات المستعملة في قطاع الزراعة وبأسعار منخفِضة بعدما كانت تستوردها بأسعار مُرتفعة، ما سيؤدّي إلى تحديث وعَصْرَنة القطاع الزراعي بأحدث الوسائل وأعلى التقنيات وما ينعكس على زيادة الإنتاج والإنتاجية للقطاع الزراعي[2].

الفرع الثالث:

الآثار الايجابية المتوقّعة على السياسة الجمركية الوطنية

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لن يكون له أي أثر خاص على السياسة الجمركية الجزائرية، وذلك كون أن كل الإجراءات المفروضة من طرف اتفاقيات المنظمة محتواة في النظام الجمركي الجزائري الحالي كما هو الحال بالنسبة لتقييم البضائع على أساس القيمة التعاقدية كما أن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة سَيسمح بإرساء سياسة تجارية دائمة، من خلال ضبط الرسوم الجمركية وتحديد القيود والاستثناءات بشكل نهائي، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الذي مازال في مرحلة التفاوض.

ستلتزم الجزائر بتخفيض التعريفة الجمركية على السلع الزراعية بنسبة 24 % على مدى 10 سنوات، وتقوم استبدال كافة الإجراءات والعوائق التجارية بالتعريفة الجمركية. فانضمام الجزائر إلى الفضاء التجاري الدولي سيزيد من حركة السّلع والخدمات على مستوى التجارة الخارجية، وبالرغم

[1] زيرمي نعيمة، المرجع السابق، ص 198.

[2] عريبي مريم، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014، ص 123، 124.

أن التنوّع في السلع وزيادة نشاط الاستيراد ودُخول سلع جديدة كانت محصورة من قبل سيزيد من حصيلة الرسوم الجمركية.

فيما يتعلّق بالإجراءات الجمركية فإن اندماج الاقتصاد الوطني في الفضاء التجاري العالمي يلزم إدارة الجمارك بتسهيل الإجراءات الجمركية للواردات، فتضطر هذه الأخيرة إلى الاعتماد على التقنيات الحديثة في التسيير، كتوسيع شبكة الإعلام الآلي على مستوى المكاتب الجمركية مثلاً، لأن عملية تسيير البضائع مهمة جداً. كما أن توسيع استعمال الإعلام الآلي سيسهّل من الإجراءات الجمركية للبضائع ويساعد على اتخاذ قرارات سليمة وسريعة، وهذا بالاعتماد على المعلومات التي يتمّ الحصول عليها من قِبل أنظمة العبور، وهكذا يتم تحديث إدارة الجمارك وتطويرها.

كما يمكن تسهيل الإجراءات الجمركية بوضع برنامج عمل لتوفير المعلومات وتبسيط الإجراءات كالتقليل من الوثائق المطلوبة في ملفّات التخليص الجمركي وتخفيض مدّة بقاء البضائع في الموانئ والمستودعات، ووضع البضائع في مُتناول المستوردين في أقرب الآجال[1].

الفرع الرابع:
الآثار الإيجابية المتوقّعة على الجهاز المصرفي

تشمل البيئة المصرفية كافة القوى التي تقع خارج حُدود البنك، ويُقصد هنا بالقوى جميع المتغيرات والكيانات التي تؤثر على أداء البنوك، ومن أمثلة ذلك المنافسين والعملاء و الظروف السياسية، والتي تحدّد بدرجة كبيرة الوسائل والأساليب والسياسات التي ينبغي على البنك إتباعها في التعامل والتكيّف معها، لأنها لا تخضع لسيطرته تماماً، وفي نفس الوقت تؤثر بصورة مَلحُوظة على أدائه[2].

إن ارتفاع حدّة المنافسة من شأنه أن يؤدّي إلى تقديم أفضل الخدمات في ظل سوق مصرفية مفتوحة، وما يتبع ذلك من رفع كفاءة الجهاز المصرفي وكذا تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وتحسين مستوى وجود تلك الخدمات وتطويرها باستمرار. كما سيؤدّي تحرير الجهاز المصرفي إلى رفع مستوى أداء وإدارة المخاطر واختيار أفضل الوسائل وأنْسَبِها لِعلاج الأزمات المصرفية والمالية من

[1] فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 11، 2012، ص 117.

[2] أ. أحلام بوعبدلي، البنوك التجارية الجزائرية والمنافسة في ظل البيئة المصرفية المعاصرة، دراسة حالة بنكي القرض الشعبي الجزائري والتنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 08، سنة 2008، ص : 185.

جهة، وتنويع وتطوير الأدوات المصرفية و نُظم وأساليب العمل في مجال الخدمات المصرفية المالية من جهة أخرى. كما يُساهم في الإسراع في تجسيد الإصلاحات المصرفية الواردة في قانون النقد والقرض تماشيا مع التطورات العالمية ومحاولة الوصول إلى المستويات العالمية.

ولمواجهة المنافسة الأجنبية يتطلّب من الجهاز المصرفي الجزائري تبنّي جملة من التدابير مثل التحوّل إلى البنوك الشاملة ذات الخدمات المتنوعة والمتطورة كخطوة نحو مواجهة المنافسة المصرفية العالمية. ويتطلّب ذلك العمل على عدّة مستويات سواء على مستوى الدولة أو الحكومة، أو على مستوى الجهاز المصرفي في مجموعِه، أو على مستوى البيئة الداخلية لكل بنك، كما يتطلّب تنويع الخدمات المصرفية وتحسين جودتها، وإدارة الموارد بكفاءة لتحقيق أهداف الربحية وتقليل المخاطر[1].

الفرع الخامس:

الآثار الايجابية المتوقعة على ميزان المدفوعات

يعمل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على إفراز مجموعة من الآثار الإيجابية على ميزان المدفوعات، كتوسيع نطاق التبادل التجاري بين الجزائر والدول الأخرى الأعضاء وانفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي بشكل أكبر، بحيث تتمكّن الصادرات الجزائرية من النفاذ بسهولة إلى أسواق الدول الأخرى، لأن الرسوم الجمركية ستكون مُنخفضة أو مُلغاة مع عدم التمييز في المعاملة بينها وبين مُنتجات أي عضو آخر. وعلى هذا فإن الصادرات الجزائرية إلى الأسواق العالمية سوف تزداد.

كما أن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة سيحسّن مناخ الاستثمار ويَدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي ما فتئت تُنفذّه الحكومات المتعاقبة، لأنها ستجد نفسها مُلزمة بتطبيق مبادئ المنظمة و من ضِمنها مبدأ الشفافية ووضوح الأنظمة والإجراءات وتوفير الحماية اللازمة، وخاصة منها حماية حقوق الملكية الفكرية، وهو ما سوف يحفّز الابتكار والإبداع، و يؤثّر إيجابا على ميزان المدفوعات[2].

[1] أ.زيدان محمد، الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الجهاز المصرفي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 03، 2004، ص 139، 140.

[2] د. جميلة الجوزي، المرجع السابق، ص 234.

المطلب الثاني:

الآثار السلبية المتوقّعة من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

في مقابل ما سبق ذكره من مزايا مُرتقبة من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة فإن هنالك عدداً من السلبيات والمخاطر التي قد تواجهها الدول بعد انضمامها وبالخصوص الدول النامية، نظراً لضعف اقتصادها من جهة وقصور برامجها من جهة أخرى. فبِقدر ما تأتي به من فرص نجاح وتحفيز للمؤسسات الوطنية فإنها تحمل تهديدات جمّة، إذ يرى بعض الاقتصاديين أن آثار اتفاقية التجارة العالمية بالنسبة لدول العالم الثالث والجزائر إحداها هي مُدمّرة لما تبقى من قدرات إنتاجية حقيقية فيها. وهذا يعطينا صورة عن أهمية تأهيل المؤسسات الوطنية وتوجيه إطاراتها إلى ضرورة الاهتمام بالتكنولوجيا والإبداع في حياة المؤسسة.

فعملية الانضمام إلى للمنظمة العالمية للتجارة هي عملية اندماج للاقتصاد الوطني الجزائري في المنظومة التجارية العالمية، وتتضمّن جانباً من التضحية يصل إلى حد رَهن جُزء من السيادة الاقتصادية بل وحتى السياسية -كما يرى البعض- لصالح الفضاء الاقتصادي الجديد، بهدف تسهيل ربط السياسات الاقتصادية وإيجاد حد أدنى من التجانُس في الأهداف والمصالح للدول الأعضاء[1].

فما هي إذن أهم السلبيات والتحدّيات التي تواجه الجزائر في حالة ما انضمّت للمنظمة العالمية للتجارة ؟ وهل هي نفسها ما عانت منه باقي الدول النامية؟ وهذا ما سنحاول إبرازه فيما يلي:

الفرع الأول:

الآثار السلبية المتوقعة على القطاع الصناعي

إنّ الجزائر وفي حالة انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة ستَفقِد القدرة على حماية الاقتصاد الوطني عامة، والنسيج الصناعي خاصة والذي يمتاز حاليا بالضعف وعدم القدرة على المنافسة وارتفاع تكاليف الإنتاج، بالإضافة إلى اعتماده على أساليب تقليدية في التسيير، وضُعف في التسويق. هذا فضلا عن أن الصناعة الجزائرية ترتكز في أغلبها على الموارد الخام (الصناعات البترولية) التي لا تدخل في اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة بل تدخل ضِمن اختصاص منظمة الأوبك، ممّا يعود بالضرر

[1] عياش قويدر، أ.ابراهيمي عبد الله، آثار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد02، 2005، ص 66.

على التجارة الخارجية الجزائرية والمؤسسات الجزائرية العامّة والخاصة قد يتم حلّ الكثير منها لعدم قدرتها على المنافسة بعد فتح السوق الوطنية أمام الصِنَاعات ذلك أن حوالي 161 دولة[1] إلى حد الآن منتمية للمنظمة العالمية للتجارة.

لهذا فسياسة التصنيع الجزائرية بحاجة إلى حماية ورعاية خاصة من قِبل الدولة في ظل تقلّبات السوق العالمية من جهة. و المنتوج الوطني بحاجة هو الآخر إلى الحماية من المنافسة من قِبل الشركات الأجنبية من جهة أخرى، كما أن تطبيق إجراءات إعادة الهيكلة والخوصصة وما نتج عنها من غلق المصانع وتسريح العمال، جعل من القطاع الصناعي العام قطاعا هشّا، يُضاف إلى القطاع الخاص الذي يتّسم بالحداثة وقلة لخبرة أحياناً، أو بالقِدم وعدم التطوّر أحيانا أخرى. كل ذلك يجعل من المنافسة التجارية شرسة وغير متكافئة لصالح البضاعة الأجنبية[2].

الفرع الثاني:
الآثار السلبية المتوقعة على الجهاز المصرفي

إن ظاهرة تحرير الأسواق المصرفية العالمية واشتداد حدّة المنافسة أخذت مَساراً يَصعُب معه في الوقت الراهن على الجزائر مُواكبة هذه الوضعية بالإمكانيات الحالية بالرغم من الإصلاحات التي قامت بها الدولة انطلاقا من القانون 86-12[3] المتعلّق بنظام البنوك والقروض الذي تم إلغاؤه فيما بعد بموجب القانون 90-10[4] المتعلق بالنقد والقرض، ثم الأمر 03-11[5] المعدّل والمتمّم بالأمر 10-04[6] والمتعلق بالنقد والقرض فضلا عن القوانين الأخرى المكمّلة المتضمّنة إنشاء سوق القيم المنقولة وكذا السماح بفتح بنوك خاصة وفروع للبنوك الأجنبية فوق التراب الوطني. ويُشير واقع هيكل الجهاز المصرفي الجزائري إلى احتكار البنوك العمومية للنشاط المصرفي، أمّا بنوك القطاع الخاص فلازالت بنوكاً فتيّة تبحث عن مَكانتِها في السوق المصرفي. وفي الوقت الذي كان يُنتظر منها الكثير، شهد

[1] وذلك بعد انضمام السيشل للمنظمة يوم 26 أفريل 2015، والتي أصبحت بذلك رقم 161 أنظر الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للتجارة، https://www.wto.org/french/news_f/news15_f/acc_syc_27apr15_f.htm، تاريخ الاطلاع 27 أفريل 2015، الساعة 00.48.

[2] زيرمي نعيمة، المرجع السابق، ص 176.

[3] القانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، ج ر العدد 34، لسنة 1986.

[4] القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، ج رالعدد 16، لسنة 1990.

[5] الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، ج ر العدد 52، لسنة 2003.

[6] الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 يعدل ويتمم الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، ج ر العدد 50، لسنة 2010.

العديد منها هزّات أثرت سلباً على مسار التنمية في البلاد. أمّا البنوك الأجنبية فبالرغم من فتح المجال أمامها للنشاط منذ 1994، فلم يستقر لحد الآن إلا القليل منها العمل في المجال المصرفي.

إن الوضعية الحالية للبنوك الجزائرية مُثقلة بالديون والمقدرة بـــ 1274 مليار دينار، أي حوالي 15 مليار دولار، هذه الوضعية لا تسمح بالدخول في مجال المنافسة نظراً لضُعف إمكانياتها التنظيمية وعدم متانة مراكزها المالية و بالإضافة إلى ذلك فإن البنوك الجزائرية غير مُهيّأة لمواجهة المنافسة نظراً لانخفاض رؤوس أموالها ومحدودية أحجامها، وتواضع خدماتها بالمقارنة مع البنوك الأجنبية المنافسة.

إن تحرير تجارة الخدمات المصرفية بما يعنيه من إتاحة الفُرصة للبنوك الأجنبية لتقديم خدماتها المتطوّرة في السوق المحلية قد يؤدّي إلى خسائر تنشأ من تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسات الاقتصادية الكلية للدولة، وبالتالي على سياسات التنمية في البلاد. كما يمكن لتحرير تجارة الخدمات المصرفية تخفيض دعم البنوك لبعض المؤسسات والصناعات التي تتضمّنها برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تتبنّاها الدولة، فتحرير الخدمات المصرفية يتطلّب توافر إطارات مصرفية ماهِرة ومُؤهّلة وقادِرة على التكيّف مع متطلّبات المرحلة الرّاهنة والمستقبلية[1].

الفرع الثالث:

الآثار السلبية المتوقّعة على السياسة الجمركية الوطنية

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني الخضوع إلى القوانين العالمية للتجارة الدولية وفقدان الحرية في وضع القوانين باستقلالية تامّة. وممّا لا شك فيه أن الجزائر ستُصبح سُوقاً دولية للدول المصدّرة لأن كل الشروط التجارية تتوفّر فيها والمتعلقة بالموقع الجغرافي كونها تُعدّ قلب إفريقيا وبوابة للقارة الأوروبية، وكذا بسبب انخفاض حُقوق ورسوم التصدير، وخاصة لأن المواطن الجزائري يمتاز بصفة المستهلك واسع الأذواق ومتعدّد النفقات، وهو ما سيؤدّي إلى إغراق السوق الوطنية بالمنتجات الأجنبية والتي قد تدخل إلى الوطن بطرق غير شرعية.

إن تطبيق مبادئ المنظمة العالمية للتجارة في الجزائر سيكون له نتائج سلبية على العوائد الجمركية[2] بسبب التخفيض في الحقوق الجمركية، ممّا يؤدّي إلى الانخفاض في الإيرادات المالية لتغطية

[1] أ.زيدان محمد، المرجع السابق، ص 138، 139.

[2] بلغت المداخيل الجمركية للجزائر سنة 2013 حوالي : 940 مليار دينار، انظر موقع واج http://www.aps.dz/ar/algerie/10895، تاريخ الإطلاع 13 مارس 2015، الساعة 22.05.

النفقات الحكومية. كما سيكون هناك زيادة العجز في مِيزان المدفوعات بسبب انخفاض الرّسوم الجمركية وإنشاء المناطق الحرة، وكذا احتكار السوق الداخلي من طرف المؤسسات الأجنبية وتحصيل إيرادات جمركية أقل بسبب مشكلتي التقييم الجمركي وقواعد المنشأ[1].

الفرع الرابع:

الآثار السلبية المتوقعة من ضعف المواصفات الفنية للسلع والخدمات بالجزائر

إنّ ما يسمى بالقيود الفنيّة على التجارة Technical Barries to Trade (TBT) المتعلّقة بالقيود التي تتخذ طابعا أمنياً أو صحياً أو بيئياً و المحدّدة من طرف المنظمة في 15 مادّة و 3 ملاحق تجعل الدوّل المتعاقدة في إطار المنظمة العالمية للتجارة مجبرة على الالتزام بتلك المواصفات القياسية المدرجة في إطار علاقة المنظمة العالمية للتجارة بمنظمة التقييس الدولية والتي تخص مواصفات السلع والخدمات (ISO 14000 – ISO 9000). ومن المعلوم أن الجزائر لا تتعدّى ملكيتها لعدد محدود جداً من الشهادات للنوع الثاني، ونفس الشيء بالنسبة للنوع الأول، في حين تملك الدول المتقدمة عشرات الآلاف منها وتشمل هذه المواصفات الجودة، أنظمة إدارة البيئة، مواصفات الموارد الأولية ...

وإذا أردنا المقارنة نجد أن التقدّم في مجال المواصفات بالنسبة للدول المتقدمة حدث في فترة تمتد عبر قرن من الزمن، وهو ما يوضّح لنا الصعوبة التي ستواجهها الجزائر في اختصار هذا الزمن في بضع عقود فقط.

لا يمكن اليوم لأيّة مؤسّسة أن تحقّق التنافسية بغياب مثل هذه المواصفات، ويمكن الاستدلال هنا بقول أحد الخبراء المكلّفين بتطبيق هذه الاتفاقيات حين قال " إن الولايات المتحدة الأمريكية تُصْدِر يوميا تعليمات ولوائِح وأنظمة لمواصفات واشتراطات صحيّة وبيئية للحدّ من دخول السلع إلى أراضيها، وخاصة السلع الغذائية والنسيجية والصناعية بصورة عامّة، وتقوم السوق الأوروبية بالمقابل باتخاذ إجراءات مشابهة وهو ما ينعكس على الصناعة العربية التي لا بدّ أن تُواجه تلك التطورات[2].

[1] فيصل بهلولي، المرجع السابق، ص 117، 118.
[2] أ.عياش قويدر، أ.ابراهيمي عبد الله، المرجع السابق، ص 67، 68.

هذا يقودنا إلى القول أن الجزائر مجبرة إن أرادت الاستفادة من الانفتاح العالمي أن تُنتج سلعاً ذات جودة وفق المواصفات الدولية وذلك ببذل مجهود استثماري وبحجم كبير مع عدم إغفال أن الدول المتقدّمة ستصدر المزيد من المواصفات الأخرى.

الفرع الخامس:
الآثار السلبية المتوقّعة على القطاع الزراعي

إن رُبع ما تستورده الجزائر يتمثل في المواد الغذائية، أي ما يعادل 25.58 %. وما يمكن ملاحظته هو أن أكثر من 80 % من واردات المواد الغذائية تمثل المواد ذات الاستهلاك الواسع (حليب، حبوب...) وبما أن الجزائر تُعاني عجزاً واضحاً في هذا المجال، فإن التغيّرات التي تطرأ على الأسعار والعرض والطلب على هذه المواد عالمياً، ستؤثر بصفة مباشرة على الاقتصاد، وستُصبح السوق الجزائرية محلّ أطماع المزارعين الأجانب بعد الانضمام، وهذا ما يعود بالضرر على المزارعين المحليين الذين ليست لهم القدرة على تغطية الطلب المحلي تُضاف إلى ذلك الإجراءات والتدابير الصحّية التي تُعتبر من أهمّ التحديّات التي ستُواجه الإنتاج الفلاحي الجزائري لأنه يفتقر إلى معايير الصحّة والتطور التكنولوجي بسبب قلّة موارده المالية والأبحاث الخاصة بالمنتجات الفلاحية[1].

الفرع السادس:
الآثار السلبية المتوقّعة على ميزان المدفوعات

تُعرف الجزائر بضُعف نظام المعلومات الاقتصادية الكلي وتأخّر نظام الحسابات القومية، حيث تتميّز المعلومات في الجزائر بالكثير من النسبية وعدم الدقّة، بما يجعل السياسات المبنية عليها تَطرح الكثير من اعتبارات المصداقية، لأن هذه الأخيرة لا يمكن تحقيقها إلا إذا تأكّد الأعوان الاقتصاديون من أن السلطات الاقتصادية لن تقوم بمراجعة تصرفاتها.

تعاني السياسات المتعلقة بميزان المدفوعات في الجزائر من مُشكل المصداقية وذلك لكون المعلومات تُعاني من جوانب قصور عديدة أبرزها عدم القدرة على تقدير التغيّرات والتقلّبات

[1] زيرمي نعيمة، المرجع السابق، ص 200.

العشوائية التي تعترض المؤشرات بالنظر إلى المدّة الزمنية الكبيرة التي يستغرقها إعداد البيانات. وهكذا يظهر عدم اتّساق بين تغيرات الهيكل الاقتصادي شديد الحساسية لتقلبات السوق العالمية من جهة وطريقة التوصّل إلى المعلومات من جهة أخرى، ذلك أن نظام المحاسبة الوطنية الجزائري الحالي غير قادر على إعداد بعض الجداول، كجدول العمليات المالية أو التأخّر في إنتاج بعض الجداول المركزي الأخرى كجدول المخرجات والمدخلات.

ويعتمد التنبؤ بصفة أساسية على مدى القدرة على تحديد المتغيرات المحدّدة لسلوك المؤسسات بما يُساعد على نمذجتها، وقد تتداخل هذه المتغيرات فيما بينها، فقد يؤثّر حجم الواردات المحلّية على أسعارها فضلا عن تأثير أسعار الصرف عليها بالإضافة إلى مدى تشاؤم أو تفاؤل الأعوان المتدخلين على مستوى الأسواق العالمية. فهناك العديد من المشكلات التي تَعترِض مستقبلا ميزان المدفوعات مثل صعوبة إدراك المتغير الأساسي الذي يتحكّم في الحصيلة من النقد الأجنبي، هل هو سعر النفط أم كمية النفط المصدّرة، أم مستوى الواردات أم هذه المتغيرات جميعا؟ وإن كان الأمر كذلك، فما هو حجم إسهام كل منها؟ كما سيتعرض لصُعوبة تحديد القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري أخذاً بعين الاعتبار الأسعار الداخلية مُقارنة بالأسعار الخارجية لما لذلك من ارتباط بالدورات الاقتصادية. بالإضافة إلى صُعوبة معرفة نصيب تأثير كل سياسات العرض وسياسات الطلب على ميزان المدفوعات لما لهما من تداخل في النهاية، فضلا عن عدم اتّساق البيانات بالنظر إلى اختلاف مصادرها، وعن مدى مصداقيتها، ومدى القدرة على تحديد أيّها أولى بالاعتبار[1].

[1] د.جميلة الجوزي، المرجع السابق، ص: 233، 234.

الخاتمة:

بالرغم من أن الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية كان الهدف منها التحضير لمنظمة عالمية تنظم التجارة العالمية، إلا أنها دامت قرابة نصف قرن من الزمن، حيث عرفت الاتفاقية عدّة جولات كانت آخرها جولة الأوروغواي التي أسّست للمنظمة العالمية للتجارة من خلال اتفاقية مراكش.

إن المنظمة العالمية للتجارة ورغم حداثة نشأتها إلا أنها تضمّ معظم دول العالم، لتنظّم بذلك أغلب المبادلات التجارية العالمية، ولعلّ الدول العظمى هي التي كانت ولا تزال أكثر المهتمين بهذه المنظمة من خلال فتح أسواقها وبأكثر حرية داخل الدول النامية، هذه الأخيرة كذلك أبدت ومنذ البداية رغبتها في الاستفادة ممّا تمنحه المنظمة من مزايا، فتقوم من أجل ذلك جاهدة لتحقيق نمو قطاعها الاقتصادي وتحسين مؤسساتها أمام الهيمنة الاقتصادية من طرف الدول المصنّعة.

وباعتبار الجزائر إحدى الدول النامية المهتمّة بالمنظمة العالمية للتجارة فلقد تمثلت مساعيها في الانضمام أساساً في تحديث منظومتها القانونية بما يتناسب وقوانين المنظمة العالمية للتجارة، إلا أن الملاحظ حاليا أن الجزائر لا تزال تلعب دور المراقب منذ عدة سنوات، وما يثير التساؤل في هذا الموضوع هو ما مدى حاجة الجزائر للمنظمة؟ وماذا ستقدمه الجزائر كتضحيات مقابل انضمامها؟ حيث يختلف في ذلك العديد من المتفائلين وأكثرهم رجال أعمال وقادة سياسيين والذين يعتبرون أن انضمام الجزائر للمنظمة هو حتمية [1]. وفي اعتقادهم أن انضمام الجزائر لن يؤثر سلبا على الاقتصاد ولا يوجد أي خوف على الاقتصاد الجزائري بل سيمنح الجزائر فرصة للدفاع عن مصالحها الاقتصادية[2]. فيما يوجد معارضين للانضمام أغلبهم الطبقة العاملة ونقابيون وسياسيون والذين يطالبون ببناء اقتصاد قوي قبل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة نظرا للخسائر الكبيرة التي ستتعرض لها الجزائر [3]. ومن بينهم الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي يحذّر بشدّة من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة حيث يرى بأن ذلك سيُعرّض 07 ملايين عامل جزائري للخطر[4].

وهكذا و بعد حوالي ثلاثة عقود من المفاوضات من أجل انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، ورغم ما قامت به السلطات من إصلاحات تشريعية واقتصادية مُتعاقبة، لم تُصبح الجزائر بعد

[1] أنظر سعد الباتول، عمارة بن يونس : الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أضحى حتمية، جريدة الشروق الجزائرية، الصادرة في 21 جانفي 2015، العدد 4624، ص: 5.

[2] بن يونس : الاقتصاد الجزائري لن ينهار بانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، الإذاعة الجزائرية، الموقع: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20140916/13619.html، تاريخ الاطلاع 27 مارس 2015، الساعة 19.25.

[3] في يوم برلماني حول الاتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية حذر مجموعة من الخبراء الاقتصاديين وبرلمانيين من خطورة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، عبد الله ندور، الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية تسونامي يهدّد الاقتصاد الوطني، جريدة البلاد الجزائرية، الصادرة في 09 جويلية 2014، العدد 4453، ص 4.

[4] موقع جبهة التحرير الوطني: http://www.pfln.org.dz/?p=4040، تاريخ الاطلاع 27 مارس 2015، الساعة 17.42.

عضوا في المنظمة ، وهذا إن دلّ على شيء إنما يدلّ على وجود صعوبات وعراقيل تَعترض مسار الانضمام، أهمها غياب إستراتيجية واضحة على المدى القصير والمتوسط، وعدم استقرار المؤسسات، حيث تعاقبت عدّة وزارات على هذا الملف الحسّاس. وهو ما نتج عنه تضييع فرصة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بمجرد التوقيع على الاتفاق المنشئ لها [1]. كما كان للتأخر في الإصلاحات القانونية أثر سلبي زاد من الفجوة بين الجزائر والمنظمة المراد الانضمام إليها ، رغم سنّ قوانين الخوصصة التي بقيت معطّلة لأسباب غير واضحة. ويُضاف إلى هذه العراقيل وجود أطراف فاعلة في المجتمع تطالب بتأجيل الانضمام لإعطاء الوقت الكافي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة لتأهيلها، نظرا للمنافسة الشرسة التي تنتظرها[2].

إن قاعدة 49/51[3]، التي تعتبرها الجزائر أمراً سيادياً، زاد من تأخّر انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة حيث طالبت المنظمة في الكثير من المناسبات التنازل عن هذه القاعدة. والملاحظ أن الجزائر قلّصت مؤخراً من حدّة لهجتها اتجاه هذه القاعدة حيث أكدّ وزير الصناعة والمناجم السيد عبد السلام بوشوارب وقف العمل بالقاعدة مع آفاق سنة 2020 بالتزامن مع تحديد منظمة الاتحاد الأوروبي تاريخ 2020 لرفع الحواجز الجمركية بشكل نهائي.

كما يرى البعض الآخر أن هناك "دوائر مافياوية " تحاول الضّغط على الحكومة الجزائرية لعدم الانضمام، أبرزها "بارونات" الاستيراد والاحتكار والمضاربة التي شكّلت تحالفا وتعرقل المفاوضات من خلال استعانتها "بأبواق مأجورة" من السياسيين والخبراء الاقتصاديين الموجّهين، على اعتبار أن قواعد الشفافية التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة لا تخدم هؤلاء[4].

كما تواجه الجزائر صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية، التي أصبحت لا تُمنح بسهولة حتى لو كانت الدولة فعلا نامية، حيث يتمّ التفاوض مع الدول النامية الراغبة في الانضمام من أجل أن تتخلّى على وضعها كدولة نامية، مثل ما طُلب من الصين والسعودية[5].

---

[1] المادة 11 من اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة تنص على أنه (تكون الأعضاء الأصلية في منظمة التجارة العالمية هم الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الجات 1947، وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ الاتفاقية الحالية، والمجموعة الأوروبية وذلك بقبولها الاتفاق الحالي، والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، والتي أرفقت جداول تنازلاتها وتعهداتها باتفاقية الجات 1994، والتي أرفقت جداول تعهداتها المحددة الخاصة بها باتفاقية التجارة في الخدمات. لا يطلب من الدول الأقل نمو المعترف بها من الأمم المتحدة، أن تقدم تعهدات أو تنازلات، إلا في الحدود التي تتفق مع مرحلة تنمية كل منها واحتياجاتها المالية والتجارية، أو إمكاناتها الإدارية والمؤسسية.

[2] طاشت الطاهر، انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الجمارك الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في قانون الأعمال، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013، ص 164، 165.

[3] جاء بها الأمر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ج ر العدد 44، سنة 2009.

[4] اسماعيل ضيف، ملف انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة مكسب قومي أم انتحار اقتصادي، جريدة أخبار اليوم، الصادرة يوم الخميس 16 أكتوبر 2014، العدد 2284، ص 5.

[5] د.جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 11، سنة 2012، ص 228.

ويُضيف البعض أن من بين الصعوبات التي تواجه الجزائر في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، الخوف من التطبيع الاقتصادي مع الكيان الصهيوني وذلك بالرغم من أن انضمام الجزائر إلى المنظمة لن يُجبرها على التعامل مع الكيان الصهيوني أو مع أي بلد لا ترغب في التعامل معه وفقا للمادة 13[1] من اتفاقية مراكش لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة ، حيث تنص هذه المادة على استثناء بعض الأعضاء من تطبيق اتفاقيات تجارية متعدّدة الأطراف بين أعضاء معينين في حالات خاصة بناء على طلب أي عضو[2].

من جهة أخرى فلقد اتّهمت الجزائر دول الإتحاد الأوروبي بمعارضتها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، في حين كان من المفروض أن تساعدها على ذلك مثلما كان متّفقا عليه، ولكن اتضّح أن معظم الدول التي تُعارض الانضمام تنتمي إلى الإتحاد الأوروبي[3].

وفي مقابل ذلك فقد تعرّضنا إلى أهم السلبيات التي ستتعرّض لها الجزائر بانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة وبالخصوص ما ستتكبّده الخزينة العمومية من خسائر فادِحة جرّاء التفكيك الجمركي وكذا التعريفة الجمركية التي سيتمّ إلغاؤها تماما بعد 10 سنوات من الانضمام، ممّا يشجع على تدفّق غير محدود للمنتوجات الأجنبية عالية الجودة والتي لا يمكن في كل حال من الأحوال للمنتوجات المحلّية منافستها[4]، مما سيدفع بالعديد من المؤسسات الوطنية إلى الغلق وما ينتج عن ذلك من تسريح العمال وسوء الأوضاع الاجتماعية، وانعكاسات ذلك على الاستقرار السياسي والاجتماعي[5]، وهي وهي أخطار من الصعب على الجزائر تجاوزها على الأقل في المدى القصير. كما يمكن للجزائر أن تستفيد من انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة في عدّة جوانب كاستيراد التكنولوجيا الحديثة التي تدعم المؤسسات الوطنية في تخفيض تكلفة إنتاجها وتحسين جودته وكذا تخفيض نسب البطالة، مقابل

[1] تنص المادة 13 من اتفاقية مراكش لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة في فقرتها الأولى على أنه : لا تنطبق هذه الاتفاقية والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف في الملحقين 1 و 2 بين عضو وأي عضو آخر إذا لم يوافق أي من العضوين على هذا التطبيق عندما يصبح أي منهما عضو، وتشترط الفقرة 3 من نفس المادة أن يُبلغ العضو المؤتمر الوزاري بنيته بعدم تطبيق الاتفاقية مع عضو معين ما ليوافق عليها ضمن شروط اتفاق الانضمام.

[2] اسماعيل ضيف، المرجع السابق، ص5.

[3] زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في المالية الدولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، 2010-2011، ص 197.

[4] المستهلك الجزائري معروف بتفضيله للمنتوجات الأجنبية وخاصة الأوروبية على المنتوجات المحلية رغم ما تقدمه الدولة الجزائرية من تشجيع على استهلاك المواد المصنعة داخليا.

[5] الجزائر بعيدة عن كل هذه الأخطار ودون الانضمام تعاني من مشاكل واضطرابات داخلية، هناك حوالي 15 ألف احتجاج في السنة حسب تقدير الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، انظر بلقاسم حوام، 15 ألف احتجاج يلهب الشارع سنويا، جريدة الشروق الجزائرية، الصادرة يوم الخميس 26 فيفري 2015، العدد 4660، ص 19.

فتح الشركات الأجنبية لفروعها في الجزائر وما ينتج عن ذلك من التطور الفني و التقني للعمال الجزائريين. كما أن للمنافسة جانب ايجابي يتمثل في تحسين الجودة للسلع المحلية.

إن الجزائر اليوم تنتقد طريقة تعاطي المجموعة الدولية مع رغبة الدول النامية في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وتدعو في هذا السياق إلى إصلاح المنظومة المالية العالمية بما يُتيح للدول الناشئة فرصة المشاركة في تسيير تلك المنظومة بما يضمن مصالحها ومصالح الدول الأقل نمواً، حيث يعتبر رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة أن هناك شروطاً تعجيزية على البلدان النامية المرشّحة للانضمام إلى المنظمة وهي شروط لم تكن موضوعة ومعتمدة من قبل[1].

إن المنظمة العالمية للتجارة ليست منظمة خيرية، والجزائر في الوقت الحالي لا تُصدّر خارج المحروقات إلا حوالي 2% من مجموع صادراتها وبالتالي فما حاجتها من الانضمام للمنظمة، فإما أن ترفع من قوة اقتصادها إلى الحجم الذي يُمكّنها من الاستفادة من امتيازات المنظمة، وإمّا تكتفي بالشراكة الأوروبية ريثما تبني اقتصادها وتحضّر مؤسساتها بالشكل الجيد لمواجهة تداعيات الانضمام.

إن أهم ما توصلنا إليه في موضوع آثار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة هو أن هناك ايجابيات وسلبيات، ولكن غالبية الآثار السلبية هي مؤكّدة الوقوع بينما غالبية الآثار الايجابية احتمالية الوقوع فقط، بل ويعود ذلك إلى الدولة بحد ذاتها وكيفية التعامل مع الأحكام و المبادئ التي جاءت بها المنظمة. فليس بالضرورة أن تستفيد الجزائر بالقدر الذي استفادت به باقي الدول النامية التي سبقتها في الانضمام، ولكن حتما ستُعاني الجزائر ممّا عَانته الدول النامية التي انضمت من قبل.

وعليه وفي ظل الغموض والتخوّف الذي يحيط بموضوع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، نرى أنه من الضروري فتح نقاش وطني يُنشّطه مجموعة من الأساتذة والباحثين في كل المجالات المتعلقة بالموضوع من الجانب القانوني والاقتصادي والسياسي ... لأن الأمر يتعلّق بمصير أمة ولا يمكن أن نتجاهل الأخطار التي قد تتعرّض لها الجزائر جرّاء هذه الخطوة.

[1] خطاب رئيس الجمهورية خلال القمة الـ 14 للدول الأعضاء في مجموعة الـ 15 بطهران، انظر موقع جزايرس نقلا عن جريدة المساء، الموقع: http://www.djazairess.com/elmassa/33651، تاريخ الاطلاع: 27 مارس 2015، الساعة 19.03.

كما نرجو من الأساتذة والباحثين الخوض بعمق في موضوع تداعيات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، فما لاحظناه أن هناك فراغاً كبيراً في مكتباتنا من حيث معالجة هذا الموضوع. كما نرجو منهم أن يبحثوا في موضوع المفاوضات السرية التي جرت بين الجزائر وصندوق النقد الدولي في أواخر الثمانينات من القرن الماضي لأننا نرى وبجد أن الغموض الذي يُميّز علاقة الجزائر بالمنظمة ممكن أن يكون على علاقة بتلك المفاوضات السرية للأسباب التالية :

أولاً: من خلال تتّبع الأحداث نرى أن الجزائر تقدّمت بطلبها للانضمام للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة سنة 1987 مباشرة بعد أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 1986 ولجوء الدولة إلى صندوق النقد الدولي وبالتالي نشكّك في ركن الرضا بالنسبة للجزائر[1].

ثانياً: سنة 2004 صرّح وزير التجارة السابق السيد نورالدين بوكروح أن الجزائر على وشك الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة [2]، و لم يتحقق ذلك، وفي سنة 2007 صرّح وزير التجارة السابق السيد الهاشمي جعبوب أن الجزائر على بُعد خطوة من انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة[3]. وبعدها وفي شهر ديسمبر 2012 اعتبر الوزير السابق السيد مصطفى بن بادة أنه بعد الجولة الحادية عشر سنكون أمام آخر مرحلة للانضمام[4]. ثم في نهاية سنة 2014 يصرّح وزير التجارة الحالي السيد عمارة بن يونس أن الجزائر على بُعد خطوة من الانضمام[5]. فكم ستدوم مدة الخطوة الأخيرة؟

ثالثا: هناك حوالي ثلاثة عقود من الزمن منذ أن تقدّمت الجزائر بأوّل طلب للانضمام إلى المنظمة وبذلك تكون الجزائر من أقدم الدول التي تبقى في موقع العضو المراقب لدى المنظمة.

[1] هل تقدمت الجزائر بطلب الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة عام 1987 كان نتيجة أوامر الصندوق مقابل إنقاذ الجزائر من الأزمة المالية التي كانت تعاني منها نتيجة انخفاض أسعار البترول؟.

[2] أ.عياش قويدر، أ.ابراهيمي عبد الله، المرجع السابق، ص 64.

[3] موضوع صحفي عن موقع وزارة التجارة الجزائرية http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers/omc07fev07ar.pdf، تاريخ الاطلاع 27 مارس 2015، الساعة 00.56.

[4] لقاء السيد الوزير بن بادة مع مسؤوليا ساميين في الحكومة الأمريكية حول موضع العلاقات الجزائرية الأمريكية، موقع وزارة التجارة الجزائرية،http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers12/omc161212ar.pdf.،تاريخ الاطلاع 29 أفريل 2015، الساعة 20.03.

[5] إيمان م، الجزائر تنضم رسميا إلى منظمة التجارة نهاية أكتوبر، جريدة البلاد، العدد 4499، الصادرة في 03 سبتمبر 2014، ص 4

رابعاً: كان بإمكان الجزائر الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 كعضو مؤسّس مثلها مثل باقي الدول التي انضمت آنذاك وبدون شروط قاسية، فهذا كذلك يثير نوعا من الغموض حول الموقف الجزائري من موضوع الانضمام.

من جهة أخرى نلاحظ أن الجزائر تخصّص سنويا غلافاً مالياً ضخماً جدا لدعم السلع خاصة الأساسية منها، والكثير من هذه المساعدات لا تستفيد منها الطبقة الفقيرة بشكل مباشر في حين تنفذ إلى جهات أخرى ليست مُستهدفة من طرف الدولة. و نرى أنه يتوجّب على الجزائر إعادة النظر في سياسة الدّعم المتبعة [1] منذ عدّة عقود، ووضع برنامج خاص بالدّعم يمكّن كل فرد من المجتمع من الاستفادة قدر حالته الاجتماعية، وذلك من أجل توفير مبالغ مالية يمكن استخدامها في برامج استثمارية أو تنموية تساهم في الاقتصاد الوطني.

كما نرى بأنه على الدولة الجزائرية أن تُحدّ من البيروقراطية التي أصبحت تشوّه صورتها لدى المستثمرين[2]، حيث يتوجّب على الدولة إتّباع سياسة أفضل لتحقيق رقابة على البيروقراطية من أجل توفير الموارد المالية والرفع من الإنتاجية وتسريع الأشغال والبرامج. فمن شأن مراقبة البيروقراطية أن تؤدّي إلى الاستغلال الأمثل للإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر من موارد بشرية وطبيعية حتى تتمكّن من مواجهة الصعوبات والعراقيل التي تواجه الدولة وتحول دون انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة[3]. فالجزائر مطالبة اليوم بإضفاء المزيد من الشفافية وتحسين تدفق المعلومات وبحرية أكثر داخل الأجهزة الحكومية لتحقيق التنسيق لتطوير قدرات الإدارة العمومية، مما يسمح لها بتجسيد الرقابة

[1] من أشد العراقيل التي تواجه الجزائر في الانضمام للمنظمة حسب بعض الخبراء هو عدم توحيد أسعار المحروقات وفق الأسعار المعمول بها دوليا، مثلا تبيع الجزائر المازوت في الجزائر بـ13دينار بينما تشتريه بسبعة أضعاف ثمنه، رأي الدكتور شمس الدين شيتور، أنظر في ذلك : انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، موقع جزايرس نقلا عن جريدة الشعب، http://www.djazairess.com/echchaab/40800 ، تاريخ الاطلاع 02 أفريل 2015، الساعة 22.53.

[2] حيث يرى رجل الأعمال السيد يسعد ربراب أن البيروقراطية منعته من مضاعفة إنتاج شركة سيفيتال لضعف ما تنتجه اليوم، ويرى أنه بإمكانه خلق 3000 مؤسسة مصدرة في الجزائر لو كانت حسبه الظروف ملائمة، كانت تصريحاته ضمن مشاركته في الندوة الوطنية حول التجارة الخارجية المنعقدة بقصر الأمم يومي 30 و 31 مارس 2015، أنظر في ذلك أوقفوا البيروقراطية ..وأعدكم بـ3000 مؤسسة مصدرة بدل مستوردة ، قناة البلاد على الموقع : http://www.elbilad.net/article/detail?id=34974، تاريخ الاطلاع 26 أفريل 2015، الساعة 23.52.

[3] حنان تيغزة، علاقة الرقابة البيروقراطية بفعالية التنظيم الصناعي بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012-2013، ص : 136، 137.

والمساءلة عن الأداء العام وتحقيق سيادة وحكم القانون [1]، الأمر الذي من شأنه توفير فرص أكثر للاستثمار.

إن الملاحظ في الجزائر هو التدخّل المفرط لرجال السياسة في كل المجالات، حيث يتمّ تسييس معظم المجالات بما فيها موضوع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة الذي يرتبط أحيانا بعدّة أحداث سياسية لا علاقة لها بالموضوع.

ونرى بأنه يتوجب على الجزائر مواصلة المفاوضات برؤى متوازنة توفر القدرة والبراعة وتوضيح ما يسمى بحماية المصالح الوطنية الذي تضعه الجزائر كشرط أساسي في كل مفاوضاتها حيث هناك نوعاً من الغموض في حدود ونطاق المصالح الوطنية، ومدى مساس قاعدة 51/49 [2] بالسيادة الوطنية والتي لا يمكن للمنظمة العالمية للتجارة أن تقبلها كشرط لانضمام الجزائر لها.

كما نرى بأن الجزائر مطالبة بمضاعفة تحفيز القطاع الخاص لتحقيق الجودة التنافسية وخفض تكاليف الإنتاج للرقي بالمنتوجات المحلية وفقا للمقاييس والمواصفات العالمية. وأيضا عليها إعادة النظر في سياسة شراء السلم الاجتماعي المتبعة منذ عقود، الأمر الذي يتناقض مع مبادئ المنظمة العالمية للتجارة، فإمّا الاستمرار في هذه السياسة، وإمّا السعي للانضمام إلى المنظمة حيث لا يمكن في أي حال من الأحوال على أي دولة أن تحقق الأمرين معاً في وقت واحد.

[1] ليلى حسيني، بيروقراطية الادارة ومشكلة بناء الحكم الراشد في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص 181.

[2] قررت الجزائر التخلي عن هذه القاعدة تدريجيا إلى غاية 2022 بهدف التشجيع على الاستثمار، كما تم تجميد القاعدة من قانون المالية لسنة 2015 ولكن دون إلغائها حسب معالي وزير الصناعة والمناجم السيد عبد السلام بوشوارب، انظر واج : سحب-القاعدة-51-49-من-قانون-الاستثمار-الجديد-دون-إلغائها-كليا-بوشوارب- http://www.aps.dz/ar/economie/9370، تاريخ الاطلاع 30 مارس 2015، الساعة: 23.43. وإذا كان هناك إفراط في استعمال الجرائد الوطنية كمرجع في مرّات عديدة، فهذا نُرجعه لعدم توفر المواقع الرسمية لمؤسسات الدولة على معلومات وأخبار مُحيّنة، حيث تعاني من التأخّر في نشر المستجدات، إذ لا تزال الكثير منها لم تُدوّن أي حدث خلال السنة الجارية وإلى غاية شهر أفريل2015، فضلا عن عدم إدراج اللغة العربية في معظم المواقع الرسمية للجمهورية الجزائرية.

قائمة المختصرات

باللّغة العربية:

ج ر	جريدة رسمية
ص	صفحة
ط	طبعة
واج	وكالة الأنباء الجزائرية

En français :

GATT	General Agreement on Tariffs and Trade
OMC	Organisation Mondiale du Commerce
CAGEX	Compagnie Algérienne D'assurance et de Garantie des Exportations
CACI	Chambre Algérienne de Commerce et d'industrie
ALGEX	Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur

قائمة الملاحق:

Accord instituant l'organisation mondiale du commerce	الملحق 01
Annexe 02 (mémorandum d'accord sur les règles et procédures régissant le règlement des différends	الملحق 02
Accession de l'Algérie	الملحق 03
la recommandation du 18 novembre 1960	الملحق 04
La situation des ces Etats conformément aux recommandation du 18 novembre 1960 et du 9 décembre 1961	الملحق 05
Application de facto de l'accord général	الملحق 06

ACCORD INSTITUANT L'ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE

Les *Parties* au présent accord,

Reconnaissant que leurs rapports dans le domaine commercial et économique devraient être orientés vers le relèvement des niveaux de vie, la réalisation du plein emploi et d'un niveau élevé et toujours croissant du revenu réel et de la demande effective, et l'accroissement de la production et du commerce de marchandises et de services, tout en permettant l'utilisation optimale des ressources mondiales conformément à l'objectif de développement durable, en vue à la fois de protéger et préserver l'environnement et de renforcer les moyens d'y parvenir d'une manière qui soit compatible avec leurs besoins et soucis respectifs à différents niveaux de développement économique,

Reconnaissant en outre qu'il est nécessaire de faire des efforts positifs pour que les pays en développement, et en particulier les moins avancés d'entre eux, s'assurent une part de la croissance du commerce international qui corresponde aux nécessités de leur développement économique,

Désireuses de contribuer à la réalisation de ces objectifs par la conclusion d'accords visant, sur une base de réciprocité et d'avantages mutuels, à la réduction substantielle des tarifs douaniers et des autres obstacles au commerce et à l'élimination des discriminations dans les relations commerciales internationales,

Résolues, par conséquent, à mettre en place un système commercial multilatéral intégré, plus viable et durable, englobant l'Accord général sur les tarifs douaniers et le commerce, les résultats des efforts de libéralisation du commerce entrepris dans le passé, et tous les résultats des Négociations commerciales multilatérales du Cycle d'Uruguay,

Déterminées à préserver les principes fondamentaux et à favoriser la réalisation des objectifs qui sous-tendent ce système commercial multilatéral,

Conviennent de ce qui suit:

Article premier

Institution de l'Organisation

L'Organisation mondiale du commerce (ci-après dénommée l'"OMC") est instituée par le présent accord.

Article II

Champ d'action de l'OMC

1. L'OMC servira de cadre institutionnel commun pour la conduite des relations commerciales entre ses Membres en ce qui concerne les questions liées aux accords et instruments juridiques connexes repris dans les Annexes du présent accord.

2. Les accords et instruments juridiques connexes repris dans les Annexes 1, 2 et 3 (ci-après dénommés les "Accords commerciaux multilatéraux") font partie intégrante du présent accord et sont contraignants pour tous les Membres.

3. Les accords et instruments juridiques connexes repris dans l'Annexe 4 (ci-après dénommés les "Accords commerciaux plurilatéraux") font également partie du présent accord pour les Membres qui les ont acceptés et sont contraignants pour ces Membres. Les Accords commerciaux plurilatéraux ne créent ni obligations ni droits pour les Membres qui ne les ont pas acceptés.

4. L'Accord général sur les tarifs douaniers et le commerce de 1994 tel qu'il est spécifié à l'Annexe 1A (ci-après dénommé le "GATT de 1994") est juridiquement distinct de l'Accord général sur les tarifs douaniers et le commerce, en date du 30 octobre 1947, annexé à l'Acte final adopté à la clôture de la deuxième session de la Commission préparatoire de la Conférence des Nations Unies sur le commerce et l'emploi, tel qu'il a été rectifié, amendé ou modifié par la suite (ci-après dénommé le "GATT de 1947").

Article III

Fonctions de l'OMC

1. L'OMC facilitera la mise en oeuvre, l'administration et le fonctionnement du présent accord et des Accords commerciaux multilatéraux et favorisera la réalisation de leurs objectifs, et servira aussi de cadre pour la mise en oeuvre, l'administration et le fonctionnement des Accords commerciaux plurilatéraux.

2. L'OMC sera l'enceinte pour les négociations entre ses Membres au sujet de leurs relations commerciales multilatérales concernant des questions visées par les accords figurant dans les Annexes du présent accord. L'OMC pourra aussi servir d'enceinte pour d'autres négociations entre ses Membres au sujet de leurs relations commerciales multilatérales, et de cadre pour la mise en oeuvre des résultats de ces négociations, selon ce que la Conférence ministérielle pourra décider.

3. L'OMC administrera le Mémorandum d'accord sur les règles et procédures régissant le règlement des différends (ci-après dénommé le "Mémorandum d'accord sur le règlement des différends") qui figure à l'Annexe 2 du présent accord.

4. L'OMC administrera le Mécanisme d'examen des politiques commerciales (ci-après dénommé le "MEPC") prévu à l'Annexe 3 du présent accord.

5. En vue de rendre plus cohérente l'élaboration des politiques économiques au niveau mondial, l'OMC coopérera, selon qu'il sera approprié, avec le Fonds monétaire international et avec la Banque internationale pour la reconstruction et le développement et ses institutions affiliées.

Article IV

Structure de l'OMC

1. Il sera établi une Conférence ministérielle composée de représentants de tous les

Membres, qui se réunira au moins une fois tous les deux ans. La Conférence ministérielle exercera les fonctions de l'OMC, et prendra les mesures nécessaires à cet effet. La Conférence ministérielle sera habilitée à prendre des décisions sur toutes les questions relevant de tout Accord commercial multilatéral, si un Membre en fait la demande, conformément aux prescriptions spécifiques concernant la prise de décisions qui sont énoncées dans le présent accord et dans l'Accord commercial multilatéral correspondant.

2. Il sera établi un Conseil général composé de représentants de tous les Membres, qui se réunira selon qu'il sera approprié. Dans l'intervalle entre les réunions de la Conférence ministérielle, les fonctions de celle-ci seront exercées par le Conseil général. Le Conseil général exercera aussi les fonctions qui lui sont assignées par le présent accord. Il établira son règlement intérieur et approuvera le règlement intérieur des Comités prévus au paragraphe 7.

3. Le Conseil général se réunira, selon qu'il sera approprié, pour s'acquitter des fonctions de l'Organe de règlement des différends prévu dans le Mémorandum d'accord sur le règlement des différends. L'Organe de règlement des différends pourra avoir son propre président et établira le règlement intérieur qu'il jugera nécessaire pour s'acquitter de ces fonctions.

4. Le Conseil général se réunira, selon qu'il sera approprié, pour s'acquitter des fonctions de l'Organe d'examen des politiques commerciales prévu dans le MEPC. L'Organe d'examen des politiques commerciales pourra avoir son propre président et établira le règlement intérieur qu'il jugera nécessaire pour s'acquitter de ces fonctions.

5. Il sera établi un Conseil du commerce des marchandises, un Conseil du commerce des services et un Conseil des aspects des droits de propriété intellectuelle qui touchent au commerce (ci-après dénommé le "Conseil des ADPIC"), qui agiront sous la conduite générale du Conseil général. Le Conseil du commerce des marchandises supervisera le fonctionnement des Accords commerciaux multilatéraux figurant à l'Annexe 1A. Le Conseil du commerce des services supervisera le fonctionnement de l'Accord général sur le commerce des services (ci-après dénommé l'"AGCS"). Le Conseil des ADPIC supervisera le fonctionnement de l'Accord sur les aspects des droits de propriété intellectuelle qui touchent au commerce (ci-après dénommé l'"Accord sur les ADPIC"). Ces Conseils exerceront les fonctions qui leur sont assignées par les accords respectifs et par le Conseil général. Ils établiront leurs règlements intérieurs respectifs sous réserve de l'approbation du Conseil général. Les représentants de tous les Membres pourront participer à ces Conseils. Ces Conseils se réuniront selon qu'il sera nécessaire pour s'acquitter de leurs fonctions.

6. Le Conseil du commerce des marchandises, le Conseil du commerce des services et le Conseil des ADPIC établiront des organes subsidiaires selon les besoins. Ces organes subsidiaires établiront leurs règlements intérieurs respectifs sous réserve de l'approbation des Conseils respectifs.

7. La Conférence ministérielle établira un Comité du commerce et du développement, un Comité des restrictions appliquées à des fins de balance des paiements et un Comité du budget, des finances et de l'administration, qui exerceront les fonctions qui leur sont assignées par le présent accord ainsi que par les Accords commerciaux multilatéraux, et toutes fonctions additionnelles qui leur seront assignées par le Conseil général, et pourra établir des comités additionnels auxquels elle confiera les fonctions qu'elle pourra juger appropriées. Dans le cadre de ses fonctions, le Comité du commerce et du développement examinera périodiquement les dispositions spéciales des Accords commerciaux multilatéraux

en faveur des pays les moins avancés Membres et fera rapport au Conseil général pour que celui-ci prenne les mesures appropriées. Les représentants de tous les Membres pourront participer à ces Comités.

8. Les organes prévus dans les Accords commerciaux plurilatéraux exerceront les fonctions qui leur sont assignées en vertu de ces accords et agiront dans le cadre institutionnel de l'OMC. Ils tiendront le Conseil général régulièrement informé de leurs activités.

Article V

Relations avec d'autres organisations

1. Le Conseil général conclura des arrangements appropriés pour assurer une coopération efficace avec les autres organisations intergouvernementales qui ont des fonctions en rapport avec celles de l'OMC.

2. Le Conseil général pourra conclure des arrangements appropriés aux fins de consultation et de coopération avec les organisations non gouvernementales s'occupant de questions en rapport avec celles dont l'OMC traite.

Article VI

Secrétariat

1. Il sera établi un Secrétariat de l'OMC (ci-après dénommé le "Secrétariat") dirigé par un Directeur général.

2. La Conférence ministérielle nommera le Directeur général et adoptera des règles énonçant les pouvoirs, les attributions, les conditions d'emploi et la durée du mandat du Directeur général.

3. Le Directeur général nommera les membres du personnel du Secrétariat et déterminera leurs attributions et leurs conditions d'emploi conformément aux règles adoptées par la Conférence ministérielle.

4. Les fonctions du Directeur général et du personnel du Secrétariat auront un caractère exclusivement international. Dans l'accomplissement de leurs tâches, le Directeur général et le personnel du Secrétariat ne solliciteront ni n'accepteront d'instructions d'aucun gouvernement ni d'aucune autorité extérieure à l'OMC. Ils s'abstiendront de tout acte incompatible avec leur situation de fonctionnaires internationaux. Les Membres de l'OMC respecteront le caractère international des fonctions du Directeur général et du personnel du Secrétariat et ne chercheront pas à influencer ceux-ci dans l'accomplissement de leurs tâches.

Article VII

Budget et contributions

1. Le Directeur général présentera au Comité du budget, des finances et de l'administration le projet de budget et le rapport financier annuels de l'OMC. Le Comité du budget, des finances et de l'administration examinera le projet de budget et le rapport financier annuels présentés par le Directeur général et fera des recommandations à leur sujet au Conseil général. Le projet de budget annuel sera soumis à l'approbation du Conseil général.

2. Le Comité du budget, des finances et de l'administration proposera au Conseil général un règlement financier qui inclura des dispositions indiquant:

a) le barème des contributions répartissant les dépenses de l'OMC entre ses Membres; et

b) les mesures à prendre en ce qui concerne les Membres ayant des arriérés de contributions.

Le règlement financier sera fondé, pour autant que cela sera réalisable, sur les règles et pratiques du GATT de 1947.

3. Le Conseil général adoptera le règlement financier et le projet de budget annuel à une majorité des deux tiers comprenant plus de la moitié des Membres de l'OMC.

4. Chaque Membre versera à l'OMC, dans les moindres délais, la contribution correspondant à sa part des dépenses de l'OMC conformément au règlement financier adopté par le Conseil général.

Article VIII

Statut de l'OMC

1. L'OMC aura la personnalité juridique et se verra accorder, par chacun de ses Membres, la capacité juridique qui pourra être nécessaire à l'exercice de ses fonctions.

2. L'OMC se verra accorder, par chacun de ses Membres, les privilèges et immunités qui seront nécessaires à l'exercice de ses fonctions.

3. Les fonctionnaires de l'OMC et les représentants des Membres se verront semblablement accorder par chacun des Membres les privilèges et immunités qui leur seront nécessaires pour exercer en toute indépendance leurs fonctions en relation avec l'OMC.

4. Les privilèges et immunités qui seront accordés par un Membre à l'OMC, à ses fonctionnaires et aux représentants de ses Membres seront analogues aux privilèges et immunités qui figurent dans la Convention sur les privilèges et immunités des institutions spécialisées, approuvée par l'Assemblée générale des Nations Unies le 21 novembre 1947.

5. L'OMC pourra conclure un accord de siège.

Article IX

Prise de décisions

1. L'OMC conservera la pratique de prise de décisions par consensus suivie en vertu du GATT de 1947.[1] Sauf disposition contraire, dans les cas où il ne sera pas possible d'arriver à une décision par consensus, la décision sur la question à l'examen sera prise aux voix. Aux réunions de la Conférence ministérielle et du Conseil général, chaque Membre de l'OMC disposera d'une voix. Dans les cas où les Communautés européennes exerceront leur droit de vote, elles disposeront d'un nombre de voix égal au nombre de leurs Etats membres[2] qui sont Membres de l'OMC. Les décisions de la Conférence ministérielle et du Conseil général seront prises à la majorité des votes émis, à moins que le présent accord ou l'Accord commercial multilatéral correspondant n'en dispose autrement.[3]

2. La Conférence ministérielle et le Conseil général auront le pouvoir exclusif d'adopter des interprétations du présent accord et des Accords commerciaux multilatéraux. S'agissant d'une interprétation d'un Accord commercial multilatéral figurant à l'Annexe 1, ils exerceront leur pouvoir en se fondant sur une recommandation du Conseil qui supervise le fonctionnement dudit accord. La décision d'adopter une interprétation sera prise à une majorité des trois quarts des Membres. Le présent paragraphe ne sera pas utilisé d'une manière susceptible d'éroder les dispositions relatives aux amendements de l'article X.

3. Dans des circonstances exceptionnelles, la Conférence ministérielle pourra décider d'accorder à un Membre une dérogation à une des obligations qui lui sont imposées par le présent accord ou par l'un des Accords commerciaux multilatéraux, à la condition qu'une telle décision soit prise par les trois quarts[4] des Membres, exception faite de ce qui est prévu dans le présent paragraphe.

a) Une demande de dérogation concernant le présent accord sera présentée à la Conférence ministérielle pour examen conformément à la pratique de prise de décisions par consensus. La Conférence ministérielle établira un délai, qui ne dépassera pas 90 jours, pour examiner la demande. S'il n'y a pas de consensus dans ce délai, toute décision d'accorder une dérogation sera prise par les trois quarts[4] des Membres.

b) Une demande de dérogation concernant les Accords commerciaux multilatéraux figurant aux Annexes 1A, 1B ou 1C et leurs annexes sera présentée initialement au Conseil du commerce des marchandises, au Conseil du commerce des services ou au Conseil des ADPIC, respectivement, pour examen dans un délai qui ne dépassera pas 90 jours. A la fin de ce délai, le Conseil saisi présentera un rapport à la Conférence ministérielle.

---

[1]L'organe concerné sera réputé avoir pris une décision par consensus sur une question dont il a été saisi si aucun Membre, présent à la réunion au cours de laquelle la décision est prise, ne s'oppose formellement à la décision proposée.

[2]Le nombre de voix des Communautés européennes et de leurs Etats membres ne dépassera en aucun cas le nombre des Etats membres des Communautés européennes.

[3]Les décisions du Conseil général lorsque celui-ci se réunira en tant qu'Organe de règlement des différends ne seront prises que conformément aux dispositions du paragraphe 4 de l'article 2 du Mémorandum d'accord sur le règlement des différends.

[4]Une décision d'accorder une dérogation pour ce qui est de toute obligation soumise à une période de transition ou à un délai pour une mise en oeuvre échelonnée dont le Membre requérant ne se sera pas acquitté à la fin de la période ou du délai en question sera prise uniquement par consensus.

4. Une décision prise par la Conférence ministérielle à l'effet d'accorder une dérogation indiquera les circonstances exceptionnelles qui justifient la décision, les modalités et conditions régissant l'application de la dérogation et la date à laquelle celle-ci prendra fin. Toute dérogation accordée pour une période de plus d'une année sera réexaminée par la Conférence ministérielle une année au plus après qu'elle aura été accordée, puis chaque année jusqu'à ce qu'elle prenne fin. A chaque réexamen, la Conférence ministérielle déterminera si les circonstances exceptionnelles qui avaient justifié la dérogation existent encore et si les modalités et conditions attachées à la dérogation ont été respectées. Sur la base du réexamen annuel, la Conférence ministérielle pourra proroger, modifier ou abroger la dérogation.

5. Les décisions au titre d'un Accord commercial plurilatéral, y compris toutes décisions concernant des interprétations et des dérogations, seront régies par les dispositions dudit accord.

Article X

Amendements

1. Tout Membre de l'OMC pourra prendre l'initiative d'une proposition d'amendement des dispositions du présent accord ou des Accords commerciaux multilatéraux figurant à l'Annexe 1 en présentant ladite proposition à la Conférence ministérielle. Les Conseils énumérés au paragraphe 5 de l'article IV pourront également présenter à la Conférence ministérielle des propositions d'amendement des dispositions des Accords commerciaux multilatéraux correspondants figurant à l'Annexe 1 dont ils supervisent le fonctionnement. A moins que la Conférence ministérielle ne décide d'une période plus longue, pendant une période de 90 jours après que la proposition aura été présentée formellement à la Conférence ministérielle, toute décision de la Conférence ministérielle de présenter aux Membres, pour acceptation, l'amendement proposé sera prise par consensus. A moins que les dispositions des paragraphes 2, 5 ou 6 ne soient applicables, cette décision précisera si les dispositions des paragraphes 3 ou 4 seront d'application. S'il y a consensus, la Conférence ministérielle présentera immédiatement aux Membres, pour acceptation, l'amendement proposé. S'il n'y a pas consensus à une réunion de la Conférence ministérielle pendant la période établie, la Conférence ministérielle décidera, à une majorité des deux tiers des Membres, de présenter ou non aux Membres, pour acceptation, l'amendement proposé. Sous réserve des dispositions des paragraphes 2, 5 et 6, les dispositions du paragraphe 3 seront applicables à l'amendement proposé, à moins que la Conférence ministérielle ne décide, à une majorité des trois quarts des Membres, que les dispositions du paragraphe 4 seront d'application.

2. Les amendements aux dispositions du présent article et aux dispositions des articles ci-après ne prendront effet que lorsqu'ils auront été acceptés par tous les Membres:

Article IX du présent accord;
Articles premier et II du GATT de 1994;
Article II:1 de l'AGCS;
Article 4 de l'Accord sur les ADPIC.

3. Les amendements aux dispositions du présent accord, ou des Accords commerciaux multilatéraux figurant aux Annexes 1A et 1C, autres que celles qui sont énumérées aux paragraphes 2 et 6, de nature à modifier les droits et obligations des Membres, prendront effet à l'égard des Membres qui les auront acceptés dès qu'ils auront été acceptés par les deux tiers des Membres et, ensuite, à l'égard de tout autre Membre, dès que celui-ci les

aura acceptés. La Conférence ministérielle pourra décider, à une majorité des trois quarts des Membres, qu'un amendement ayant pris effet en vertu du présent paragraphe est d'une nature telle que tout Membre qui ne l'aura pas accepté dans un délai fixé par la Conférence ministérielle dans chaque cas pourra se retirer de l'OMC ou continuer à en être Membre avec le consentement de la Conférence ministérielle.

4. Les amendements aux dispositions du présent accord ou des Accords commerciaux multilatéraux figurant aux Annexes 1A et 1C, autres que celles qui sont énumérées aux paragraphes 2 et 6, d'une nature qui ne modifierait pas les droits et obligations des Membres, prendront effet à l'égard de tous les Membres dès qu'ils auront été acceptés par les deux tiers des Membres.

5. Sous réserve des dispositions du paragraphe 2 ci-dessus, les amendements aux Parties I, II et III de l'AGCS et aux annexes respectives prendront effet à l'égard des Membres qui les auront acceptés dès qu'ils auront été acceptés par les deux tiers des Membres et, ensuite, à l'égard de chaque Membre, dès que celui-ci les aura acceptés. La Conférence ministérielle pourra décider, à une majorité des trois quarts des Membres, qu'un amendement ayant pris effet en vertu de la disposition précédente est d'une nature telle que tout Membre qui ne l'aura pas accepté dans un délai fixé par la Conférence ministérielle dans chaque cas pourra se retirer de l'OMC ou continuer à en être Membre avec le consentement de la Conférence ministérielle. Les amendements aux Parties IV, V et VI de l'AGCS et aux annexes respectives prendront effet à l'égard de tous les Membres dès qu'ils auront été acceptés par les deux tiers des Membres.

6. Nonobstant les autres dispositions du présent article, les amendements à l'Accord sur les ADPIC qui répondent aux prescriptions du paragraphe 2 de l'article 71 dudit accord pourront être adoptés par la Conférence ministérielle sans autre processus d'acceptation formel.

7. Tout Membre qui acceptera un amendement au présent accord ou à un Accord commercial multilatéral figurant à l'Annexe 1 déposera un instrument d'acceptation auprès du Directeur général de l'OMC dans le délai fixé par la Conférence ministérielle pour l'acceptation.

8. Tout Membre de l'OMC pourra prendre l'initiative d'une proposition d'amendement des dispositions des Accords commerciaux multilatéraux figurant aux Annexes 2 et 3 en présentant ladite proposition à la Conférence ministérielle. La décision d'approuver des amendements à l'Accord commercial multilatéral figurant à l'Annexe 2 sera prise uniquement par consensus et lesdits amendements prendront effet à l'égard de tous les Membres dès qu'ils auront été approuvés par la Conférence ministérielle. Les décisions d'approuver des amendements à l'Accord commercial multilatéral figurant à l'Annexe 3 prendront effet à l'égard de tous les Membres dès qu'ils auront été approuvés par la Conférence ministérielle.

9. La Conférence ministérielle, à la demande des Membres parties à un accord commercial, pourra décider exclusivement par consensus d'ajouter cet accord à l'Annexe 4. La Conférence ministérielle, à la demande des Membres parties à un Accord commercial plurilatéral, pourra décider de supprimer ledit accord de l'Annexe 4.

10. Les amendements à un Accord commercial plurilatéral seront régis par les dispositions dudit accord.

Article XI

Membres originels

1. Les parties contractantes au GATT de 1947 à la date d'entrée en vigueur du présent accord, et les Communautés européennes, qui acceptent le présent accord et les Accords commerciaux multilatéraux et pour lesquelles des Listes de concessions et d'engagements sont annexées au GATT de 1994 et pour lesquelles des Listes d'engagements spécifiques sont annexées à l'AGCS, deviendront Membres originels de l'OMC.

2. Les pays les moins avancés reconnus comme tels par les Nations Unies ne seront tenus de contracter des engagements et de faire des concessions que dans la mesure compatible avec les besoins du développement, des finances et du commerce de chacun d'entre eux ou avec leurs capacités administratives et institutionnelles.

Article XII

Accession

1. Tout Etat ou territoire douanier distinct jouissant d'une entière autonomie dans la conduite de ses relations commerciales extérieures et pour les autres questions traitées dans le présent accord et dans les Accords commerciaux multilatéraux pourra accéder au présent accord à des conditions à convenir entre lui et l'OMC. Cette accession vaudra pour le présent accord et pour les Accords commerciaux multilatéraux qui y sont annexés.

2. Les décisions relatives à l'accession seront prises par la Conférence ministérielle. La Conférence ministérielle approuvera l'accord concernant les modalités d'accession à une majorité des deux tiers des Membres de l'OMC.

3. L'accession à un Accord commercial plurilatéral sera régie par les dispositions dudit accord.

Article XIII

Non-application des Accords commerciaux multilatéraux entre des Membres

1. Le présent accord et les Accords commerciaux multilatéraux figurant aux Annexes 1 et 2 ne s'appliqueront pas entre un Membre et tout autre Membre si l'un des deux, au moment où il devient Membre, ne consent pas à cette application.

2. Le paragraphe 1 ne pourra être invoqué entre des Membres originels de l'OMC qui étaient parties contractantes au GATT de 1947 que dans les cas où l'article XXXV dudit accord avait été invoqué précédemment et était en vigueur entre ces parties contractantes au moment de l'entrée en vigueur pour elles du présent accord.

3. Le paragraphe 1 ne s'appliquera entre un Membre et un autre Membre qui a accédé au titre de l'article XII que si le Membre ne consentant pas à l'application l'a notifié à la

Conférence ministérielle avant que celle-ci n'ait approuvé l'accord concernant les modalités d'accession.

4. A la demande d'un Membre, la Conférence ministérielle pourra examiner le fonctionnement du présent article dans des cas particuliers et faire des recommandations appropriées.

5. La non-application d'un Accord commercial plurilatéral entre parties audit accord sera régie par les dispositions dudit accord.

Article XIV

Acceptation, entrée en vigueur et dépôt

1. Le présent accord sera ouvert à l'acceptation, par voie de signature ou autrement, des parties contractantes au GATT de 1947, et des Communautés européennes, qui sont admises à devenir Membres originels de l'OMC conformément à l'article XI du présent accord.
Cette acceptation vaudra pour le présent accord et pour les Accords commerciaux multilatéraux qui y sont annexés. Le présent accord et les Accords commerciaux multilatéraux qui y sont annexés entreront en vigueur à la date fixée par les Ministres conformément au paragraphe 3 de l'Acte final reprenant les résultats des Négociations commerciales multilatérales du Cycle d'Uruguay et resteront ouverts à l'acceptation pendant une période de deux ans suivant cette date à moins que les Ministres n'en décident autrement. Une acceptation intervenant après l'entrée en vigueur du présent accord entrera en vigueur le 30e jour qui suivra la date de ladite acceptation.

2. Un Membre qui acceptera le présent accord après son entrée en vigueur mettra en oeuvre les concessions et obligations prévues dans les Accords commerciaux multilatéraux qui doivent être mises en oeuvre sur une période commençant à l'entrée en vigueur du présent accord comme s'il avait accepté le présent accord à la date de son entrée en vigueur.

3. Jusqu'à l'entrée en vigueur du présent accord, le texte du présent accord et des Accords commerciaux multilatéraux sera déposé auprès du Directeur général des PARTIES CONTRACTANTES du GATT de 1947. Le Directeur général remettra dans les moindres délais une copie certifiée conforme du présent accord et des Accords commerciaux multilatéraux et une notification de chaque acceptation à chaque gouvernement et aux Communautés européennes ayant accepté le présent accord. Le présent accord et les Accords commerciaux multilatéraux, ainsi que tous amendements qui y auront été apportés, seront, à l'entrée en vigueur du présent accord, déposés auprès du Directeur général de l'OMC.

4. L'acceptation et l'entrée en vigueur d'un Accord commercial plurilatéral seront régies par les dispositions dudit accord. Les Accords de ce type seront déposés auprès du Directeur général des PARTIES CONTRACTANTES du GATT de 1947. A l'entrée en vigueur du présent accord, ces accords seront déposés auprès du Directeur général de l'OMC.

Article XV

Retrait

1. Tout Membre pourra se retirer du présent accord. Ce retrait vaudra à la fois pour le présent accord et pour les Accords commerciaux multilatéraux et prendra effet à

l'expiration d'un délai de six mois à compter de la date à laquelle le Directeur général de l'OMC en aura reçu notification par écrit.

2. Le retrait d'un Accord commercial plurilatéral sera régi par les dispositions dudit accord.

Article XVI

Dispositions diverses

1. Sauf disposition contraire du présent accord ou des Accords commerciaux multilatéraux, l'OMC sera guidée par les décisions, les procédures et les pratiques habituelles des PARTIES CONTRACTANTES du GATT de 1947 et des organes établis dans le cadre du GATT de 1947.

2. Dans la mesure où cela sera réalisable, le Secrétariat du GATT de 1947 deviendra le Secrétariat de l'OMC et, jusqu'à ce que la Conférence ministérielle ait nommé un Directeur général conformément au paragraphe 2 de l'article VI du présent accord, le Directeur général des PARTIES CONTRACTANTES du GATT de 1947 exercera les fonctions de Directeur général de l'OMC.

3. En cas de conflit entre une disposition du présent accord et une disposition de l'un des Accords commerciaux multilatéraux, la disposition du présent accord prévaudra dans la limite du conflit.

4. Chaque Membre assurera la conformité de ses lois, réglementations et procédures administratives avec ses obligations telles qu'elles sont énoncées dans les Accords figurant en annexe.

5. Il ne pourra pas être formulé de réserves en ce qui concerne une disposition du présent accord. Il ne pourra être formulé de réserves en ce qui concerne des dispositions des Accords commerciaux multilatéraux que dans la mesure prévue dans lesdits accords. Les réserves concernant une disposition d'un Accord commercial plurilatéral seront régies par les dispositions dudit accord.

6. Le présent accord sera enregistré conformément aux dispositions de l'article 102 de la Charte des Nations Unies.

FAIT à Marrakech le quinze avril mil neuf cent quatre-vingt-quatorze, en un seul exemplaire, en langues française, anglaise et espagnole, les trois textes faisant foi.

Notes explicatives:

Le terme "pays" tel qu'il est utilisé dans le présent accord et dans les Accords commerciaux multilatéraux doit être interprété comme incluant tout territoire douanier distinct Membre de l'OMC.

S'agissant d'un territoire douanier distinct Membre de l'OMC, dans les cas où le qualificatif "national" accompagnera une expression utilisée dans le présent accord et dans les Accords commerciaux multilatéraux, cette expression s'interprétera, sauf indication contraire, comme se rapportant à ce territoire douanier.

LISTE DES ANNEXES

ANNEXE 1

ANNEXE 1A: Accords multilatéraux sur le commerce des marchandises

Accord général sur les tarifs douaniers et le commerce de 1994
Accord sur l'agriculture
Accord sur l'application des mesures sanitaires et phytosanitaires
Accord sur les textiles et les vêtements
Accord sur les obstacles techniques au commerce
Accord sur les mesures concernant les investissements et liées au commerce
Accord sur la mise en oeuvre de l'article VI de l'Accord général sur les tarifs douaniers et le commerce de 1994
Accord sur la mise en oeuvre de l'article VII de l'Accord général sur les tarifs douaniers et le commerce de 1994
Accord sur l'inspection avant expédition
Accord sur les règles d'origine
Accord sur les procédures de licences d'importation
Accord sur les subventions et les mesures compensatoires
Accord sur les sauvegardes

ANNEXE 1B: Accord général sur le commerce des services et Annexes

ANNEXE 1C: Accord sur les aspects des droits de propriété intellectuelle qui touchent au commerce

ANNEXE 2

Mémorandum d'accord sur les règles et procédures régissant le règlement des différends

ANNEXE 3

Mécanisme d'examen des politiques commerciales

ANNEXE 4

Accords commerciaux plurilatéraux

Accord sur le commerce des aéronefs civils
Accord sur les marchés publics
Accord international sur le secteur laitier
Accord international sur la viande bovine

ANNEXE 2

MEMORANDUM D'ACCORD SUR LES REGLES ET PROCEDURES REGISSANT LE REGLEMENT DES DIFFERENDS

Les *Membres conviennent* de ce qui suit:

Article premier

Champ et mode d'application

1. Les règles et procédures du présent mémorandum d'accord s'appliqueront aux différends soumis en vertu des dispositions relatives aux consultations et au règlement des différends des accords énumérés à l'Appendice 1 du présent mémorandum d'accord (dénommés dans le présent mémorandum d'accord les "accords visés"). Les règles et procédures du présent mémorandum d'accord s'appliqueront aussi aux consultations et au règlement des différends entre les Membres concernant leurs droits et obligations au titre des dispositions de l'Accord instituant l'Organisation mondiale du commerce (dénommé dans le présent mémorandum d'accord l'"Accord sur l'OMC") et du présent mémorandum d'accord considérés isolément ou conjointement avec tout autre accord visé.

2. Les règles et procédures du présent mémorandum d'accord s'appliqueront sous réserve des règles et procédures spéciales ou additionnelles relatives au règlement des différends contenues dans les accords visés qui sont récapitulées à l'Appendice 2 du présent mémorandum d'accord. Dans la mesure où il y a une différence entre les règles et procédures du présent mémorandum d'accord et les règles et procédures spéciales ou additionnelles indiquées à l'Appendice 2, ces dernières prévaudront. Dans les différends concernant des règles et procédures qui relèvent de plus d'un accord visé, s'il y a conflit entre les règles et procédures spéciales ou additionnelles de ces accords soumis à examen, et dans les cas où les parties au différend ne peuvent s'entendre sur des règles et procédures dans un délai de 20 jours à compter de l'établissement du groupe spécial, le Président de l'Organe de règlement des différends visé au paragraphe 1 de l'article 2 (dénommé dans le présent mémorandum d'accord l'"ORD"), en consultation avec les parties au différend, déterminera les règles et procédures à suivre dans les 10 jours suivant une demande de l'un ou l'autre Membre. Le Président se fondera sur le principe selon lequel les règles et procédures spéciales ou additionnelles devraient être utilisées dans les cas où cela est possible, et les règles et procédures énoncées dans le présent mémorandum d'accord devraient être utilisées dans la mesure nécessaire pour éviter un conflit.

Article 2

Administration

1. L'Organe de règlement des différends est institué pour administrer les présentes règles et procédures et, sauf disposition contraire d'un accord visé, les dispositions des accords visés relatives aux consultations et au règlement des différends. En conséquence, l'ORD aura le pouvoir d'établir des groupes spéciaux, d'adopter les rapports de groupes spéciaux

et de l'organe d'appel, d'assurer la surveillance de la mise en oeuvre des décisions et recommandations, et d'autoriser la suspension de concessions et d'autres obligations qui résultent des accords visés. S'agissant des différends qui surviennent dans le cadre d'un accord visé qui est un Accord commercial plurilatéral, le terme "Membre" tel qu'il est utilisé dans le présent mémorandum d'accord ne désignera que les Membres qui sont parties à l'Accord commercial plurilatéral pertinent. Dans les cas où l'ORD administre les dispositions relatives au règlement des différends d'un Accord commercial plurilatéral, seuls les Membres qui sont parties à cet accord pourront prendre part au processus de prise de décisions ou de mesures qu'engagera l'ORD en ce qui concerne ce différend.

2. L'ORD informera les Conseils et Comités compétents de l'OMC de l'évolution des différends en rapport avec des dispositions des accords visés respectifs.

3. L'ORD se réunira aussi souvent qu'il sera nécessaire pour s'acquitter de ses fonctions dans les délais prévus par le présent mémorandum d'accord.

4. Dans les cas où les règles et procédures du présent mémorandum d'accord prévoient que l'ORD doit prendre une décision, celui-ci le fera par consensus.[1]

Article 3

Dispositions générales

1. Les Membres affirment leur adhésion aux principes du règlement des différends appliqués jusqu'ici conformément aux articles XXII et XXIII du GATT de 1947, et aux règles et procédures telles qu'elles sont précisées et modifiées dans le présent mémorandum d'accord.

2. Le système de règlement des différends de l'OMC est un élément essentiel pour assurer la sécurité et la prévisibilité du système commercial multilatéral. Les Membres reconnaissent qu'il a pour objet de préserver les droits et les obligations résultant pour les Membres des accords visés, et de clarifier les dispositions existantes de ces accords conformément aux règles coutumières d'interprétation du droit international public. Les recommandations et décisions de l'ORD ne peuvent pas accroître ou diminuer les droits et obligations énoncés dans les accords visés.

3. Le règlement rapide de toute situation dans laquelle un Membre considère qu'un avantage résultant pour lui directement ou indirectement des accords visés se trouve compromis par des mesures prises par un autre Membre est indispensable au bon fonctionnement de l'OMC et à l'existence d'un juste équilibre entre les droits et les obligations des Membres.

4. En formulant ses recommandations ou en statuant sur la question, l'ORD visera à la régler de manière satisfaisante conformément aux droits et obligations résultant du présent mémorandum d'accord et des accords visés.

5. Toutes les solutions apportées aux questions soulevées formellement au titre des

---

[1]L'ORD sera réputé avoir pris une décision par consensus sur une question dont il a été saisi si aucun Membre, présent à la réunion de l'ORD au cours de laquelle la décision est prise, ne s'oppose formellement à la décision proposée.

dispositions des accords visés relatives aux consultations et au règlement des différends, y compris les décisions arbitrales, seront compatibles avec ces accords et n'annuleront ni ne compromettront des avantages résultant pour tout Membre desdits accords, ni n'entraveront la réalisation de l'un de leurs objectifs.
6. Les solutions convenues d'un commun accord pour régler des questions soulevées formellement au titre des dispositions des accords visés relatives aux consultations et au règlement des différends seront notifiées à l'ORD et aux Conseils et Comités compétents, devant lesquels tout Membre pourra soulever toute question à ce sujet.

7. Avant de déposer un recours, un Membre jugera si une action au titre des présentes procédures serait utile. Le but du mécanisme de règlement des différends est d'arriver à une solution positive des différends. Une solution mutuellement acceptable pour les parties et compatible avec les accords visés est nettement préférable. En l'absence d'une solution mutuellement convenue, le mécanisme de règlement des différends a habituellement pour objectif premier d'obtenir le retrait des mesures en cause, s'il est constaté qu'elles sont incompatibles avec les dispositions de l'un des accords visés. Il ne devrait être recouru à l'octroi d'une compensation que si le retrait immédiat de la mesure en cause est irréalisable, et qu'à titre temporaire en attendant le retrait de la mesure incompatible avec un accord visé. Le dernier recours que le présent mémorandum d'accord ouvre au Membre qui se prévaut des procédures de règlement des différends est la possibilité de suspendre l'application de concessions ou l'exécution d'autres obligations au titre des accords visés, sur une base discriminatoire, à l'égard de l'autre Membre, sous réserve que l'ORD l'y autorise.

8. Dans les cas où il y a infraction aux obligations souscrites au titre d'un accord visé, la mesure en cause est présumée annuler ou compromettre un avantage. En d'autres termes, il y a normalement présomption qu'une infraction aux règles a une incidence défavorable pour d'autres Membres parties à l'accord visé, et il appartiendra alors au Membre mis en cause d'apporter la preuve du contraire.

9. Les dispositions du présent mémorandum d'accord sont sans préjudice du droit des Membres de demander une interprétation faisant autorité des dispositions d'un accord visé, par la prise de décisions au titre de l'Accord sur l'OMC ou d'un accord visé qui est un Accord commercial plurilatéral.

10. Il est entendu que les demandes de conciliation et le recours aux procédures de règlement des différends ne devraient pas être conçus ni considérés comme des actes contentieux, et que, si un différend survient, tous les Membres engageront ces procédures de bonne foi dans un effort visant à régler ce différend. Il est également entendu que les recours et contre-recours concernant des questions distinctes ne devraient pas être liés.

11. Le présent mémorandum d'accord s'appliquera uniquement dans le cas des nouvelles demandes de consultations présentées au titre des dispositions des accords visés relatives aux consultations à la date d'entrée en vigueur de l'Accord sur l'OMC, ou après celle-ci. S'agissant des différends pour lesquels une demande de consultations au titre du GATT de 1947 ou de tout autre accord ayant précédé les accords visés a été présentée avant la date d'entrée en vigueur de l'Accord sur l'OMC, les règles et procédures pertinentes de règlement des différends applicables immédiatement avant la date d'entrée en vigueur de l'Accord sur l'OMC resteront d'application.[2]

12. Nonobstant le paragraphe 11, si une plainte est déposée par un pays en développement Membre contre un pays développé Membre, sur la base de l'un des accords visés, la partie plaignante aura le droit d'invoquer, au lieu des dispositions contenues dans

---

[2]Ce paragraphe s'appliquera aussi aux différends au sujet desquels les rapports des groupes spéciaux n'ont pas été adoptés ou n'ont pas été pleinement mis en oeuvre.

les articles 4, 5, 6 et 12 du présent mémorandum d'accord, les dispositions correspondantes de la Décision du 5 avril 1966 (IBDD, S14/19), à cela près que, dans les cas où le groupe spécial considérera que le délai prévu au paragraphe 7 de cette Décision est insuffisant pour la présentation de son rapport, et avec l'accord de la partie plaignante, ce délai pourra être prolongé. Dans la mesure où il y a une différence entre les règles et procédures des articles 4, 5, 6 et 12 et les règles et procédures correspondantes de la Décision, ces dernières prévaudront.

Article 4

Consultations

1. Les Membres affirment leur résolution de renforcer et d'améliorer l'efficacité des procédures de consultation utilisées par les Membres.

2. Chaque Membre s'engage à examiner avec compréhension toutes représentations que pourra lui adresser un autre Membre au sujet de mesures affectant le fonctionnement de tout accord visé prises sur son territoire et à ménager des possibilités adéquates de consultation sur ces représentations.[3]

3. Si une demande de consultations est formulée en vertu d'un accord visé, le Membre auquel la demande est adressée y répondra, sauf accord mutuel, dans les 10 jours suivant la date de sa réception et engagera des consultations de bonne foi au plus tard 30 jours après la date de réception de la demande, en vue d'arriver à une solution mutuellement satisfaisante. Si le Membre ne répond pas dans les 10 jours suivant la date de réception de la demande, ou n'engage pas de consultations au plus tard 30 jours, ou dans un délai convenu par ailleurs d'un commun accord, après la date de réception de la demande, le Membre qui aura demandé l'ouverture de consultations pourra alors directement demander l'établissement d'un groupe spécial.

4. Toutes les demandes de consultations de ce type seront notifiées à l'ORD et aux Conseils et Comités compétents par le Membre qui demande l'ouverture de consultations. Toute demande de consultations sera déposée par écrit et motivée; elle comprendra une indication des mesures en cause et du fondement juridique de la plainte.

5. Au cours des consultations engagées conformément aux dispositions d'un accord visé, avant de poursuivre leur action au titre du présent mémorandum d'accord, les Membres devraient s'efforcer d'arriver à un règlement satisfaisant de la question.

6. Les consultations seront confidentielles et sans préjudice des droits que tout Membre pourrait exercer dans une suite éventuelle de la procédure.

7. Si les consultations n'aboutissent pas à un règlement du différend dans les 60 jours suivant la date de réception de la demande de consultations, la partie plaignante pourra demander l'établissement d'un groupe spécial. Elle pourra faire cette demande dans le délai de 60 jours si les parties qui ont pris part aux consultations considèrent toutes que celles-ci n'ont pas abouti à un règlement du différend.

8. En cas d'urgence, y compris dans les cas où il s'agit de biens périssables, les Membres engageront des consultations au plus tard 10 jours après la date de réception de la demande. Si les consultations n'aboutissent pas à un règlement du différend dans les 20 jours suivant la date de réception de la demande, la partie plaignante pourra demander l'établissement d'un groupe spécial.

9. En cas d'urgence, y compris dans les cas où il s'agit de biens périssables, les parties au différend, les groupes spéciaux et l'Organe d'appel ne ménageront aucun effort pour accélérer la procédure dans toute la mesure du possible.

10. Au cours des consultations, les Membres devraient accorder une attention spéciale aux problèmes et intérêts particuliers des pays en développement Membres.

11. Chaque fois qu'un Membre autre que les Membres qui prennent part aux consultations considérera qu'il a un intérêt commercial substantiel dans les consultations tenues en vertu du paragraphe 1 de l'article XXII du GATT de 1994, du paragraphe 1 de l'article XXII de l'AGCS ou des dispositions correspondantes des autres accords visés[4], il pourra informer lesdits Membres ainsi que l'ORD, dans les 10 jours suivant la date de transmission de la demande de consultations au titre dudit article, de son désir d'être admis à participer aux consultations. Ledit Membre sera admis à participer aux consultations à condition que le Membre auquel la demande de consultations est adressée reconnaisse l'existence d'un intérêt substantiel; dans l'affirmative, ils en informeront l'ORD. S'il n'est pas donné suite à la demande de participer aux consultations, le Membre requérant aura la faculté de demander l'ouverture de consultations au titre du paragraphe 1 de l'article XXII ou du paragraphe 1 de l'article XXIII du GATT de 1994, du paragraphe 1 de l'article XXII ou du paragraphe 1 de l'article XXIII de l'AGCS, ou des dispositions correspondantes des autres accords visés.

Article 5

Bons offices, conciliation et médiation

1. Les bons offices, la conciliation et la médiation sont des procédures qui sont ouvertes volontairement si les parties au différend en conviennent ainsi.

2. Les procédures de bons offices, de conciliation et de médiation et, en particulier, la position adoptée par les parties au différend au cours de ces procédures seront confidentielles et sans préjudice des droits que chacune des parties pourrait exercer dans une suite éventuelle de la procédure menée au titre des présentes procédures.

---

[4]Les dispositions correspondantes des accords visés relatives aux consultations sont les suivantes: Accord sur l'agriculture, article 19; Accord sur l'application des mesures sanitaires et phytosanitaires, paragraphe 1 de l'article 11; Accord sur les textiles et les vêtements, paragraphe 4 de l'article 8; Accord sur les obstacles techniques au commerce, paragraphe 1 de l'article 14; Accord sur les mesures concernant les investissements et liées au commerce, article 8; Accord sur la mise en oeuvre de l'article VI du GATT de 1994, paragraphe 2 de l'article 17; Accord sur la mise en oeuvre de l'article VII du GATT de 1994, paragraphe 2 de l'article 19; Accord sur l'inspection avant expédition, article 7; Accord sur les règles d'origine, article 7; Accord sur les procédures de licences d'importation, article 6; Accord sur les subventions et les mesures compensatoires, article 30; Accord sur les sauvegardes, article 14; Accord sur les aspects des droits de propriété intellectuelle qui touchent au commerce, article 64.1; et les dispositions correspondantes des Accords commerciaux plurilatéraux relatives aux consultations, telles qu'elles sont déterminées par les organes compétents de chaque Accord et notifiées à l'ORD.

3. Les bons offices, la conciliation ou la médiation pourront être demandés à tout moment par l'une des parties à un différend. Ces procédures pourront commencer à tout moment et il pourra y être mis fin à tout moment. Lorsqu'il aura été mis fin aux procédures de bons offices, de conciliation ou de médiation, une partie plaignante pourra demander l'établissement d'un groupe spécial.

4. Lorsque des procédures de bons offices, de conciliation ou de médiation seront engagées dans les 60 jours suivant la date de réception d'une demande de consultations, la partie plaignante devra attendre que se soit écoulé un délai de 60 jours après la date de réception de la demande de consultations avant de demander l'établissement d'un groupe spécial. Elle pourra demander l'établissement d'un groupe spécial dans le délai de 60 jours si les parties au différend considèrent toutes que les procédures de bons offices, de conciliation ou de médiation n'ont pas abouti à un règlement du différend.

5. Si les parties à un différend en conviennent ainsi, les procédures de bons offices, de conciliation ou de médiation pourront continuer pendant que la procédure du groupe spécial se poursuivra.

6. Le Directeur général pourra, dans le cadre de ses fonctions, offrir ses bons offices, sa conciliation ou sa médiation en vue d'aider les Membres à régler leur différend.

Article 6

Etablissement de groupes spéciaux

1. Si la partie plaignante le demande, un groupe spécial sera établi au plus tard à la réunion de l'ORD qui suivra celle à laquelle la demande aura été inscrite pour la première fois à l'ordre du jour de l'ORD, à moins qu'à ladite réunion l'ORD ne décide par consensus de ne pas établir de groupe spécial.[5]

2. La demande d'établissement d'un groupe spécial sera présentée par écrit. Elle précisera si des consultations ont eu lieu, indiquera les mesures spécifiques en cause et contiendra un bref exposé du fondement juridique de la plainte, qui doit être suffisant pour énoncer clairement le problème. Dans le cas où la partie requérante demande l'établissement d'un groupe spécial dont le mandat diffère du mandat type, sa demande écrite contiendra le texte du mandat spécial proposé.

Article 7

Mandat des groupes spéciaux

1. Les groupes spéciaux auront le mandat ci-après, à moins que les parties au différend n'en conviennent autrement dans un délai de 20 jours à compter de l'établissement du groupe spécial:

"Examiner, à la lumière des dispositions pertinentes de (nom de l'(des)

[5]Si la partie plaignante le demande, l'ORD sera convoqué pour une réunion à cette fin dans les 15 jours suivant la présentation de la demande, à condition qu'il soit donné un préavis de 10 jours au moins avant la réunion.

accord(s) visé(s) cité(s) par les parties au différend), la question portée devant l'ORD par (nom de la partie) dans le document ...; faire des constatations propres à aider l'ORD à formuler des recommandations ou à statuer sur la question, ainsi qu'il est prévu dans ledit (lesdits) accord(s)."

2. Les groupes spéciaux examineront les dispositions pertinentes de l'accord visé ou des accords visés cités par les parties au différend.

3. Lorsqu'il établira un groupe spécial, l'ORD pourra autoriser son président à en définir le mandat en consultation avec les parties au différend, sous réserve des dispositions du paragraphe 1. Le mandat ainsi défini sera communiqué à tous les Membres. Si un mandat autre que le mandat type est accepté, tout Membre pourra soulever toute question à son sujet à l'ORD.

Article 8

Composition des groupes spéciaux

1. Les groupes spéciaux seront composés de personnes très qualifiées ayant ou non des attaches avec des administrations nationales, y compris des personnes qui ont fait partie d'un groupe spécial ou présenté une affaire devant un tel groupe, qui ont été représentants d'un Membre ou d'une partie contractante au GATT de 1947, ou représentants auprès du Conseil ou du Comité d'un accord visé ou de l'accord qui l'a précédé, ou qui ont fait partie du Secrétariat, qui ont enseigné le droit ou la politique commercial international ou publié des ouvrages dans ces domaines, ou qui ont été responsables de la politique commerciale d'un Membre.

2. Les membres des groupes spéciaux devraient être choisis de façon à assurer l'indépendance des membres, la participation de personnes d'origines et de formations suffisamment diverses, ainsi qu'un large éventail d'expérience.

3. Aucun ressortissant des Membres dont le gouvernement[6] est partie à un différend, ou tierce partie au sens du paragraphe 2 de l'article 10, ne siégera au groupe spécial appelé à en connaître, à moins que les parties au différend n'en conviennent autrement.

4. Pour aider au choix des personnes appelées à faire partie de groupes spéciaux, le Secrétariat tiendra une liste indicative de personnes ayant ou non des attaches avec des administrations nationales et possédant les qualifications indiquées au paragraphe 1, parmi lesquelles les membres des groupes spéciaux seront choisis selon qu'il sera approprié. Cette liste comprendra la liste des personnes sans attaches avec des administrations nationales appelées à faire partie de groupes spéciaux établie le 30 novembre 1984 (IBDD, S31/9), ainsi que les listes, indicatives et autres, établies en vertu de l'un des accords visés, et les noms des personnes figurant sur ces dernières au moment de l'entrée en vigueur de l'Accord sur l'OMC y seront maintenus. Les Membres pourront périodiquement suggérer des noms de personnes ayant ou non des attaches avec des administrations nationales qui pourraient être inclus dans la liste indicative, en fournissant les renseignements pertinents sur la connaissance du commerce international et des secteurs ou questions relevant des accords visés que ces personnes possèdent, et ces noms seront ajoutés à la liste lorsque l'ORD aura donné son approbation. Pour chacune des personnes inscrites sur la liste, celle-ci indiquera les domaines spécifiques d'expérience ou de compétence de ces personnes pour les secteurs

ou questions relevant des accords visés.

5. Les groupes spéciaux seront composés de trois personnes, à moins que les parties au différend ne conviennent, dans un délai de 10 jours à compter de l'établissement du groupe spécial, que celui-ci sera composé de cinq personnes. Les Membres seront informés dans les moindres délais de la composition du groupe spécial.

6. Le Secrétariat proposera aux parties au différend des personnes désignées comme membres du groupe spécial. Les parties au différend ne s'opposeront pas à ces désignations, sauf pour des raisons contraignantes.

7. Si un accord sur la composition du groupe spécial n'intervient pas dans un délai de 20 jours après la date d'établissement du groupe, le Directeur général, à la demande

de l'une ou l'autre des parties et en consultation avec le Président de l'ORD et le Président du Comité ou Conseil compétent, déterminera la composition du groupe spécial en désignant les personnes qui lui paraissent les plus indiquées, conformément aux règles ou procédures spéciales ou additionnelles pertinentes de l'accord visé ou des accords visés qui sont invoqués dans le différend, après avoir consulté les parties au différend. Le Président de l'ORD informera les Membres de la composition du groupe spécial ainsi constitué au plus tard 10 jours après la date à laquelle il aura reçu une telle demande.

8. Les Membres s'engageront, en règle générale, à autoriser leurs fonctionnaires à faire partie de groupes spéciaux.

9. Les personnes appelées à faire partie de groupes spéciaux y siégeront à titre personnel et non en qualité de représentants d'un gouvernement ou d'une organisation. Les Membres ne leur donneront donc pas d'instructions et ne chercheront pas à les influencer en tant qu'individus en ce qui concerne les questions dont le groupe spécial est saisi.

[6]Dans le cas où une union douanière ou un marché commun est partie à un différend, cette disposition s'applique aux ressortissants de tous les pays membres de l'union douanière ou du marché commun.

10. En cas de différend entre un pays en développement Membre et un pays développé Membre, le groupe spécial comprendra, si le pays en développement Membre le demande, au moins un ressortissant d'un pays en développement Membre.

11. Les frais des personnes appelées à faire partie de groupes spéciaux, y compris les frais de déplacement et les indemnités de subsistance, seront mis à la charge du budget de l'OMC conformément aux critères qu'adoptera le Conseil général sur la base de recommandations du Comité du budget, des finances et de l'administration.

Article 9

Procédures applicables en cas de pluralité des plaignants

1. Dans les cas où plusieurs Membres demanderont l'établissement d'un groupe spécial en relation avec la même question, un seul groupe pourra être établi pour examiner leurs plaintes, en tenant compte des droits de tous les Membres concernés. Chaque fois que possible, il conviendra d'établir un seul groupe spécial pour examiner ces plaintes.

2. Le groupe spécial unique examinera la question et présentera ses constatations à l'ORD de manière à ne compromettre en rien les droits dont les parties au différend auraient joui si des groupes spéciaux distincts avaient examiné leurs plaintes respectives. Si l'une des parties au différend le demande, le groupe spécial présentera des rapports distincts concernant le différend en question. Les communications écrites de chacune des parties plaignantes seront mises à la disposition des autres et chacune aura le droit d'être présente lorsque l'une quelconque des autres exposera ses vues au groupe spécial.

3. Si plusieurs groupes spéciaux sont établis pour examiner des plaintes relatives à la même question, les mêmes personnes, dans toute la mesure du possible, feront partie de chacun de ces groupes et le calendrier des travaux des groupes spéciaux saisis de ces différends sera harmonisé.

Article 10
Tierces parties

1. Les intérêts des parties à un différend et ceux des autres Membres dans le cadre d'un accord visé invoqué dans le différend seront pleinement pris en compte dans la procédure des groupes spéciaux.
2. Tout Membre qui aura un intérêt substantiel dans une affaire portée devant un groupe spécial et qui en aura informé l'ORD (dénommé dans le présent mémorandum d'accord "tierce partie") aura la possibilité de se faire entendre par ce groupe spécial et de lui présenter des communications écrites. Ces communications seront également remises aux parties au différend et il en sera fait état dans le rapport du groupe spécial.

3. Les tierces parties recevront les communications présentées par les parties au différend à la première réunion du groupe spécial.

4. Si une tierce partie estime qu'une mesure qui a déjà fait l'objet de la procédure des groupes spéciaux annule ou compromet des avantages résultant pour elle d'un accord visé, ce Membre pourra avoir recours aux procédures normales de règlement des

différends prévues dans le présent mémorandum d'accord. Un tel différend sera, dans tous les cas où cela sera possible, porté devant le groupe spécial initial.

Article 11

Fonction des groupes spéciaux

La fonction des groupes spéciaux est d'aider l'ORD à s'acquitter de ses responsabilités au titre du présent mémorandum d'accord et des accords visés. En conséquence, un groupe spécial devrait procéder à une évaluation objective de la question dont il est saisi, y compris une évaluation objective des faits de la cause, de l'applicabilité des dispositions des accords visés pertinents et de la conformité des faits avec ces dispositions, et formuler d'autres constatations propres à aider l'ORD à faire des recommandations ou à statuer ainsi qu'il est prévu dans les accords visés. Le groupe spécial devrait avoir régulièrement des consultations avec les parties au différend et leur donner des possibilités adéquates d'élaborer une solution mutuellement satisfaisante.

Article 12

Procédure des groupes spéciaux

1. Les groupes spéciaux suivront les procédures de travail énoncées dans l'Appendice 3, à moins qu'ils n'en décident autrement après avoir consulté les parties au différend.

2. La procédure des groupes spéciaux devrait offrir une flexibilité suffisante pour que les rapports des groupes soient de haute qualité, sans toutefois retarder indûment les travaux des groupes.

3. Après avoir consulté les parties au différend, les personnes qui font partie du groupe spécial établiront dès que cela sera réalisable et, chaque fois que possible, au plus tard une semaine après que la composition et le mandat du groupe spécial auront été arrêtés, le calendrier des travaux de ce groupe, compte tenu des dispositions du paragraphe 9 de l'article 4, s'il y a lieu.

4. Lorsqu'il établira le calendrier de ses travaux, le groupe spécial ménagera aux parties au différend un délai suffisant pour rédiger leurs communications.

5. Les groupes spéciaux devraient fixer des délais de réponse précis en ce qui concerne les communications écrites des parties et les parties devraient les respecter.
6. Chaque partie au différend déposera ses communications écrites auprès du Secrétariat pour transmission immédiate au groupe spécial et à l'autre ou aux autres parties au différend. La partie plaignante présentera sa première communication avant celle de la partie défenderesse, à moins que le groupe spécial ne décide, en établissant le calendrier auquel il est fait référence au paragraphe 3 et après consultation des parties au différend, que les parties devraient présenter leurs premières communications simultanément. Lorsqu'il est prévu que les premières communications seront déposées successivement, le groupe spécial fixera un délai ferme pour la réception de la communication de la partie défenderesse. Toutes les communications écrites ultérieures seront présentées simultanément.

7. Dans les cas où les parties au différend ne seront pas arrivées à élaborer une solution mutuellement satisfaisante, le groupe spécial présentera ses constatations sous la forme

d'un rapport écrit à l'ORD. Dans ces cas, les groupes spéciaux exposeront dans leur rapport leurs constatations de fait, l'applicabilité des dispositions en la matière et les justifications fondamentales de leurs constatations et recommandations. Dans les cas où un règlement sera intervenu entre les parties au différend, le groupe spécial se bornera dans son rapport à exposer succinctement l'affaire et à faire savoir qu'une solution a été trouvée.

8. Afin de rendre la procédure plus efficace, le délai dans lequel le groupe spécial procédera à son examen, depuis la date à laquelle sa composition et son mandat auront été arrêtés jusqu'à celle à laquelle le rapport final sera remis aux parties au différend, ne dépassera pas, en règle générale, six mois. En cas d'urgence, y compris dans les cas où il s'agit de biens périssables, le groupe spécial s'efforcera de remettre son rapport aux parties au différend dans les trois mois.

9. Lorsque le groupe spécial estimera qu'il ne peut pas remettre son rapport dans un délai de six mois, ou de trois mois en cas d'urgence, il informera l'ORD par écrit des raisons de ce retard et lui indiquera dans quel délai il estime pouvoir remettre son rapport. En aucun cas, le délai compris entre l'établissement d'un groupe spécial et la distribution de son rapport aux Membres ne devrait dépasser neuf mois.

10. Dans le contexte de consultations portant sur une mesure prise par un pays en développement Membre, les parties pourront convenir d'étendre les délais fixés aux paragraphes 7 et 8 de l'article 4. Si, à l'expiration du délai indiqué, les parties qui ont pris part aux consultations ne peuvent pas convenir que celles-ci ont abouti, le Président de l'ORD décidera, après les avoir consultées, si ce délai doit être prolongé et, si tel est le cas, pour combien de temps. En outre, lorsqu'il examinera une plainte visant un pays en développement Membre, le groupe spécial ménagera à celui-ci un délai suffisant pour préparer et exposer son argumentation. Aucune action entreprise en application du présent paragraphe n'affectera les dispositions du paragraphe 1 de l'article 20 et du paragraphe 4 de l'article 21.

11. Dans les cas où une ou plusieurs des parties seront des pays en développement Membres, le rapport du groupe spécial indiquera expressément la façon dont il aura été tenu compte des dispositions pertinentes sur le traitement différencié et plus favorable pour les pays en développement Membres, qui font partie des accords visés et qui auront été invoquées par le pays en développement Membre au cours de la procédure de règlement des différends.

12. Le groupe spécial pourra, à tout moment, suspendre ses travaux à la demande de la partie plaignante, pendant une période qui ne dépassera pas 12 mois. En cas de

suspension, les délais fixés aux paragraphes 8 et 9 du présent article, au paragraphe 1 de l'article 20 et au paragraphe 4 de l'article 21 seront prolongés d'une durée égale à celle de la suspension des travaux. Si les travaux du groupe spécial ont été suspendus pendant plus de 12 mois, le pouvoir conféré pour l'établissement du groupe spécial deviendra caduc.

Article 13

Droit de demander des renseignements

1. Chaque groupe spécial aura le droit de demander à toute personne ou à tout organisme qu'il jugera approprié des renseignements et des avis techniques. Toutefois, avant de demander de tels renseignements ou avis à toute personne ou à tout organisme relevant de la juridiction d'un Membre, il en informera les autorités de ce Membre. Les Membres devraient répondre dans les moindres délais et de manière complète à toute

demande de renseignements présentée par un groupe spécial qui jugerait ces renseignements nécessaires et appropriés. Les renseignements confidentiels ne seront pas divulgués sans l'autorisation formelle de la personne, de l'organisme ou des autorités du Membre qui les aura fournis.

2. Les groupes spéciaux pourront demander des renseignements à toute source qu'ils jugeront appropriée et consulter des experts pour obtenir leur avis sur certains aspects de la question. A propos d'un point de fait concernant une question scientifique ou une autre question technique soulevée par une partie à un différend, les groupes spéciaux pourront demander un rapport consultatif écrit à un groupe consultatif d'experts. Les règles régissant l'établissement d'un tel groupe et les procédures de celui-ci sont énoncées dans l'Appendice 4.

Article 14

Caractère confidentiel

1. Les délibérations des groupes spéciaux seront confidentielles.

2. Les rapports des groupes spéciaux seront rédigés sans que les parties au différend soient présentes, au vu des renseignements fournis et des déclarations faites.

3. Les avis exprimés dans le rapport du groupe spécial par les personnes faisant partie de ce groupe seront anonymes.

Article 15

Phase de réexamen intérimaire

1. Après l'examen des communications et arguments oraux présentés à titre de réfutation, le groupe spécial remettra aux parties au différend les sections descriptives (éléments factuels et arguments) de son projet de rapport. Dans un délai fixé par le groupe spécial, les parties présenteront leurs observations par écrit.

2. Après l'expiration du délai fixé pour la réception des observations des parties au différend, le groupe spécial remettra à celles-ci un rapport intérimaire comprenant aussi bien les sections descriptives que ses constatations et conclusions. Dans un délai fixé par le groupe spécial, une partie pourra demander par écrit que celui-ci réexamine des aspects précis de son rapport intérimaire avant de distribuer le rapport final aux Membres. A la demande d'une partie, le groupe spécial tiendra une nouvelle réunion avec les parties pour examiner les questions identifiées dans les observations présentées par écrit. Si aucune observation n'est reçue d'une partie durant la période prévue à cet effet, le rapport intérimaire sera considéré comme étant le rapport final du groupe spécial et distribué dans les moindres délais aux Membres.

3. Les constatations du rapport final du groupe spécial comprendront un examen des arguments avancés durant la phase de réexamen intérimaire. La phase de réexamen intérimaire sera menée à bien dans le délai indiqué au paragraphe 8 de l'article 12.

Article 16

Adoption des rapports des groupes spéciaux

1. Afin que les Membres aient un délai suffisant pour examiner les rapports des groupes spéciaux, l'ORD n'examinera ces rapports, en vue de leur adoption, que 20 jours après la date de leur distribution aux Membres.

2. Les Membres ayant des objections au sujet du rapport d'un groupe spécial exposeront par écrit les raisons de leurs objections, afin que ces exposés soient distribués au moins 10 jours avant la réunion de l'ORD au cours de laquelle le rapport sera examiné.

3. Les parties à un différend auront le droit de participer pleinement à l'examen du rapport du groupe spécial par l'ORD et leurs vues seront dûment consignées.

4. Dans les 60 jours suivant la date de distribution du rapport d'un groupe spécial aux Membres, ce rapport sera adopté à une réunion de l'ORD[7], à moins qu'une partie au différend ne notifie formellement à l'ORD sa décision de faire appel ou que l'ORD ne décide par consensus de ne pas adopter le rapport. Si une partie a notifié sa décision de faire appel, le rapport du groupe spécial ne sera pas examiné par l'ORD, en vue de son adoption, avant l'achèvement de la procédure d'appel. Cette procédure d'adoption est sans préjudice du droit des Membres d'exprimer leurs vues sur le rapport d'un groupe spécial.

Article 17

Examen en appel

Organe d'appel permanent

1. Un organe d'appel permanent sera institué par l'ORD. Cet organe connaîtra des appels concernant des affaires soumises à des groupes spéciaux. Il sera composé de sept personnes, dont trois siégeront pour une affaire donnée. Les personnes faisant partie de l'Organe d'appel siégeront par roulement. Ce roulement sera déterminé dans les procédures

de travail de l'Organe d'appel.

2. L'ORD désignera les personnes qui feront partie de l'Organe d'appel. Leur mandat sera de quatre ans et, pour chacune, sera renouvelable une fois. Toutefois, les mandats de trois personnes tirées au sort parmi les sept personnes désignées immédiatement après l'entrée en vigueur de l'Accord sur l'OMC arriveront à expiration après deux ans. Dès qu'ils deviendront vacants, les postes seront repourvus. Une personne désignée pour remplacer une personne dont le mandat ne sera pas arrivé à expiration occupera le poste pendant la durée restante du mandat de son prédécesseur.

3. L'Organe d'appel comprendra des personnes dont l'autorité est reconnue, qui auront fait la preuve de leur connaissance du droit, du commerce international et des questions relevant des accords visés en général. Elles n'auront aucune attache avec une administration nationale. La composition de l'Organe d'appel sera, dans l'ensemble, représentative de celle de l'OMC. Toutes les personnes qui feront partie de l'Organe d'appel seront disponibles à tout moment et à bref délai et se maintiendront au courant des activités de l'OMC en matière de règlement des différends et de ses autres activités pertinentes. Elles ne participeront pas à l'examen d'un différend qui créerait un conflit d'intérêt direct ou indirect.

---

[7]S'il n'est pas prévu de réunion de l'ORD pendant cette période, à un moment qui permette de satisfaire aux prescriptions des paragraphes 1 et 4 de l'article 16, l'ORD tiendra une réunion à cette fin.

2. Seules les parties au différend, et non les tierces parties, pourront faire appel du rapport d'un groupe spécial. Les tierces parties qui auront informé l'ORD qu'elles ont un intérêt substantiel dans l'affaire conformément au paragraphe 2 de l'article 10 pourront présenter des communications écrites à l'Organe d'appel et avoir la possibilité de se faire entendre par lui.

3. En règle générale, la durée de la procédure, entre la date à laquelle une partie au différend notifiera formellement sa décision de faire appel et la date à laquelle l'Organe d'appel distribuera son rapport, ne dépassera pas 60 jours. Lorsqu'il établira son calendrier, l'Organe d'appel tiendra compte des dispositions du paragraphe 9 de l'article 4, s'il y a lieu. Lorsque l'Organe d'appel estimera qu'il ne peut pas présenter son rapport dans les 60 jours, il informera l'ORD par écrit des raisons de ce retard et lui indiquera dans quel délai il estime pouvoir présenter son rapport. En aucun cas, la procédure ne dépassera 90 jours.

4. L'appel sera limité aux questions de droit couvertes par le rapport du groupe spécial et aux interprétations du droit données par celui-ci.

5. L'Organe d'appel recevra le soutien administratif et juridique dont il aura besoin.

6. Les frais des personnes faisant partie de l'Organe d'appel, y compris les frais de déplacement et les indemnités de subsistance, seront mis à la charge du budget de l'OMC, conformément aux critères qu'adoptera le Conseil général sur la base de recommandations du Comité du budget, des finances et de l'administration.

Procédures pour l'examen en appel

9. L'Organe d'appel, en consultation avec le Président de l'ORD et le Directeur général, élaborera des procédures de travail qui seront communiquées aux Membres pour leur information.

10. Les travaux de l'Organe d'appel seront confidentiels. Les rapports de l'Organe d'appel seront rédigés sans que les parties au différend soient présentes et au vu des renseignements fournis et des déclarations faites.

11. Les avis exprimés dans le rapport de l'Organe d'appel par les personnes faisant partie de cet organe seront anonymes.

12. L'Organe d'appel examinera chacune des questions soulevées conformément au paragraphe 6 pendant la procédure d'appel.

13. L'Organe d'appel pourra confirmer, modifier ou infirmer les constatations et les conclusions juridiques du groupe spécial.

Adoption des rapports de l'Organe d'appel

14. Un rapport de l'Organe d'appel sera adopté par l'ORD et accepté sans condition par les parties au différend, à moins que l'ORD ne décide par consensus de ne pas adopter le rapport de l'Organe d'appel, dans les 30 jours suivant sa distribution aux Membres.[8] Cette procédure d'adoption est sans préjudice du droit des Membres d'exprimer leurs vues sur un rapport de l'Organe d'appel.

Article 18

Communications avec le groupe spécial ou l'Organe d'appel

1. Il n'y aura pas de communication *ex parte* avec le groupe spécial ou l'Organe d'appel en ce qui concerne les questions que l'un ou l'autre examine.

2. Les communications écrites présentées au groupe spécial ou à l'Organe d'appel seront traitées comme confidentielles, mais elles seront tenues à la disposition des parties au différend. Aucune disposition du présent mémorandum d'accord n'empêchera une partie à un différend de communiquer au public ses propres positions. Les Membres traiteront comme confidentiels les renseignements qui auront été communiqués par un autre Membre au groupe spécial ou à l'Organe d'appel et que ce Membre aura désignés comme tels. Une partie à un différend fournira aussi, si un Membre le demande, un résumé non confidentiel des renseignements contenus dans ses exposés écrits qui peuvent être communiqués au public.

Article 19

Recommandations d'un groupe spécial ou de l'Organe d'appel

1. Dans les cas où un groupe spécial ou l'Organe d'appel conclura qu'une mesure est incompatible avec un accord visé, il recommandera que le Membre concerné[9] la rende conforme audit accord.[10] Outre les recommandations qu'il fera, le groupe spécial ou l'Organe d'appel pourra suggérer au Membre concerné des façons de mettre en oeuvre ces recommandations.

2. Conformément au paragraphe 2 de l'article 3, dans leurs constatations et leurs

---

[8]S'il n'est pas prévu de réunion de l'ORD pendant cette période, celui-ci tiendra une réunion à cette fin.

[9]Le "Membre concerné" est la partie au différend à laquelle le groupe spécial ou l'Organe d'appel adressent leurs recommandations.

[10]Pour ce qui est des recommandations dans les affaires qui ne comportent pas de violation du GATT de 1994 ni de tout autre accord visé, voir l'article 26.

recommandations, le groupe spécial et l'Organe d'appel ne pourront pas accroître ou diminuer les droits et obligations énoncés dans les accords visés.

Article 20

Délais pour les décisions de l'ORD

A moins que les parties au différend n'en conviennent autrement, le délai entre la date à laquelle l'ORD établira le groupe spécial et celle à laquelle il examinera le rapport du groupe spécial ou de l'Organe d'appel en vue de son adoption ne dépassera pas, en règle générale, neuf mois dans les cas où il ne sera pas fait appel du rapport ou 12 mois dans les cas où il en sera fait appel. Dans les cas où soit le groupe spécial, soit l'Organe d'appel, aura pris des dispositions, conformément au paragraphe 9 de l'article 12 ou au paragraphe 5 de l'article 17, pour prolonger le délai pour la présentation de son rapport, le délai supplémentaire qu'il se sera accordé sera ajouté aux périodes susmentionnées.

Article 21

Surveillance de la mise en oeuvre des recommandations et décisions

1. Pour que les différends soient résolus efficacement dans l'intérêt de tous les Membres, il est indispensable de donner suite dans les moindres délais aux recommandations ou décisions de l'ORD.

2. Une attention particulière devrait être accordée aux questions qui affecteraient les intérêts des pays en développement Membres pour ce qui est des mesures qui auraient fait l'objet des procédures de règlement des différends.

3. A une réunion de l'ORD qui se tiendra dans les 30 jours[11] suivant la date d'adoption du rapport du groupe spécial ou de l'Organe d'appel, le Membre concerné informera l'ORD de ses intentions au sujet de la mise en oeuvre des recommandations et décisions de celui-ci. S'il est irréalisable pour un Membre de se conformer immédiatement aux recommandations et décisions, ce Membre aura un délai raisonnable pour le faire. Le délai raisonnable sera:

a) le délai proposé par le Membre concerné, à condition que ce délai soit approuvé par l'ORD; ou, en l'absence d'une telle approbation,

b) un délai mutuellement convenu par les parties au différend dans les 45 jours suivant la date d'adoption des recommandations et décisions; ou, en l'absence d'un tel accord,

c) un délai déterminé par arbitrage contraignant dans les 90 jours suivant la date d'adoption des recommandations et décisions.[12] Dans cette procédure

[11]S'il n'est pas prévu de réunion de l'ORD pendant cette période, celui-ci tiendra une réunion à cette fin.

[12]Si les parties ne parviennent pas à s'entendre sur le choix d'un arbitre dans un délai de 10 jours après que la question aura été soumise à arbitrage, le Directeur général désignera l'arbitre dans les 10 jours, après avoir consulté les parties.

4. Sauf dans les cas où le groupe spécial ou l'Organe d'appel aura prolongé, conformément au paragraphe 9 de l'article 12 ou au paragraphe 5 de l'article 17, le délai pour la présentation de son rapport, le délai entre la date à laquelle le groupe spécial a été établi par l'ORD et la date de détermination du délai raisonnable ne dépassera pas 15 mois, à moins que les parties au différend n'en conviennent autrement. Dans les cas où soit le groupe spécial, soit l'Organe d'appel, aura pris des dispositions pour prolonger le délai pour la présentation de son rapport, le délai supplémentaire qu'il se sera accordé sera ajouté au délai de 15 mois; il est entendu que, à moins que les parties au différend ne conviennent qu'il existe des circonstances exceptionnelles, le délai total ne dépassera pas 18 mois.

5. Dans les cas où il y aura désaccord au sujet de l'existence ou de la compatibilité avec un accord visé de mesures prises pour se conformer aux recommandations et décisions, ce différend sera réglé suivant les présentes procédures de règlement des différends, y compris, dans tous les cas où cela sera possible, avec recours au groupe spécial initial. Le groupe spécial distribuera son rapport dans les 90 jours suivant la date à laquelle il aura été saisi de la question. Lorsque le groupe spécial estimera qu'il ne peut pas présenter son rapport dans ce délai, il informera l'ORD par écrit des raisons de ce retard et lui indiquera dans quel délai il estime pouvoir présenter son rapport.

6. L'ORD tiendra sous surveillance la mise en oeuvre des recommandations ou décisions adoptées. La question de la mise en oeuvre des recommandations ou décisions pourra être soulevée à l'ORD par tout Membre à tout moment après leur adoption. A moins que l'ORD n'en décide autrement, la question de la mise en oeuvre des recommandations ou décisions sera inscrite à l'ordre du jour de la réunion de l'ORD après une période de six mois suivant la date à laquelle le délai raisonnable prévu au paragraphe 3 aura été fixée et restera inscrite à l'ordre du jour des réunions de l'ORD jusqu'à ce qu'elle soit résolue. Dix jours au moins avant chacune de ces réunions, le Membre concerné présentera à l'ORD un rapport de situation écrit indiquant où en est la mise en oeuvre des recommandations ou décisions.

7. S'il s'agit d'une affaire soulevée par un pays en développement Membre, l'ORD étudiera quelle suite il pourrait en outre y donner, qui soit appropriée aux circonstances.

8. S'il s'agit d'un recours déposé par un pays en développement Membre, en examinant quelles mesures il pourrait être approprié de prendre, l'ORD tiendra compte non seulement des échanges visés par les mesures en cause mais aussi de leur incidence sur l'économie des pays en développement Membres concernés.

Article 22

Compensation et suspension de concessions

1. La compensation et la suspension de concessions ou d'autres obligations sont des mesures temporaires auxquelles il peut être recouru dans le cas où les recommandations et décisions ne sont pas mises en oeuvre dans un délai raisonnable. Toutefois, ni la compensation ni la suspension de concessions ou d'autres obligations ne sont préférables à la mise en oeuvre intégrale d'une recommandation de mettre une mesure en conformité avec les accords visés. La compensation est volontaire et, si elle est accordée, elle sera compatible avec les accords visés.

2. Si le Membre concerné ne met pas la mesure jugée incompatible avec un accord visé

en conformité avec ledit accord ou ne respecte pas autrement les recommandations et décisions dans le délai raisonnable déterminé conformément au paragraphe 3 de l'article 21, ce Membre se prêtera, si demande lui en est faite et au plus tard à l'expiration du délai raisonnable, à des négociations avec toute partie ayant invoqué les procédures de règlement des différends, en vue de trouver une compensation mutuellement acceptable. Si aucune compensation satisfaisante n'a été convenue dans les 20 jours suivant la date à laquelle le délai raisonnable sera venu à expiration, toute partie ayant invoqué les procédures de règlement des différends pourra demander à l'ORD l'autorisation de suspendre, à l'égard du Membre concerné, l'application de concessions ou d'autres obligations au titre des accords visés.

3. Lorsqu'elle examinera les concessions ou autres obligations à suspendre, la partie plaignante appliquera les principes et procédures ci-après:

a) le principe général est le suivant: la partie plaignante devrait d'abord chercher à suspendre des concessions ou d'autres obligations en ce qui concerne le(s) même(s) secteur(s) que celui (ceux) dans lequel (lesquels) le groupe spécial ou l'Organe d'appel a constaté une violation ou autre annulation ou réduction d'avantages;

b) si cette partie considère qu'il n'est pas possible ou efficace de suspendre des concessions ou d'autres obligations en ce qui concerne le(s) même(s) secteur(s), elle pourra chercher à suspendre des concessions ou d'autres obligations dans d'autres secteurs au titre du même accord;

c) si cette partie considère qu'il n'est pas possible ou efficace de suspendre des concessions ou d'autres obligations en ce qui concerne d'autres secteurs au titre du même accord, et que les circonstances sont suffisamment graves, elle pourra chercher à suspendre des concessions ou d'autres obligations au titre d'un autre accord visé;

d) dans l'application des principes ci-dessus, cette partie tiendra compte des éléments suivants:

i) le commerce dans le secteur ou dans le cadre de l'accord au titre duquel le groupe spécial ou l'Organe d'appel a constaté une violation ou autre annulation ou réduction d'avantages, et l'importance de ce commerce pour cette partie;

ii) les éléments économiques plus généraux se rapportant à l'annulation ou à la réduction d'avantages et les conséquences économiques plus générales de la suspension de concessions ou d'autres obligations;

e) si cette partie décide de demander l'autorisation de suspendre des concessions ou d'autres obligations conformément aux alinéas b) ou c), elle en indiquera les raisons dans sa demande. En même temps que la demande sera transmise à l'ORD, elle sera aussi communiquée aux Conseils compétents et aussi, dans le cas d'une demande relevant de l'alinéa b), aux organes sectoriels compétents;

f) aux fins du présent paragraphe, le terme "secteur" désigne:

i) pour ce qui est des marchandises, toutes les marchandises;

ii) pour ce qui est des services, un secteur principal recensé dans la "Classification sectorielle des services", qui recense ces secteurs[14];

iii) pour ce qui est des aspects des droits de propriété intellectuelle qui touchent au commerce, chacune des catégories de droits de propriété intellectuelle visées dans la section 1, 2, 3, 4, 5, 6 ou 7 de la Partie II, ou les obligations résultant de la Partie III ou de la Partie IV de l'Accord sur les ADPIC;

g) aux fins du présent paragraphe, le terme "accord" désigne:

i) pour ce qui est des marchandises, les accords figurant à l'Annexe 1A de l'Accord sur l'OMC pris dans leur ensemble ainsi que les Accords commerciaux plurilatéraux dans la mesure où les parties au différend concernées sont parties à ces accords;

ii) pour ce qui est des services, l'AGCS;

iii) pour ce qui est des droits de propriété intellectuelle, l'Accord sur les ADPIC.

4. Le niveau de la suspension de concessions ou d'autres obligations autorisée par l'ORD sera équivalent au niveau de l'annulation ou de la réduction des avantages.

5. L'ORD n'autorisera pas la suspension de concessions ou d'autres obligations si un accord visé interdit une telle suspension.

6. Lorsque la situation décrite au paragraphe 2 se produira, l'ORD accordera, sur demande, l'autorisation de suspendre des concessions ou d'autres obligations dans un délai de 30 jours à compter de l'expiration du délai raisonnable, à moins qu'il ne décide par consensus de rejeter la demande. Toutefois, si le Membre concerné conteste le niveau de la suspension proposée, ou affirme que les principes et procédures énoncés au paragraphe 3 n'ont pas été suivis dans les cas où une partie plaignante a demandé l'autorisation de suspendre des concessions ou d'autres obligations conformément au paragraphe 3 b) ou c), la question sera soumise à arbitrage. Cet arbitrage sera assuré par le groupe spécial initial, si les membres sont disponibles, ou par un arbitre[15] désigné par le Directeur général, et sera mené à bien dans les 60 jours suivant la date à laquelle le délai raisonnable sera venu à expiration. Les concessions ou autres obligations ne seront pas suspendues pendant l'arbitrage.

7. L'arbitre[16], agissant en vertu du paragraphe 6, n'examinera pas la nature des concessions ou des autres obligations à suspendre, mais déterminera si le niveau de ladite suspension est équivalent au niveau de l'annulation ou de la réduction des avantages. L'arbitre pourra aussi déterminer si la suspension de concessions ou d'autres obligations proposée est autorisée en vertu de l'accord visé. Toutefois, si la question soumise à arbitrage comprend l'affirmation selon laquelle les principes et procédures énoncés au paragraphe 3 n'ont pas été suivis, l'arbitre examinera cette affirmation. Dans le cas où l'arbitre déterminera que ces principes et procédures n'ont pas été suivis, la partie plaignante les appliquera conformément au paragraphe 3. Les parties accepteront comme définitive la décision de l'arbitre et les parties concernées ne demanderont pas un second arbitrage.

L'ORD sera informé dans les moindres délais de cette décision et accordera, sur demande, l'autorisation de suspendre des concessions ou d'autres obligations dans les cas où la demande sera compatible avec la décision de l'arbitre, à moins que l'ORD ne décide par consensus de rejeter la demande.
8. La suspension de concessions ou d'autres obligations sera temporaire et ne durera que jusqu'à ce que la mesure jugée incompatible avec un accord visé ait été éliminée, ou que le Membre devant mettre en oeuvre les recommandations ou les décisions ait trouvé une solution à l'annulation ou à la réduction d'avantages, ou qu'une solution mutuellement satisfaisante soit intervenue. Conformément au paragraphe 6 de l'article 21, l'ORD continuera de tenir sous surveillance la mise en oeuvre des recommandations ou décisions adoptées, y compris dans les cas où une compensation aura été octroyée ou dans les cas où des concessions ou d'autres obligations auront été suspendues, mais où des recommandations de mettre une mesure en conformité avec les accords visés n'auront pas été mises en oeuvre.

9. Les dispositions des accords visés relatives au règlement des différends pourront être invoquées pour ce qui est des mesures affectant l'observation desdits accords prises par des gouvernements ou administrations régionaux ou locaux sur le territoire d'un Membre. Lorsque l'ORD aura déterminé qu'une disposition d'un accord visé n'a pas été observée, le Membre responsable prendra toutes mesures raisonnables en son pouvoir pour faire en sorte qu'elle le soit. Dans les cas où il n'aura pas été possible d'obtenir que cette disposition soit observée, les dispositions des accords visés et du présent mémorandum d'accord relatives à la compensation et à la suspension de concessions ou d'autres obligations seront d'application.[17]

Article 23

Renforcement du système multilatéral

1. Lorsque des Membres chercheront à obtenir réparation en cas de violation d'obligations ou d'annulation ou de réduction d'avantages résultant des accords visés, ou d'entrave à la réalisation d'un objectif desdits accords, ils auront recours et se conformeront aux règles et procédures du présent mémorandum d'accord.

2. Dans de tels cas, les Membres:

a) ne détermineront pas qu'il y a eu violation, que des avantages ont été annulés ou compromis ou que la réalisation d'un objectif des accords visés a été entravée si ce n'est en recourant au règlement des différends conformément aux règles et procédures du présent mémorandum d'accord, et établiront toute détermination de ce genre au regard des constatations contenues dans le rapport du groupe spécial ou de l'Organe d'appel adopté par l'ORD ou d'une décision arbitrale rendue au titre du présent mémorandum d'accord;

b) suivront les procédures énoncées à l'article 21 pour déterminer le délai raisonnable à ménager au Membre concerné pour lui permettre de mettre en oeuvre les recommandations et décisions; et

c) suivront les procédures énoncées à l'article 22 pour déterminer le niveau de la suspension de concessions ou d'autres obligations et obtenir l'autorisation de l'ORD, conformément à ces procédures, avant de suspendre des concessions

d'autres obligations résultant des accords visés au motif que le Membre en cause n'a pas mis en oeuvre les recommandations et décisions dans ce délai raisonnable.

Article 24

Procédures spéciales concernant les pays les moins avancés Membres

1. A tous les stades de la détermination des causes d'un différend et d'une procédure de règlement des différends concernant un pays moins avancé Membre, une attention particulière sera accordée à la situation spéciale des pays les moins avancés Membres. A cet égard, les Membres feront preuve de modération lorsqu'ils soulèveront des questions au titre des présentes procédures concernant un pays moins avancé Membre. S'il est constaté qu'une mesure prise par un pays moins avancé Membre a pour effet d'annuler ou de compromettre des avantages, les parties plaignantes feront preuve de modération lorsqu'elles demanderont une compensation ou l'autorisation de suspendre l'application de concessions ou d'autres obligations conformément aux présentes procédures.

2. Dans toute affaire soumise au règlement des différends concernant un pays moins avancé Membre pour laquelle aucune solution satisfaisante n'aura été trouvée au cours de consultations, le Directeur général ou le Président de l'ORD, à la demande d'un pays moins avancé Membre, offrira ses bons offices, sa conciliation et sa médiation en vue d'aider les parties à régler le différend, avant qu'une demande d'établissement de groupe spécial ne soit faite. Pour apporter ce concours, le Directeur général ou le Président de l'ORD pourra consulter toute source qu'il jugera appropriée.

Article 25

Arbitrage

1. Un arbitrage rapide dans le cadre de l'OMC, conçu comme un autre moyen de règlement des différends, peut faciliter la solution de certains différends concernant des questions clairement définies par les deux parties.

2. Sauf disposition contraire du présent mémorandum d'accord, le recours à un arbitrage sera subordonné à l'accord mutuel des parties qui conviendront des procédures à suivre. Les accords sur le recours à l'arbitrage seront notifiés à tous les Membres assez longtemps avant l'ouverture effective de la procédure d'arbitrage.

3. D'autres Membres ne pourront devenir parties à une procédure d'arbitrage qu'avec l'accord des parties qui sont convenues d'avoir recours à l'arbitrage. Les parties à la procédure conviendront de se conformer à la décision arbitrale. Les décisions arbitrales seront notifiées à l'ORD et au Conseil ou Comité de tout accord pertinent, où tout Membre pourra soulever toute question s'y rapportant.

4. Les articles 21 et 22 du présent mémorandum d'accord s'appliqueront *mutatis mutandis* aux décisions arbitrales.

Article 26

Non-violation

1. *Plaintes en situation de non-violation du type décrit au paragraphe 1 b) de l'article XXIII du GATT de 1994*

Lorsque les dispositions du paragraphe 1 b) de l'article XXIII du GATT de 1994 seront applicables à un accord visé, un groupe spécial ou l'Organe d'appel ne pourra statuer ni faire de recommandations que dans les cas où une partie au différend considérera qu'un avantage résultant pour elle directement ou indirectement de l'accord visé en l'espèce se trouve annulé ou compromis, ou que la réalisation de l'un des objectifs dudit accord est entravée du fait qu'un Membre applique une mesure, contraire ou non aux dispositions dudit accord. Dans les cas et dans la mesure où cette partie considérera, et où un groupe spécial ou l'Organe d'appel déterminera, que l'affaire concerne une mesure qui n'est pas contraire aux dispositions d'un accord visé auquel les dispositions du paragraphe 1 b) de l'article XXIII du GATT de 1994 sont applicables, les procédures énoncées dans le présent mémorandum d'accord seront d'application, sous réserve de ce qui suit:

a) la partie plaignante présentera une justification détaillée à l'appui de toute plainte concernant une mesure qui n'est pas contraire à l'accord visé en l'espèce;

b) dans les cas où il a été constaté qu'une mesure annule ou compromet des avantages résultant de l'accord visé en l'espèce ou entrave la réalisation des objectifs dudit accord, sans qu'il y ait violation de celui-ci, il n'y a pas obligation de la retirer. Toutefois, dans ces cas, le groupe spécial ou l'Organe d'appel recommandera que le Membre concerné procède à un ajustement mutuellement satisfaisant;

c) nonobstant les dispositions de l'article 21, l'arbitrage prévu au paragraphe 3 de l'article 21 pourra, à la demande de l'une ou l'autre des parties, inclure une détermination du niveau des avantages qui ont été annulés ou compromis, et des suggestions concernant les moyens d'arriver à un ajustement mutuellement satisfaisant; ces suggestions ne seront pas contraignantes pour les parties au différend;

d) nonobstant les dispositions du paragraphe 1 de l'article 22, la compensation pourra faire partie de l'ajustement mutuellement satisfaisant qui réglera définitivement le différend.

2. *Plaintes du type décrit au paragraphe 1 c) de l'article XXIII du GATT de 1994*

Lorsque les dispositions du paragraphe 1 c) de l'article XXIII du GATT de 1994 seront applicables à un accord visé, un groupe spécial ne pourra statuer ni faire de recommandations que dans les cas où une partie considérera qu'un avantage résultant pour elle directement ou indirectement de l'accord visé en l'espèce se trouve annulé ou compromis, ou que la réalisation de l'un des objectifs dudit accord est entravée du fait qu'il existe une situation autre que celles auxquelles les dispositions du paragraphe 1 a) et b) de l'article XXIII du GATT de 1994 sont applicables. Dans les cas et dans la mesure où cette partie considérera, et où un groupe spécial déterminera, que la question est visée par le présent paragraphe, les procédures énoncées dans le présent mémorandum d'accord s'appliqueront uniquement

jusqu'au point de la procédure où le rapport du groupe spécial a été distribué aux Membres inclusivement. Les règles et procédures de règlement des différends énoncées dans la Décision du 12 avril 1989 (IBDD, S36/64-70) s'appliqueront à l'examen du rapport en vue de son adoption, à la surveillance et à la mise en oeuvre des recommandations et décisions. Les dispositions ci-après seront aussi d'application:

a) la partie plaignante présentera une justification détaillée à l'appui de tout argument avancé au sujet de questions visées dans le présent paragraphe;

b) dans une affaire concernant des questions visées par le présent paragraphe, si un groupe spécial constate que l'affaire fait aussi intervenir des questions de règlement des différends autres que celles qui sont visées par le présent paragraphe, il distribuera un rapport sur ces questions à l'ORD et un rapport distinct sur les questions relevant du présent paragraphe.

Article 27

Attributions du Secrétariat

1. Le Secrétariat sera chargé d'aider les groupes spéciaux, notamment en ce qui concerne les aspects juridiques, historiques et procéduraux des questions traitées, et d'offrir des services de secrétariat et un soutien technique.

2. A la demande d'un Membre, le Secrétariat lui apportera son concours dans le règlement d'un différend, mais il sera peut-être aussi nécessaire de donner des avis et une aide juridiques additionnels aux pays en développement Membres en ce qui concerne le règlement des différends. A cette fin, le Secrétariat mettra à la disposition de tout pays en développement Membre qui le demandera un expert juridique qualifié des services de coopération technique de l'OMC. Cet expert aidera le pays en développement Membre d'une manière qui permette de maintenir l'impartialité du Secrétariat.

3. Le Secrétariat organisera des stages de formation spéciaux à l'intention des Membres intéressés, qui porteront sur les présentes procédures et les pratiques de règlement des différends, de manière à permettre aux experts des Membres d'être mieux informés en la matière.

APPENDICE 1

ACCORDS VISES PAR LE MEMORANDUM D'ACCORD

A) Accord instituant l'Organisation mondiale du commerce

B) Accords commerciaux multilatéraux

Annexe 1A: Accords multilatéraux sur le commerce des marchandises
Annexe 1B: Accord général sur le commerce des services
Annexe 1C: Accord sur les aspects des droits de propriété intellectuelle qui touchent au commerce

Annexe 2: Mémorandum d'accord sur les règles et procédures régissant le règlement des différends

C) Accords commerciaux plurilatéraux

Annexe 4: Accord sur le commerce des aéronefs civils
Accord sur les marchés publics
Accord international sur le secteur laitier
Accord international sur la viande bovine

L'applicabilité du présent mémorandum d'accord aux Accords commerciaux plurilatéraux sera subordonnée à l'adoption, par les parties à chacun des accords, d'une décision établissant les modalités d'application du Mémorandum d'accord à l'accord en question, y compris toute règle ou procédure spéciale ou additionnelle à inclure dans l'Appendice 2, telle qu'elle aura été notifiée à l'ORD.

APPENDICE 2

REGLES ET PROCEDURES SPECIALES OU ADDITIONNELLES CONTENUES DANS LES ACCORDS VISES

Règles et procédures	*Accord*
11.2	Accord sur l'application des mesures sanitaires et phytosanitaires
2.14, 2.21, 4.4, 5.2, 5.4, 5.6, 6.9, 6.10, 6.11, 8.1 à 8.12	Accord sur les textiles et les vêtements
14.2 à 14.4, Annexe 2	Accord sur les obstacles techniques au commerce
17.4 à 17.7	Accord sur la mise en oeuvre de l'article VI du GATT de 1994
19.3 à 19.5, 3, 9, 21	Accord sur la mise en oeuvre de l'article VII du GATT de 1994 Annexe II.2 f),
4.2 à 4.12, 6.6, 7.2 8.5, note 35, 24.4, Annexe V	Accord sur les subventions et les mesures compensatoires à 7.10, 27.7,
XXII:3, XXIII:3	Accord général sur le commerce des services
4	Annexe sur les services financiers
4	Annexe sur les services de transport aérien
1 à 5	Décision sur certaines procédures de règlement des différends établies aux fins de l'AGCS

La liste des règles et procédures figurant dans le présent appendice comprend des dispositions dont une partie seulement peut être pertinente dans ce contexte.

Règles ou procédures spéciales ou additionnelles contenues dans les Accords commerciaux plurilatéraux, telles qu'elles auront été déterminées par les organes

compétents pour chacun des accords et notifiées à l'ORD

APPENDICE 3

PROCEDURES DE TRAVAIL

1. Pour mener ses travaux, le groupe spécial suivra les dispositions pertinentes du présent mémorandum d'accord. En outre, les procédures de travail ci-après seront d'application.

2. Le groupe spécial se réunira en séance privée. Les parties au différend, et les parties intéressées, n'assisteront aux réunions que lorsque le groupe spécial les y invitera.

3. Les délibérations du groupe spécial et les documents qui lui auront été soumis resteront confidentiels. Aucune disposition du présent mémorandum d'accord n'empêchera une partie à un différend de communiquer au public ses propres positions. Les Membres traiteront comme confidentiels les renseignements qui auront été communiqués par un autre Membre au groupe spécial et que ce Membre aura désignés comme tels. Dans les cas où une partie à un différend communiquera au groupe spécial une version confidentielle de ses exposés écrits, elle fournira aussi, si un Membre le demande, un résumé non confidentiel des renseignements contenus dans ses exposés qui peuvent être communiqués au public.

4. Avant la première réunion de fond du groupe spécial avec les parties, les parties au différend feront remettre au groupe spécial des exposés écrits dans lesquels elles présenteront les faits de la cause et leurs arguments respectifs.

5. A sa première réunion de fond avec les parties, le groupe spécial demandera à la partie qui a introduit la plainte de présenter son dossier, puis, pendant la même séance, la partie mise en cause sera invitée à exposer ses vues.

6. Toutes les tierces parties qui auront informé l'ORD de leur intérêt dans l'affaire seront invitées par écrit à présenter leurs vues au cours d'une séance de la première réunion de fond du groupe spécial réservée à cette fin. Toutes ces tierces parties pourront être présentes pendant toute cette séance.

7. Les réfutations formelles seront présentées lors d'une deuxième réunion de fond du groupe spécial. La partie mise en cause aura le droit de prendre la parole avant la partie plaignante. Les parties présenteront des réfutations écrites au groupe spécial avant cette réunion.

8. Le groupe spécial pourra à tout moment poser des questions aux parties et leur demander de donner des explications, soit lors d'une réunion avec elles, soit par écrit.

9. Les parties au différend, ainsi que toute tierce partie invitée à exposer ses vues conformément à l'article 10, mettront à la disposition du groupe spécial une version écrite de leurs déclarations orales.

10. Afin de garantir une totale transparence, les parties seront présentes lors des exposés, réfutations et déclarations dont il est fait mention aux paragraphes 5 à 9. De plus, les exposés écrits de chaque partie, y compris les observations sur la partie descriptive du rapport et les réponses aux questions posées par le groupe spécial, seront mis à la disposition de l'autre partie ou des autres parties.

11. Toute procédure additionnelle propre au groupe spécial.
12. Calendrier proposé pour le travail du groupe spécial:

a) Réception des premiers exposés écrits des parties:

3-6 semaines	_____	partie plaignante:	1)
2-3 semaines	_____	partie mise en cause:	2)
1-2 semaines	_____	Date, heure et lieu de la première réunion de fond avec les parties; séance avec les tierces parties:	b)
2-3 semaines	_____	Réception des réfutations écrites des parties:	c)
1-2 semaines	_____	Date, heure et lieu de la deuxième réunion de fond avec les parties:	d)
2-4 semaines	_____	Remise de la partie descriptive du rapport aux parties:	e)
2 semaines	_____	Réception des observations des parties sur la partie descriptive du rapport:	f)
2-4 semaines	_____	Remise aux parties du rapport intérimaire, y compris les constatations et conclusions:	g)

h) Délai dont la partie dispose pour

_____	1 semaine	demander un réexamen d'une ou plusieurs parties du rapport:
2 semaines	_____	Période prévue pour le réexamen par le groupe spécial, y compris éventuellement réunion supplémentaire avec les parties: i)
2 semaines	_____	Remise du rapport final aux parties au différend: j)
3 semaines	_____	Distribution du rapport final aux Membres: k)

Le calendrier ci-dessus pourra être modifié en cas d'imprévu. Des réunions supplémentaires avec les parties seront organisées si besoin est.

APPENDICE 4

GROUPES CONSULTATIFS D'EXPERTS

Les règles et procédures ci-après s'appliqueront aux groupes consultatifs d'experts établis conformément aux dispositions du paragraphe 2 de l'article 13.

1. Les groupes consultatifs d'experts relèvent du groupe spécial. Leur mandat et le détail de leurs procédures de travail seront arrêtés par le groupe spécial, auquel ils feront rapport.

2. La participation aux travaux des groupes consultatifs d'experts sera limitée à des personnes ayant des compétences et une expérience professionnelles reconnues dans le domaine considéré.

3. Aucun ressortissant des parties au différend ne pourra être membre d'un groupe consultatif d'experts sans l'accord mutuel desdites parties, sauf dans des circonstances exceptionnelles où le groupe spécial considérera qu'il n'est pas possible de disposer d'une autre manière des connaissances scientifiques spécialisées qui sont nécessaires. Les fonctionnaires d'Etat des parties au différend ne pourront pas être membres d'un groupe consultatif d'experts. Les membres des groupes consultatifs d'experts en feront partie à titre personnel et non en qualité de représentant d'un gouvernement ou d'une organisation. Les gouvernements et les organisations ne leur donneront donc pas d'instructions en ce qui concerne les questions dont le groupe consultatif d'experts est saisi.

4. Les groupes consultatifs d'experts pourront consulter toute source qu'ils jugeront appropriée et lui demander des renseignements et des avis techniques. Avant de demander de tels renseignements ou avis à une source relevant de la juridiction d'un Membre, ils en informeront le gouvernement de ce Membre. Tout Membre répondra dans les moindres délais et de manière complète à toute demande de renseignements présentée par un groupe consultatif d'experts qui jugera ces renseignements nécessaires et appropriés.

5. Les parties à un différend auront accès à tous les renseignements pertinents qui auront été communiqués à un groupe consultatif d'experts, sauf s'ils sont de nature confidentielle. Les renseignements confidentiels communiqués à un groupe consultatif d'experts ne seront pas divulgués sans l'autorisation formelle du gouvernement, de l'organisation ou de la personne qui les aura fournis. Dans les cas où ces renseignements seront demandés à un groupe consultatif d'experts, mais où leur divulgation par celui-ci ne sera pas autorisée, il en sera remis un résumé non confidentiel par le gouvernement, l'organisation ou la personne qui les aura fournis.

6. Le groupe consultatif d'experts soumettra un projet de rapport aux parties au différend en vue de recueillir leurs observations et d'en tenir compte, selon qu'il sera approprié, dans le rapport final, qui sera également remis aux parties au différend lorsqu'il sera soumis au groupe spécial. Le rapport final du groupe consultatif d'experts aura uniquement valeur d'avis.

ACCORD GENERAL SUR LES TARIFS

DOUANIERS ET LE COMMERCE

RESTRICTED

L/6182
5 juin 1987

Distribution limitée

Original: français

ACCESSION DE L'ALGERIE

La Mission permanente de l'Algérie a fait parvenir au secrétariat la communication ci-après en date du 3 juin 1987.

La Mission permanente de la République algérienne démocratique et populaire auprès de l'Office des Nations Unies et des organisations internationales en Suisse, présente ses compliments au Directeur général de l'Accord général sur les tarifs douaniers et le commerce et comme suite à la déclaration faite le 14 mai au Conseil des représentants par la délégation algérienne, a l'honneur de l'informer que le gouvernement algérien est disposé à procéder à l'examen du régime de politique commerciale et entamer les négociations tarifaires avec les parties contractantes intéressées.

Sur la base de ce qui précède la Mission permanente d'Algérie saurait gré des dispositions que le Conseil voudrait bien prendre pour donner suite à cette demande.

RESTRICTED

L/1396
28 novembre 1960

Distribution limitée

ACCORD GENERAL SUR LES TARIFS DOUANIERS ET LE COMMERCE

APPLICATION DE L'ACCORD GENERAL AUX TERRITOIRES QUI ACQUIERENT L'AUTONOMIE DANS LA CONDUITE DE LEURS RELATIONS COMMERCIALES

Recommandation du 18 novembre 1960

CONSIDERANT que l'article XXVI, paragraphe 5, alinéa c), de l'Accord général prévoit que si un territoire auquel les dispositions de l'Accord général ont été appliquées acquiert une autonomie complète dans la conduite de ses relations commerciales extérieures et pour les autres questions qui font l'objet dudit Accord, ce territoire peut être réputé partie contractante à cet Accord;

CONSIDERANT que les PARTIES CONTRACTANTES ont adopté, à la date du 1er novembre 1957, une recommandation déterminant la procédure à suivre lorsque des territoires ont ainsi acquis une autonomie complète;

CONSIDERANT que plusieurs territoires dont certaines parties contractantes assuraient la représentation dans les affaires internationales et auxquels elles appliquaient l'Accord général, ont récemment acquis cette autonomie complète; considérant également que le Secrétaire exécutif a engagé, conformément à la procédure susmentionnée, des consultations avec les gouvernements de ces territoires récemment promus à l'indépendance;

CONSIDERANT en outre que d'autres territoires peuvent acquérir prochainement cette autonomie complète;

RECONNAISSANT que les gouvernements des territoires qui viennent d'accéder à l'indépendance devront normalement disposer d'un certain temps pour étudier leur politique commerciale future et la question de leur position vis-à-vis de l'Accord général; reconnaissant qu'il est souhaitable que les dispositions de l'Accord général continuent pendant ce temps d'être appliquées aux échanges commerciaux entre ces territoires et les parties contractantes au GATT;

Les PARTIES CONTRACTANTES

RECOMMANDENT que les parties contractantes continuent d'appliquer de fait les dispositions de l'Accord général dans leurs relations avec tout territoire qui vient d'acquérir une autonomie complète dans la conduite de ses relations commerciales extérieures et pour les autres questions qui font l'objet dudit Accord, et cela pendant une période de deux ans à compter de la date d'acquisition de cette autonomie, sous réserve que le territoire en question continue également d'appliquer de fait les dispositions de l'Accord général auxdites parties contractantes.

RESTRICTED

L/1396
28 November 1960

Limited Distribution

GENERAL AGREEMENT ON TARIFFS AND TRADE

APPLICATION OF THE GENERAL AGREEMENT TO TERRITORIES WHICH ACQUIRE AUTONOMY IN COMMERCIAL MATTERS

Recommendation of 18 November 1960

CONSIDERING that paragraph 5(c) of Article XXVI of the General Agreement provides that if a territory, in respect of which the General Agreement has been applied, acquires full autonomy in the conduct of its external commercial relations and of other matters provided for in the Agreement such territory may be deemed to be a contracting party;

CONSIDERING that the CONTRACTING PARTIES, on 1 November 1957, adopted a recommendation as to procedure to be followed in cases in which a territory has acquired such full autonomy;

CONSIDERING that a number of territories, for which certain contracting parties had international responsibility and to which they applied the General Agreement, have recently acquired such full autonomy and that the Executive Secretary has entered into consultations in accordance with the said procedure with the governments of these newly-independent territories;

CONSIDERING further that other territories may acquire such full autonomy in the near future; and

RECOGNIZING that the governments of newly-independent territories will normally require some time to consider their future commercial policy and the question of their relations with the General Agreement, and that it is desirable that meanwhile the provisions of the General Agreement should continue to be applied to trade between these territories and the contracting parties to the GATT;

The CONTRACTING PARTIES

RECOMMEND that contracting parties should continue to apply de facto the General Agreement in their relations with any territory which has acquired full autonomy in the conduct of its external commercial relations and of other matters provided for in the General Agreement, for a period of two years from the date on which such autonomy was acquired, provided that the territory continues to apply de facto the Agreement to them.

GENERAL AGREEMENT ON TARIFFS AND TRADE

ACCORD GENERAL SUR LES TARIFS DOUANIERS ET LE COMMERCE

RESTRICTED
L/1724/Add.9
25 October 1962
Limited Distribution

NEWLY-INDEPENDENT STATES

Status under Recommendations of 18 November 1960 and 9 December 1961

Addendum

1. The Executive Secretary has been advised by the French Government that France recognized the independence of Algeria by the Declaration of 3 July 1962 and that Algeria acquired on that date full autonomy in the conduct of its external commercial relations and of the other matters provided for in the General Agreement (Article XXVI:5(c)). Therefore, Algeria should be added to the list of territories in document L/1724 to which the Recommendation of 18 November 1960 is applicable. The expiry date for Algeria is 3 July 1964.

2. As advised in GATT/AIR/302, the United Nations Trusteeship Agreement in respect of Ruanda-Urundi was terminated on 1 July 1962, and on that date the territory was divided into two independent and sovereign States called Rwanda and Burundi. These two States should also be added to the list of territories to which the Recommendation of 18 November 1960 is applicable. The expiry date for Rwanda and Burundi is 1 July 1964.

NOUVEAUX ETATS INDEPENDANTS

Situation de ces Etats conformément aux Recommandations du 18 novembre 1960 et du 9 décembre 1961

Addendum

1. Le Secrétaire exécutif a été informé par le gouvernement français que la France avait reconnu l'indépendance de l'Algérie par la Déclaration du 3 juillet 1962 et qu'à cette date l'Algérie avait acquis l'autonomie complète dans la conduite de ses relations commerciales extérieures et pour les autres questions qui font l'objet de l'Accord général (article XXVI:5 c)). En conséquence, l'Algérie doit être ajoutée à la liste des territoires qui figure au document L/1724 auxquels la Recommandation du 18 novembre 1960 est applicable. Pour l'Algérie, la date d'expiration est le 3 juillet 1964.

2. Ainsi qu'il a été indiqué dans le télégramme par avion GATT/AIR/302, l'Accord de tutelle des Nations Unies concernant le Ruanda-Urundi a pris fin le 1er juillet 1962, date à laquelle ce territoire a été divisé en deux Etats indépendants et souverains, appelés Rwanda et Burundi. Ces deux Etats doivent également être ajoutés à la liste des territoires auxquels la Recommandation du 18 novembre 1960 est applicable. Pour le Rwanda et le Burundi, la date d'expiration est le 1er juillet 1964.

GENERAL AGREEMENT ON TARIFFS AND TRADE

ACCORD GENERAL SUR LES TARIFS DOUANIERS ET LE COMMERCE

RESTRICTED

L/2249
17 July 1964

Limited Distribution

STATUS OF ALGERIA

De Facto Application of the GATT

The Government of Algeria has requested an extension of the time-limit for the de facto application of the GATT pursuant to the Recommendation of 18 November 1960. Accordingly, pursuant to the Recommendation of 9 December 1961, the expiry date for Algeria is now 3 July 1965.

STATUT DE L'ALGERIE

Application de facto de l'Accord général

Le gouvernement algérien a demandé la prorogation de l'application de facto de l'Accord général conformément à la Recommandation du 18 novembre 1960. En conséquence, conformément à la Recommandation du 9 décembre 1961, la date d'expiration du régime d'application de facto pour l'Algérie est maintenant le 3 juillet 1965.

قائمة المصادر والمراجع

- المصادر:

أ) القوانين:

1) القانون 86-14 المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب مؤرخ في 19 أوت 1986، ج ر العدد 35، سنة 1986.

2) القانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، ج ر العدد 34، لسنة 1986.

3) القانون 88-25 مؤرخ في 12 يوليو 1988 يتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، ج ر العدد 28، السنة 1988.

4) القانون 90-10 مؤرخ في 14 أفريل 1990 يتعلق بالنقد والقرض، ج ر العدد 16، السنة 1990.

5) القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، ج ر العدد 16، لسنة 1990.

6) القانون رقم 90-16 مؤرخ في 7 غشت 1990يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1990، ج ر العدد 34، سنة 1990.

7) القانون 91-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 يتعلق بالنقد والقرض، ج ر العدد 16، سنة 1990.

ب) الأوامر:

8) الأمر 96-06 المؤرخ في 10 يناير 1996 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير، ج ر العدد 03 سنة 1996.

9) الأمر 03/01 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر العدد 47، سنة 2001.

10) الأمر 03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، ج ر العدد 43، سنة 2003.

11) الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، ج ر العدد 52، لسنة 2003.

12) الأمر رقم 06-08 مؤرخ في 15 يوليو 2006، المتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر العدد 47، سنة 2006.

13) الأمر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ج ر العدد 44، سنة 2009.
14) الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 يعدل ويتمم الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، ج ر العدد 50، لسنة 2010.

ت) **المراسيم**:

15) المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 يتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية، ج ر عدد 12 لسنة 1991.
16) المرسوم التشريعي 93-12 مؤرخ في 5 أكتوبر 1993 يتعلق بترقية الاستثمار، ج ر العدد 64، سنة 1993.
17) المرسوم التنفيذي 94-207 المؤرخ في 16 جويلية 1994 يحدد صلاحيات وزير التجارة، ج ر العدد 47، سنة 1994.
18) المرسوم التنفيذي 96-93 المؤرخ في 3 مارس 1996 المتضمن إنشاء غرفة التجارة والصناعة، ج ر عدد 16، سنة 1996.
19) المرسوم الرئاسي رقم 97-341 مؤرخ في 13 سبتمبر 1997، المتضمن انضمام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مع التحفظ إلى اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية المؤرخة في 09 سبتمبر 1886 والمتممة في باريس في 4 مايو 1896 والمعدلة ببرلين في 13 نوفمبر 1908، والمتممة ببرن في 20 مارس 1914 والمعدلة بروما في 2 يونيو 1928 وبروكسل في 26 يونيو 1948 واستكهولم في 14 يوليو 1967 وباريس في 24 يوليو 1971 والمعدلة في 28 سبتمبر 1979، ج ر العدد61، سنة 1997.

20) المرسوم التنفيذي 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها، ج ر العدد 39، سنة 2004.
21) المرسوم الرئاسي 05-159 المؤرخ في 27 أفريل 2005، المتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة

الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرىـــ المُوقّع في فالنسيا يوم 22 أفريل 2002 وكذا ملاحقه من 1 إلى 6 والبروتوكولات من 1 إلى 7 والوثيقة النهائية المرفقة به، ج ر العدد 31، سنة 2001.

- المراجع:

أ) الكتب:

أ1) الكتب العامة:

22) أسماء مولاي، النظام الجمركي في ظل قانون التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بدون طبعة، الجزائر، 2013.

23) بن زغيوة محمد، النظام التجاري الدولي وحقوق الدول النامية، دار النعمان للطباعة والنشر، بدون طبعة، الجزائر، 2013.

24) جعفر عبد السلام، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية،ط6، القاهرة، 1996.

25) رامز محمد عمار، الوجيز في المنظمات الدولية، مطبعة البريستول، ط1، لبنان، 2003.

26) رعد الصرف، أساليب التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الثاني، ط1، دار الرضا للنشر، دمشق، 2001.

27) سهيل حسين الفتلاوي، مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010.

28) محمد السانوسي شحاتة، التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقيات الجات، دار الفكر الجامعي، ط1، الأسكندرية، 2006.

29) محمد المجذوب، التنظيم الدولي، المجلد الأول، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، 2010.

30) عمر سعد الله، قانون التجارة الدولية، دار هومة للطباعة النشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2007.

31) يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دارهومة للطباعة والنشر والتوزيع، بدون طبعة، الجزائر، 2010.

أ2) الكتب المتخصّصة:

32) سامي أحمد مراد، دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية في رفع كفاءة أداء الخدمات المصرفية، المكتب العربي للمعارف، ط1، القاهرة، 2005.

33) سامية فلياشي، الإنتقال من GATT إلى OMC وأثرها في اقتصاديات الدول النامية، بدون طبعة، الجزائر، 2013.

34) سمير لقماني، منظمة التجارة العالمية آثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، الرياض، 2003.

35) سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2006.

36) عاطف السيد، الجات والعالم الثالث، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2002.

37) عبد الملك عبد الرحمن مطهر، الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية، دار شتات للنشر والبرمجيات، بدون طبعة، القاهرة، 2009.

38) عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية، ط1، الجزائر، 2007.

39) فريد بن يحي، الاقتصاد الجزائري الرهانات وشروط انضمامه للمنظمة العالمية للتجارة، دار الهدى، بدون طبعة، 2009.

40) محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 2008.

41) مروك نصر الدين، تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية، دار هومة، ط1، الجزائر، 2005.

42) مصطفى سلامة، منظمة التجارة العالمية، النظام الدولي للتجارة الدولية، دار الجامعة الجديدة، ط1، الإسكندرية، 2006.

43) ناصر دادي عدون، أ. متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، بدون طبعة، الجزائر،2003.

ب) المقالات:

ب1) المقالات الأكاديمية:

44) أحلام بوعبدلي، البنوك التجارية الجزائرية والمنافسة في ظل البيئة المصرفية المعاصرة، دراسة حالة بنكي القرض الشعبي الجزائري والتنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد08، سنة 2008.

45) بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 6، سنة 2008.

46) برحومة عبد الحميد، الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 وأثرها على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 06، سنة 2006.

47) جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 11، 2012.

48) زيدان محمد، الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الجهاز المصرفي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 03، 2004.

49) عياش قويدر، أ.ابراهيمي عبد الله، آثار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد02،2005.

50) فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 11، 2012.

51) ناصر دادي عدون، متناوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، العدد 03، جامعة ورقلة، سنة 2004.

52) نهاد عبد الكريم أحمد العبيدي، جولة أوروغواي وانعكاساتها على الاقتصادات العربية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 6، العدد 18، سنة 2010.

ب2) المقالات الصحفية :

53) اسماعيل ضيف، ملف انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة مكسب قومي أم انتحار اقتصادي، جريدة أخبار اليوم، الصادرة يوم الخميس 16 أكتوبر 2014، العدد 2284.

54) إيمان م، الجزائر تنضم رسميا إلى منظمة التجارة نهاية أكتوبر، جريدة البلاد، العدد 4499، الصادرة في 03 سبتمبر 2014.

55) بلقاسم حوام، 15 ألف احتجاج يلهب الشارع سنويا، جريدة الشروق الجزائرية، الصادرة يوم الخميس 26 فيفري 2015، العدد 4660.

56) سعد الباتول، عمارة بن يونس : الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أضحى حتمية، جريدة الشروق الجزائرية، الصادرة في 21 جانفي 2015، العدد 4624.

57) عبد الله ندور، الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية تسونامي يهدّد الاقتصاد الوطني، جريدة البلاد الجزائرية، الصادرة في 09 جويلية 2014، العدد 4453.

ت) الرسائل والمذكرات:

58) أوشن ليلى، الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في قانون التعاون الدولي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2010-2011.

59) بن عيسى شافية، آثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2010-2011.

60) بوشمال عبد الرؤوف، التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011-2012.

61) حنان تيغزة، علاقة الرقابة البيروقراطية بفعالية التنظيم الصناعي بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012-2013.

62) خزندار وردة، تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012.

63) درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي – حالة الجزائر – 1990–2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2006/2005.
64) دليلة طالب، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة لنيل شاهدة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2006–2007.
65) زنداقي سهيلة، آثار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في قانون النقل، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2003–2004.
66) زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في المالية الدولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، 2010–2011.
67) طاشت الطاهر، انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الجمارك الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في قانون الأعمال، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013.
68) عبد الغفار غطاس، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009–2010.
69) عريبي مريم، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013–2014.
70) فتحي نسيمة، الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013–2013.
71) ليلى حسيني، بيروقراطية الادارة ومشكلة بناء الحكم الراشد في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014.

- المواقع الإلكترونية:

72) انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية: الجولة 13 من المفاوضات في يناير2015 من موقع واج:
.http://www.aps.dz/ar/algerie/8722

73) انضمام الجزائر لمنظمة التجارة يعرض مستقبل 7 ملايين عامل للخطر من موقع جبهة التحرير الوطني:
.http://www.pfln.org.dz/?p=4040

74) انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية من موقع وزارة التجارة الخارجية:
.http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers15/omc030115fr.pdf

75) انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة من موقع جزايرس ،
.http://www.djazairess.com/echchaab/40800

76) الرئيس الإندونيسي يفتتح رسميا المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في بالي من موقع وكالة الأنباء اليمنية:http://www.sabanews.net/ar/news333313.htm ..

77) أوقفوا البيروقراطية ..وأعدكم بـــ3000 مؤسسة مصدرة بدل مستوردة من موقع جريدة البلاد الجزائرية:
.http://www.elbilad.net/article/detail?id=34974

78) بن يونس: الجولة 13 من المفاوضات ستحدد تاريخ انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية من موقع الإذاعة الجزائرية :http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150104/24997.html .

79) بن يونس : الاقتصاد الجزائري لن ينهار بانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة من موقع الإذاعة الوطنية :
.http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20140916/13619.html

80) تونس والمنظمة العالمية للتجارة من موقع وزارة الشؤون الخارجية التونسية:
.http://www.diplomatie.gov.tn/index.php?id=176&L=1

81) تراجع طفيف للعائدات الجمركية خلال الأشهر ال 10 الأولى من سنة 2014 من موقع واج:
.http://www.aps.dz/ar/algerie/10895

82) خطاب رئيس الجمهورية خلال القمة الـــ 14 للدول الأعضاء في مجموعة الـــ 15 بطهران من موقع جزايرس: .http://www.djazairess.com/elmassa/33651

83) رسالة التجارة الخارجية من موقع وزارة التجارة الجزائرية:
.http://mcommerce.djaweb.dz/page.aspx?page_id=46

84) سحب القاعدة 49/51% من قانون الاستثمار الجديد دون إلغائها كليا من موقع واج:
.http://www.aps.dz/ar/economie/9370

85) سياسة دعم أسعار المواد الأساسية تكلف الحكومة 15 مليار دولار سنويا من موقع جزايرس:
.http://www.djazairess.com/alfadjr/263195

86) لقاء مع معالي الوزير السيد الهاشمي جعبوب من موقع وزارة التجارة الجزائرية:
.http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers/omc07fev07ar.pdf

87) لقاء السيد الوزير بن بادة مع مسؤوليا ساميين في الحكومة الأمريكية حول موضع العلاقات الجزائرية الأمريكية من موقع وزارة التجارة الجزائرية
.http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers12/omc161212ar.pdf

88) محاضرة معالي وزير التجارة (سابقا)السيد مصطفى بن بادة أمام الأساتذة والباحثين والطلاب بجامعة العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، بتاريخ 24 فبراير 2014، انظر الموقع الإلكتروني :
http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers14/conf240214.pdf من موقع وزارة التجارة الجزائرية.

89) مذكرة بلعيد عبد السلام من موقعه الرسمي: .http://www.belaidabdesselam.com/?page_id=6

90) مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة من موقع وزارة التجارة الخارجية:
.http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=moufawdatema

91) منظمة التجارة ترحب بدولة السيشل في المنظمة العالمية للتجارة من الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للتجارة:https://www.wto.org/french/news_f/news15_f/acc_syc_27apr15_f.htm .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	01
الفصل الأول:النظام القانوني للمنظمة العالمية للتجارة	04
المبحث الأول :نشأة المنظمة العالمية للتجارة OMC	05
المطلب الأول :الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT	05
الفرع الأول :تعريف الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT ونشأتها	06
البند الأول: تعريف الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT	06
البند الثاني :نشأة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT	07
الفرع الثاني :مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT وأهدافها	08
البند الأول :مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT	09
البند الثاني:أهداف الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT	11
المطلب الثاني :جولة الأوروغواي وإعلان مراكش المتضمّن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة	12
الفرع الأول:تعريف المنظمة العالمية للتجارة OMC وهيكلها	14
البند الأول:تعريف المنظمة العالمية للتجارة OMC	14
البند الثاني:هيكل المنظمة العالمية للتجارة OMC	16
الفرع الثاني:شروط وآليات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة OMC	19
البند الأول:شروط العضوية في المنظمة العالمية للتجارة OMC	20
البند الثاني:آليات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة OMC	21
المبحث الثاني:مَبادئ، مَهام وأهداف المنظمة العالمية للتجارة OMC	22
المطلب الأول:مَبادئ ومَهام المنظمة العالمية للتجارة	22
الفرع الأول:مَبادئ المنظمة العالمية للتجارة	22
البند الأول:تنفيذ الاتفاقيات الدولية	23
البند الثاني:مبدأ التبادلية	23

البند الثالث:مبدأ الدولة الأكثر رعاية	23
البند الرابع:مَبدأ المعاملة الوطنية	24
البند الخامس:مبدأ الشفافية	24
البند السادس:تسوية المنازعات الدولية	25
البند السابع:مبدأ المفاوضات التجارية	27
الفرع الثاني:مهام المنظمة العالمية للتجارة OMC	27
المطلب الثاني:أهداف المنظمة العالمية للتجارة	28
الفرع الأول:الأهداف الرئيسية للمنظمة العالمية للتجارة	29
البند الأول :السيطرة على الاقتصاد العالمي	29
البند الثاني:إزالة الحواجز وحرية التجارة العالمية	29
الفرع الثاني:الأهداف الثانوية للمنظمة العالمية للتجارة	30
البند الأول:تحقيق التنمية	30
البند الثاني:تحقيق فائدة المستهلك والمنتج	31
البند الثالث:ضمان الرعاية الاجتماعية	31
البند الرابع:تنمية التبادلات المالية والاستثمارات في الخارج	32
البند الخامس:الحد من الاحتكار	32
الفصل الثاني:مساعي الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة	33
المبحث الأول:مراحل وإجراءات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة	34
المطلب الأول:وضعية الجزائر بين عهد الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة و اتفاقية مراكش لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة	35
الفرع الأول:وضعية الجزائر قبل جولة الأوروغواي	35
الفرع الثاني:وضعية الجزائر أثناء وبعد جولة الأوروغواي	37
المطلب الثاني:وضعية الجزائر بعد اتفاقية مراكش لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة OMC	39
الفرع الأول:تعديل المنظومة القانونية	40
الفرع الثاني:تحرير التجارة الخارجية	42

المطلب الثالث:الوضعية الحالية لمسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	44
الفرع الأول:مسار المفاوضات المتعددة الأطراف	44
الفرع الثاني:مسار المفاوضات الثنائية	46
المبحث الثاني:الآثار المتوقّعة من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة	48
المطلب الأول:الآثار الإيجابية المتوقّعة من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة	49
الفرع الأول:أهم الآثار الايجابية المتوقعة على المجال الصناعي	50
البند الأول:تحفيز الصناعة الجزائرية	50
البند الثاني:تشجيع وزيادة الاستثمارات	51
الفرع الثاني:أهم الآثار الايجابية المتوقعة من تحرير التجارة الدولية على الإنتاج الغذائي	52
البند الأول:تشجيع الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته	52
البند الثاني:انخفاض أسعار مُستلزمات الإنتاج الزراعي	53
الفرع الثالث:الآثار الايجابية المتوقّعة على السياسة الجمركية الوطنية	53
الفرع الرابع:الآثار الإيجابية المتوقّعة على الجهاز المصرفي	54
الفرع الخامس:الآثار الايجابية المتوقعة على ميزان المدفوعات	55
المطلب الثاني:الآثار السلبية المتوقّعة من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة	56
الفرع الأول:الآثار السلبية المتوقعة على القطاع الصناعي	56
الفرع الثاني:الآثار السلبية المتوقعة على الجهاز المصرفي	57
الفرع الثالث:الآثار السلبية المتوقّعة على السياسة الجمركية الوطنية	58
الفرع الرابع:الآثار السلبية المتوقعة من ضعف المواصفات الفنية للسلع والخدمات بالجزائر	59
الفرع الخامس:الآثار السلبية المتوقّعة على القطاع الزراعي	60
الفرع السادس:الآثار السلبية المتوقّعة على ميزان المدفوعات	60
الخاتمة	62
قائمة المختصرات	69
قائمة الملاحق	70
الملحق 01	71
الملحق 02	83
الملحق 03	110

الملحق 04	111
الملحق 05	112
الملحق 06	113
الفهرس	126

ملخص:

رغم أن الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة كان الهدف منها التحضير لتأسيس منظمة عالمية، إلا أنها دامت عدة عقود من الزمن، حيث عرفت عدة جولات اختتمت بجولة الأوروغواي التي تم بموجبها إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، هذه الأخيرة و منذ حوالي عشرين سنة من النشاط استطاعت أن تضم أكثر من 160 عضو عبر العالم لتحوز على معظم التبادلات التجارية العالمية و لعل أكثر الدول الأعضاء فيها هي نامية تبحث عن إنعاش اقتصادياتها و تطوير صناعاتها المحلية مقابل فتح أسواقها للدول العظمى. و في هذا السياق نلاحظ أن الجزائر أيضا أبدت رغبتها في الانضمام للمنظمة منذ عدة سنوات، حيث قامت بعدة جولات تفاوض ثنائية و أخرى متعدّدة الأطراف مع عدّة دول تهتم بالسوق الجزائرية. و لأجل تحقيق هدف الانضمام باشرت بعدة إصلاحات مسّت منظومتها القانونية بُغية مسايرة متطلبات المنظمة العالمية للتجارة، واستجابة لما تُمليه الدول التي تتفاوض معها، غير أنها و لغاية اليوم لم تنضم رسميا إلى المنظمة لعدة أسباب لعل من أهمها معارضة بعض الدول التي لا ترى في مناخ الأعمال الجزائري مستجيبا للحد الأدنى لمتطلبات العضوية.

الكلمات المفتاحية: الاتفاقية، التعريفة، المنظمة، العالمية، التجارة، الجزائر، التجارة الدولية، الانضمام، تحرير التجارة، الجات..

Résumé:

Bien que la convention générale des tarifs douaniers et du commerce était destiné à préparer à la création d'une organisation mondiale, néanmoins elle a duré plusieurs décennies, Où elle a reconnait plusieurs tournées, la dernière est celle de l'Uruguay, en vertu de laquelle il a été procédé à la création de l'Organisation mondiale du commerce, cette dernière, et depuis une vingtaine d'années d'activité, a été en mesure d'inclure plus de 160 membres à travers le monde pour acquérir la totalité des échanges commerciaux et peut-être la plupart des États membres sont ceux en développement qui cherchent de relancer leur économie et développer leurs industries nationales afin d'ouvrir leurs marchés aux grandes nations. Dans ce contexte, nous notons que l'Algérie a également exprimé son désir d'adhérer à l'organisation depuis plusieurs années ; elle a effectué plusieurs tournées de négociation bilatérales et autres négociations multilatérales avec différentes pays qui s'intéressent par le marché Algérien. Afin d'atteindre l'objectif de l'adhésion, elle a lancé un certain nombre de réformes juridiques afin de suivre les exigences de l'Organisation mondiale du commerce, et répondre aux préceptes des pays qui négocient avec eux, en revanche et jusqu'à ce jour, elle n'a pas été officiellement adhérer à l'organisation pour plusieurs raisons, notamment l'opposition de certains pays qui ne voient pas dans le climat des activités Algériennes une réponse minimales aux exigences de l'adhésion.

Mots clés: convention, le tarif, Organisation, Mondiale, Commerce, Algérie, commerce international, adhésion, libéralisation du commerce, GATT …

Summary:

Although the general agreement of tariffs and trade was intended to prepare for the creation of a global organization, however it lasted several decades, Where she recognizes several tours, the last is that of Uruguay, under which was taken to the creation of the World Trade Organization, this latter, and for twenty years of activity, was able to include more than 160 members throughout the world to acquire all of trade and perhaps most Member States are developing ones seeking to revive their economies and develop national industries in order to open their markets to great nations. In this context, we note that Algeria has also expressed his desire to join the organization for several years; she conducted several bilateral negotiation rounds and other multilateral negotiations with different countries interested in the Algerian market. To achieve the goal of accession, it launched a number of legal reforms to follow the requirements of the World Trade Organization, and to meet the precepts of the countries negotiating with them, however, and until to date, it has not been officially join the organization for several reasons, including opposition from some countries who do not see in the climate of Algerian activities a minimum response to the requirements of membership.

Key words: agreement , the tariff, Organization, World, Trade, Algeria, international trade , join, Trade liberalization, GATT …